التقرير السنوي 2016

البنك الدولي

المحتويات

2 موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2016

2 رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

8 رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين

11 إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام

23 المناطق

48 دفع أجندة التنمية العالمية إلى الأمام مع آفاق جديدة للمشاركة

51 إدارة العمليات الداخلية للبنك بأسلوب مستدام

54 كفالة المساءلة وتحسين العمليات في البنك الدولي

56 أدوار البنك الدولي وموارده

64 الالتزام بتحقيق النتائج

الإطارات الرئيسية

15 من المليارات إلى التريليونات للعمل من أجل التنمية

19 الاقتصاد والكفاءة والفاعلية: كفالة القيمة في عمليات مجموعة البنك الدولي

21 تلبية الطلبات المختلفة للبلدان المتعاملة مع البنك الدولي باستخدام الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة

55 سياسة البنك الدولي للحصول على المعلومات

الجداول الرئيسية

53 آثار الاستدامة المؤسسية للبنك الدولي

62 موجز عمليات وإقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز والقطاعات، السنوات المالية 2012 - 2016

63 موجز عمليات وإقراض المؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز والقطاعات، السنوات المالية 2012 - 2016

أعد هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة من 1 يوليو/تموز 2015 إلى 30 يونيو/حزيران 2016، المديرون التنفيذيون للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) - اللذين يُعرفان معاً باسم البنك الدولي - وفقاً للنظام الداخلي لكل من المؤسستين. وقد قدم الدكتور جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين، هذا التقرير مرفقاً به الموازنات الإدارية والقوائم المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين.

وتُنشر على نحوٍ منفصل التقارير السنوية لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

في عموم التقرير، يشير مصطلح «البنك الدولي» أو مصطلح «البنك» اختصارا فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ في حين يشير مصطلحا «مجموعة البنك الدولي» و «مجموعة البنك» اختصارا إلى العمل الجماعي لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. تجدر الإشارة إلى أن جميع المبالغ الدولارية المُستخدمة في هذا التقرير السنوي هي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي ما لم يُذكر غير ذلك. وتُحسب الأموال المخصصة للمشروعات متعددة المناطق على مستوى البلدان في الجداول ونص التقرير. ونتيجة لعملية التقريب إلى أقرب رقم صحيح، فإن الأرقام الواردة في الجداول قد لا تطابق المجاميع والنسب في الأشكال تطابقا كاملا.

التصدي للتحديات العالمية الخطيرة

تغير المناخ

قد يدفع
100 مليون شخص
للسقوط في براثن
الفقر

في عام **2015**، ارتفعت درجة حرارة كوكب الأرض 0.9 درجة مئوية فوق المتوسط السائد في القرن العشرين — أي أنها بلغت **منتصف الطريق** إلى **مستوى الدرجتين المئويتين** المتفق عليهما عالميا لوقوع آثار مناخية وخيمة.

الجوائح والأوبئة

الجائحة هي تفش لأحد الأمراض تعبر الحدود وتثقل كاهل الأنظمة الصحية – وهو سيناريو مرجح الحدوث في البلدان الفقيرة.

التكاليف البشرية والاقتصادية **لأزمة الإيبولا** الأخيرة=

أكثر من 11300 حالة وفاة

2.8 مليار دولار
(خسائر إجمالي الناتج المحلي)

تعهدت البلدان المانحة بتقديم ما يزيد إجمالا على **7 مليارات دولار** لجهود التصدي لمرض الإيبولا والتعافي من آثاره.

التشرد القسري

واحد من بين كل **122 شخصا** في العالم يعاني من التشرد القسري.

اللاجئون + المشردون داخلياً + طالبو اللجوء
= **أكثر من 60 مليون شخص على مستوى العالم**

نُهُج تمويل وحلول مبتكرة

تتبنى **خطة العمل المناخي الجديدة** لمجموعة البنك الدولي أهدافا طموحة لعام 2020: أكثر من 30 جيجاوات من الطاقة المتجددة؛ وأنظمة إنذار مبكر لأكثر من 100 مليون شخص؛ وخطط استثمار زراعية مراعية للمناخ لأكثر من 40 بلدا. وتعمل مجموعة البنك الدولي حاليا مع الشركاء على وضع سعر للتلوُّث الكربوني: بحلول عام 2020، ستتوفر آليات تسعير لما نسبته 25 في المائة من الانبعاثات الكربونية؛ وبحلول عام 2030، ستتضاعف نسبة آليات التسعير.

وإدراكا لاحتياجات التنمية الفورية وطويلة الأجل **للمشردين والنازحين قسرا**، تعمل مجموعة البنك الدولي مع الشركاء على تطوير تدابير مكملة للمساعدات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة البنك، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية، بتدشين صندوق لمساندة اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في الأردن ولبنان؛ ويمكن لهذا الصندوق تقديم ما يصل إلى 800 مليون دولار من القروض الميسرة لتوسيع نطاق البرامج والخدمات الحيوية.

وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين، ساعدت مجموعة البنك الدولي على تدشين **صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة** الذي يمكنه صرف ما يصل إلى 500 مليون دولار على وجه السرعة للجهات المستجيبة للأوبئة في البلدان الأشدّ فقرا. كما أنه يتيح حوافز لتدعيم أنظمة الصحة الوطنية والاستعداد لمواجهة حالات تفشي الأوبئة في المستقبل.

التقرير السنوي للبنك الدولي 2016

يشكل إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام الرسالتين المحركتين لعمل مجموعة البنك الدولي. وبالرغم من سهولة فهم هذين الهدفين، فإن الجهود اللازمة لتحقيقهما ليست كذلك. وكما أن هناك أسبابا مترابطة ومتداخلة عديدة وراء الفقر المدقع، فإن الحلول اللازمة معقدة وتختلف من بلد إلى آخر وفقا لظروفه واحتياجاته. بيد أن الأساسيات الاقتصادية لا تزال صحيحة: إذ لابد أن تحقق البلدان نموا اقتصاديا شاملا كي يستفيد منه الجميع؛ ولابد أن تستثمر في الناس؛ ولابد أن تكفل عدم انزلاقهم إلى براثن الفقر ثانية بعد أن يخرجوا منها.

بيد أن العالم اليوم يختلف كثيرا عما كان عليه الحال قبل بضع سنوات. فالمجتمع الدولي يواجه حاليا تحديات ذات طبيعة اقتصادية وإنسانية وبيئية متنوعة، لكنها تشترك معا في سمات أساسية. أولا، أنها تشكل خطرا على مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس في العقود الأخيرة؛ وثانيا، أنها ليست محصورة داخل حدود بلد واحد. فقد أدت الصراعات والحروب إلى تشرد ملايين البشر قسرا، ويعيشون الآن في مناطق أكثر هشاشة من أي وقت مضى؛ ويمكن أن تدمر مخاطر انتشار الجوائح والأوبئة صحة الأفراد، وكذلك اقتصادات البلدان؛ وتزداد مخاطر التغيرات المناخية وضوحا يوما بعد يوم.

وسيتضرر الجميع، لكن الفئات الأكثر فقرا ومعاناة ستكون الأكثر تضررا. وللتصدي لهذه التحديات، تعمل مجموعة البنك الدولي على أن تكون شريكا أكثر مرونة في معالجة مشكلات العالم الأكثر إلحاحا. وهي تهدف إلى الاستفادة من إمكانياتها الفريدة وتفعيلها لتوفير أدوات تمويل مبتكرة وحلول خلاقة تساند البلدان في التصدي لهذه التحديات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. وفي حين يسعى العالم لمواجهة هذه التحديات، ستواصل مجموعة البنك الدولي الاضطلاع بدور أساسي في مساندة التنمية العالمية والعمل على حماية التقدم المحرز نحو بلوغ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030.

يركز هذا التقرير السنوي على عمل اثنتين من مؤسسات مجموعة البنك الدولي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، اللذان يدخلان في شراكة مع البلدان لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتشجيع الرخاء المشترك، ومساندة أجندة التنمية المستدامة العالمية.

تتيح مواقع الويب التالية والروابط الإضافية الواردة في أنحاء التقرير مزيدا من المعلومات عن عمل البنك:

- التقرير السنوي 2016: **worldbank.org/annualreport**
- بطاقة قياس الأداء المؤسسي: **worldbank.org/corporatescorecard**
- نتائج عمل البنك الدولي: **worldbank.org/results**
- البيانات المفتوحة للبنك الدولي: **data.worldbank.org**
- المسؤولية المؤسسية: **worldbank.org/corporateresponsibility**
- الحصول على المعلومات: **worldbank.org/en/access-to-information**

رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحقيق تقدم تاريخي على صعيد استئصالِ آفةِ الفقر، حيث تمكن أكثر من مليار شخص من الخروج من دوامة الفقر على مدار 15 عاما الأخيرة وحدها. وفي عام 2015 ولأول مرة على الإطلاق، توقعت مجموعة البنك الدولي أن تنخفض نسبة الفقراء فقرا مدقعا في العالم دون 10 في المائة. ويشكل ذلك معلما بارزا نحو إنهاء الفقر المدقع.

لكن العالم اليوم يواجه تحديات معقدة ومثيرة للقلق أكثر من أي وقت مضى. فقد أدت المصاعب الاقتصادية الكبيرة إلى إبطاء النمو العالمي؛ كما أسفرت أوضاع الهشاشة والصراع عن تشرد عشرات الملايين من الناس ونزوحهم من بيوتهم؛ وأصبحت البلدان واقتصاداتها عرضة لمخاطر الكوارث الطبيعية والصدمات المتصلة بالتغيرات المناخية؛ ويمكن أن تنتشر إحدى الجوائح بسرعة دون سابق إنذار. وهذه التحديات تؤثر فينا جميعا، لكن الحقيقة الجلية هي أن الفقراء فقرا مدقعا هم أول من يتأثر، وأكثر من يتضرر.

إن رسالتنا في مجموعة البنك الدولي تتحدَّد وفقا لهدفين، هما إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك بين أفقر 40 في المائة من السكان في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ولبلوغ هذين الهدفين، نركز على تحقيق النمو عريض القاعدة والشامل للجميع، ونتوخى الحذر دائما ضد الصدمات التي يمكن أن تقوض مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس.

نعلم أن اتباع أساليب العمل المعتادة لن يكون كافيا. ولهذا، فإن مجموعة البنك الدولي تتعاون حاليا بطرق جديدة مع طائفة تزداد تنوعا من الشركاء. على سبيل المثال، دخلت المجموعة في شراكة مع الأمم المتحدة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية العام الماضي لتدشين برنامج تمويل مبتكر دعما للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في الأردن ولبنان. وبناء على المساهمات الأولية التي قدمتها ثمانية بلدان والمفوضية الأوروبية، سيتمكن البرنامج الجديد من تقديم ما يصل إلى 800 مليون دولار من القروض الميسرة لهذين البلدين. ومن شأن ذلك أن يعزز حجم البرنامج للتوسع في تقديم الخدمات الحيوية، كالصحة والتعليم، لتلبية احتياجات كل من اللاجئين والمواطنين.

وهذا البرنامج هو واحد من بين العديد من الحلول المبتكرة التي نطبقها حاليا للتصدي للتحديات التي يواجهها العالم اليوم. ويعمل جهاز الموظفين الموهوبين والمخلصين بمؤسسات التمويل الرئيسية التابعة لمجموعة البنك الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار - معا لحشد الحلول والاستثمارات المبتكرة الضرورية لمساندة النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

وهذه السنة، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم قرابة 64.2 مليار دولار من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الأعضاء ومؤسسات الأعمال الخاصة. ومازال الطلب من البلدان المتعاملة قويا على خدمات البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي قدم هذا العام ارتباطات بلغ مجموعها 29.7 مليار دولار - وهو أعلى مستوى من الإقراض على الإطلاق باستثناء أوقات الأزمات المالية. وبلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً في العالم، 16.2 مليار دولار دعما للبلدان الأشد احتياجا لها لمواجهة تحدياتها الأكثر صعوبة.

وستزداد أهمية العمل مع القطاع الخاص في الوفاء بالاحتياجات التمويلية لأهدافنا الإنمائية.

وتعمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهما مؤسستا مجموعة البنك اللتان تركزان على تنمية القطاع الخاص، على تدعيم جهودهما في هذا الصدد. وقد بلغ ما قدمته مؤسسة التمويل الدولية هذا العام لتمويل تنمية القطاع الخاص حوالي 18.8 مليار دولار، منها 7.7 مليار دولار قامت بتعبئتها من شركاء الاستثمار. وقفزت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في المناطق الهشة والمتأثِّرة بالصراعات إلى نحو مليار دولار، أو أكثر من 50 في المائة عن مستواها في السنة السابقة. وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مستوى قياسيا قدره 4.3 مليار دولار من ضمانات المخاطر السياسية وضمانات تعزيز الائتمان التي تدعم عدة عمليات استثمار، مع وجود 45 في المائة من حافظتها النشطة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 10 في المائة في بلدان متضررة من الصراعات وأوضاع الهشاشة.

ويظهر التقدم الذي حققناه في العقود الأخيرة أننا الجيل الأول في تاريخ البشرية الذي يمكنه إنهاء الفقر المدقع. وهذا هو التحدي الأكبر لنا وهو أيضا فرصة هائلة ينبغي اغتنامها. وبفضل الإصرار الجماعي لمجموعة البنك الدولي، والبلدان الأعضاء، والشركاء العالميين، مازلت متفائلا بأن بمقدورنا التصدي لهذه التحديات – منطقة تلو الأخرى، وبلد تلو الآخر، وشخص تلو الآخر - وتهيئة عالم أكثر ازدهارا وشمولا للجميع.

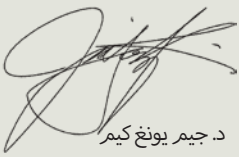

د. جيم يونغ كيم

رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

الارتباطات العالمية

حافظت مجموعة البنك الدولي على تقديم مساندة قوية إلى البلدان النامية خلال العام الماضي مع تركيز المجموعة على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وزيادة أهمية أنشطتها وملاءمتها للبلدان المتعاملة معها وللشركاء، وتوفير الحلول العالمية لمواجهة التحديات المحلية.

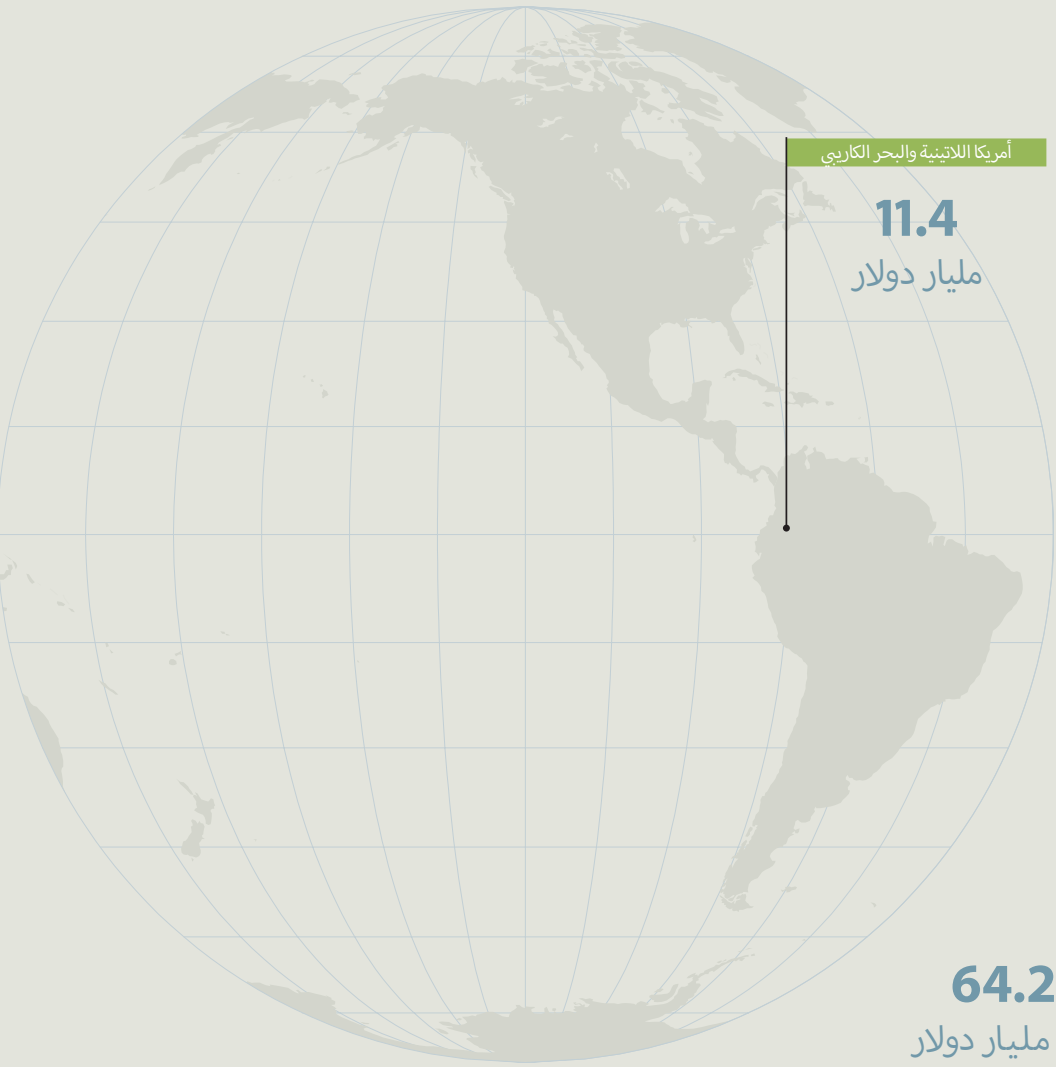

64.2
مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات
في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان
الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق
ومشروعات عالمية. ويعكس التوزيع الإقليمي
تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

مجموعة البنك الدولي

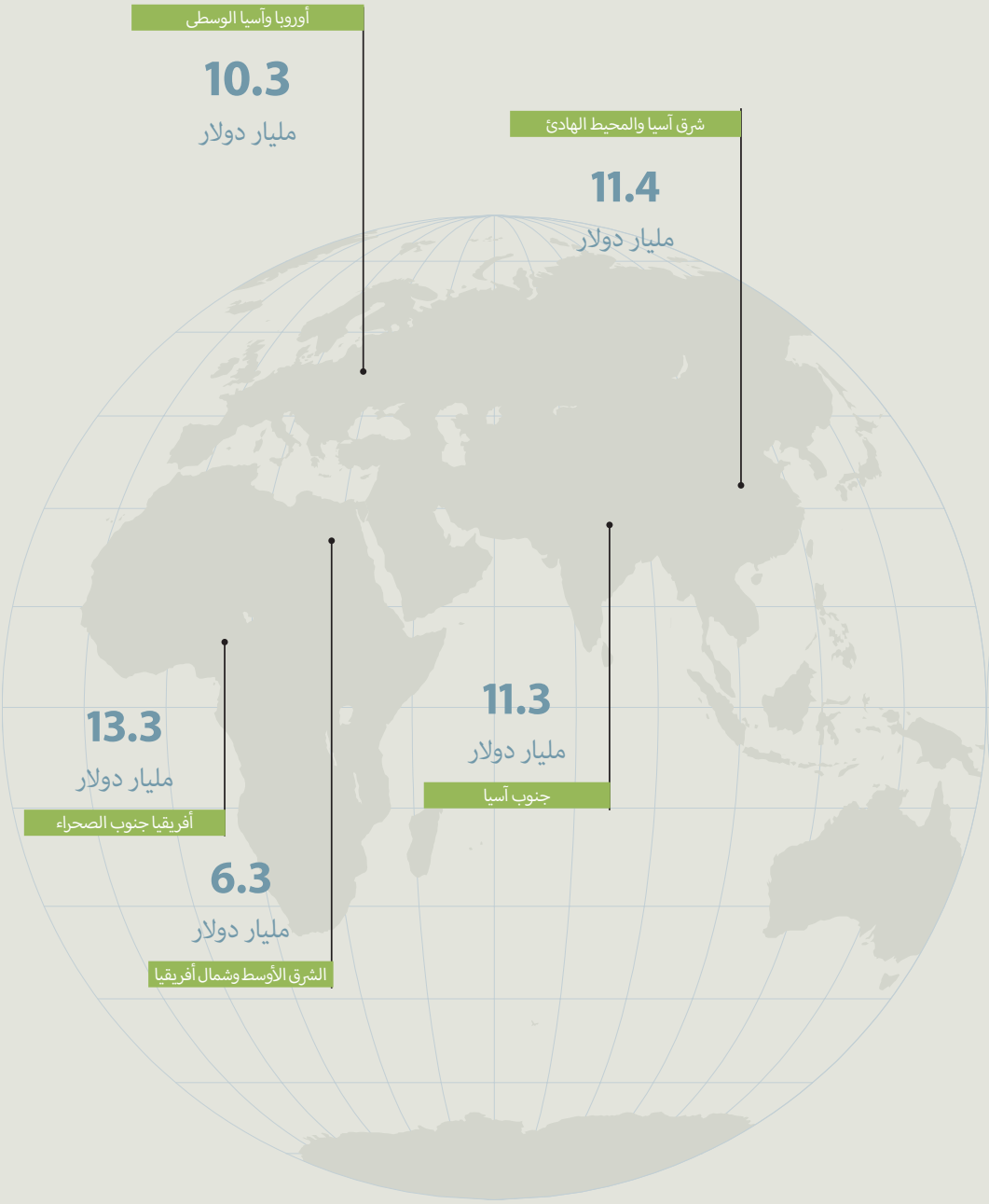
أوروبا وآسيا الوسطى
10.3
مليار دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ
11.4
مليار دولار
11.3
مليار دولار
جنوب آسيا
13.3
مليار دولار
أفريقيا جنوب الصحراء
6.3
مليار دولار
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

حسب السنوات المالية، بملايين الدولارات

	2012	2013	2014	2015	2016
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات [أ]	51,221	50,232	58,190	59,776	64,185
المدفوعات [ب]	42,390	40,570	44,398	44,582	49,039
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	20,582	15,249	18,604	23,528	29,729
المدفوعات	19,777	16,030	18,761	19,012	22,532
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	14,753	16,298	22,239	18,966	16,171
المدفوعات	11,061	11,228	13,432	12,905	13,191
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات [ج]	9,241	11,008	9,967	10,539	11,117
المدفوعات [د]	7,981	9,971	8,904	9,264	9,953
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	2,657	2,781	3,155	2,828	4,258
الصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة					
الارتباطات	3,988	4,897	4,225	3,914	2,910
المدفوعات	3,571	3,341	3,301	3,401	3,363

أ. يشتمل على ارتباطات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المتلقية، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي تنفذها البلدان المستفيدة، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبالغ المذكورة في بطاقة قياس الأداء المؤسسي للمجموعة التي تتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة.

ج. ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. لا يتضمن ذلك تمويلا قصير الأجل أو أموالا تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

د. لحساب المؤسسة الخاص. لا تتضمن الأرقام تمويلا قصير الأجل أو أموالا تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك بين كافة الفئات، وتشجيع التنمية المستدامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية

تقدم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية

تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

يقدم تسهيلات دولية من أجل التوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.

رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين

المديرون التنفيذيون الخمسة والعشرون، الذين يمثلون البلدان الأعضاء بالبنك الدولي والبالغ عددها 189 بلدا، مسؤولون عن تسيير العمليات العامة للبنك الدولي، وذلك بموجب الصلاحيات المخولة لهم من مجلس المحافظين. ويتألف البنك الدولي من كل من: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). ويختار المديرون التنفيذيون رئيسا للبنك الدولي، الذي يرأس بدوره مجلس المديرين التنفيذيين. وتستمر ولاية المجلس الحالي من نوفمبر/تشرين الثاني 2014 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2016.

يقوم المديرون التنفيذيون بدوْرٍ مهم في توجيه العمليات العامة وتحديد التوجه الإستراتيجي لمجموعة البنك الدولي بأكملها، ويمثلون وجهات نظر البلدان الأعضاء حول الدور الذي يضطلع به البنك. وينظر أعضاء المجلس ويبتون في الاقتراحات التي يقدّمها الرئيس فيما يتعلق بالقروض والاعتمادات والمنح والضمانات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ والسياسات الجديدة؛ والموازنة الإدارية؛ والمسائل التشغيلية والمالية الأخرى. ويناقش المديرون التنفيذيون أيضا أطر الشراكات الإستراتيجية – وهي الأداة الرئيسية التي يستخدمها جهاز الإدارة والمجلس في مراجعة وتوجيه عمل مجموعة البنك مع البلدان المتعاملة معها، وما تقدمه من مساندة للبرامج الإنمائية. كما يتولى المديرون التنفيذيون مسؤولية أن يعرضوا على مجلس المحافظين تقريراً عن مراجعة الحسابات، والموازنة الإدارية، والتقرير السنوي للبنك الدولي حول نتائج السنة المالية.

ويضم المجلس خمس لجان دائمة، هي: لجنة مراجعة الحسابات، ولجنة الموازنة، ولجنة فعالية التنمية، ولجنة الحوكمة والمسائل الإدارية، ولجنة الموارد البشرية. كما يعمل المديرون التنفيذيون أعضاءً في واحدة أو أكثر من اللجان الدائمة، التي تساعد المجلس على النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال الفحص المتعمق للسياسات والإجراءات. وتجتمع اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين مرتين شهريا لمناقشة برنامج العمل الإستراتيجي للمجلس.

ويسافر المديرون التنفيذيون دوريا إلى البلدان الأعضاء للتعرف بأنفسهم مباشرة على التحديات الاقتصادية والاجتماعية في البلد المعني، ويزورون أنشطة المشروعات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ويناقشون مع المسؤولين الحكوميين تقييمهم للتعاون مع مجموعة البنك. وفي السنة المالية 2016، زار المديرون كلا من: بنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية والهند وإندونيسيا وموريتانيا والفلبين والسنغال وسري لانكا وفييتنام. وزاروا كذلك اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في الأردن ولبنان.

ويشارك المجلس، عبر لجانه، بانتظام في متابعة مدى فاعلية أنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية من خلال هيئة التفتيش المستقلة ومجموعة التقييم المستقلة، اللتين ترفعان تقاريرهما مباشرة إلى المجلس.

الصف الخلفي (من اليسار إلى اليمين): محمد سيكيا كايد، جيبوتي؛ هينام تشوي، جمهورية كوريا؛ لويس رينيه بيتر لاروز، سيشيل؛ أنطونيو سيلفيرا، البرازيل؛ سوبهاش شاندرا غارغ، الهند؛ ماساهيرو كان، اليابان؛ ماثيو ماغواير، الولايات المتحدة؛ أندريه لوشين، الاتحاد الروسي.

الصف الأوسط (من اليسار إلى اليمين): خوسيه ألخاندرو روخاس رامبريز، جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ ساتو سانتالا، فنلندا؛ ياندي وي، الصين (المدير المناوب)؛ ريونالد سيلابان، إندونيسيا؛ أورسولا مولر، ألمانيا؛ ميلاني روبنسون، المملكة المتحدة؛ خالد الخضيري، المملكة العربية السعودية؛ أليكس فوكسلي، شيلي؛ فرانسيسكوس غودتس، بلجيكا.

الصف الأمامي (من اليسار إلى اليمين): باتريسيو باغانو، إيطاليا؛ آنا ألفونسو دياس لورينكو، أنغولا؛ أليستر سميث، كندا؛ ميرزا حسن، دولة الكويت (عميد المجلس)؛ ناصر محمود خوسا، باكستان؛ يورغ فريدن، سويسرا؛ فرانك هيمسكيرك، هولندا؛ هيرفي دى فيلروش، فرنسا.

إنجازات المجلس في عام 2016

تتضمن أبرز ملامح عمل اللجان هذا العام: العمل الذي اضطلعت به لجنة المراجعة بشأن مختلف المقترحات الرامية لتقوية القدرات المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ولإدارة المخاطر المالية والمخاطر الأخرى التي تواجه مجموعة البنك الدولي. وقدمت لجنة الموازنة دعما للتطبيق الناجح للإجراءات المبسطة لإعداد الموازنة (التي يُرمز لها بالحرف الإنجليزي "W")، ومراجعة الإنفاق لدى مجموعة البنك، فضلا عن إرشادات بشأن تحقيق الاستدامة المالية للمجموعة. وركزت لجنة فعالية التنمية على الأمور المتعلقة بالتوجه الإستراتيجي لمجموعة البنك الدولي، وعلى نوعية ونتائج العمليات التي يساندها البنك بما في ذلك تحديث إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، والاستعراضات الخارجية التي تجريها مجموعة التقييم المستقلة، وخطة عمل مجموعة البنك الدولي المعنية بالغابات، وعملية المراجعة التقييمية لتمويل سياسات التنمية. وركزت المناقشات التي أجرتها لجنة الحوكمة والمسائل الإدارية على وضع صيغة ديناميكية للمساهمات في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وذلك في إطار تنفيذ استعراض حصص المساهمات في رأس المال لعام 2015. ونظرت لجنة الموارد البشرية في شتى الأنشطة المتصلة بإستراتيجية مجموعة البنك الدولي للموارد البشرية، بما في ذلك التطور الوظيفي، والمساعدات المالية، وهيكل العقود، والعاملون بعقود قصيرة المدة، والتخطيط الإستراتيجي للتوظيف، والتنوع والاشتمال.

وينصب تركيز المجلس على مساعدة البنك على تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام. وفي السنة المالية 2016، أُنجز ذلك بالتعاون مع جهاز الإدارة لتكوين رؤية متوسطة إلى طويلة الأجل لدور مجموعة البنك الدولي في أوضاع التنمية العالمية المتغيرة، وبناء على طلب من مجلس المحافظين في استعراض حصص المساهمات في رأس المال لعام 2015. وتبني المساندة التي يقدمها المجلس كذلك على العمل مع الشركاء في القمة العالمية للعمل الإنساني، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 21)، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2015، والمؤتمر المعني بتمويل التنمية، وعملية إعادة تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وأهداف التنمية المستدامة. وقد نظرت المناقشات في كيف تطور البنك، والتغييرات الأخرى التي يمكنه القيام بها لضمان أن يظل من بين مؤسسات التنمية العالمية الرئيسية، وسبل تدعيم مركزه المالي. وستُختتم هذه المناقشات قبل الاجتماعات السنوية لعام 2016.

يستخدم المجلس عدة نهج في الإشراف على جهاز الإدارة وتوجيهه لتحقيق أهداف البنك. ففي السنة المالية 2016، ناقش المجلس موضوعات ذات أهمية لعمليات البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: التشرد القسري؛ ومدلولات أسعار النفط المنخفضة بالنسبة للاقتصاد العالمي؛ والفجوات القائمة في بيانات التنمية؛ وإدارة التحول في مجال الطاقة لبلوغ الأهداف المتعلقة بالنمو والفقر والمناخ؛ وتعميم إدارة مخاطر الكوارث؛ وأهداف التنمية في عصر التغيرات الديمغرافية؛ والإسكان في العالم؛ والأثر الإنمائي من خلال السياحة؛ وتعميم الخدمات المالية؛ ومؤسسات الأعمال المملوكة للدولة؛ والتدفقات المالية غير المشروعة؛ وجوانب الضعف المتصلة بالدين العام في البلدان منخفضة الدخل. كما دخل في مداولات بشأن أنشطة داخلية مهمة، مثل مستقبل مجموعة البنك الدولي (على الأمدين المتوسط والطويل)؛ وبطاقات قياس الأداء المؤسسي؛ والمساندة التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية؛ والإقراض بشروط تجارية؛ وتطبيق الإطار الجديد للمشتريات؛ والاستدامة المالية لمجموعة البنك الدولي؛ وإستراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ والأولويات الإستراتيجية لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف؛ وخطة العمل المناخية؛ وإستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين. ونظر المجلس في نتائج مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2016: العوائد الرقمية" ومدلولاتها على عمليات البنك، ويتطلع إلى "تقرير عن التنمية في العالم 2017 بشأن الحوكمة والقانون".

علاوة على ذلك، وافق المديرون التنفيذيون على عدة إجراءات للتصدي للأزمات أو الحالات الطارئة لمجموعة متنوعة من البلدان المتعاملة مع البنك، منها إكوادور والعراق وموزامبيق وميانمار وباكستان وسيراليون. كما وافق على إنشاء صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة باعتباره خطوة جادة في إطار التصدي لانتشار فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا. ورحب المجلس بالتقرير الصادر عن مجموعة التقييم المستقلة بعنوان "نتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأداؤها في عام 2015"، وكذلك تقارير هيئة التفتيش المتعلقة بكل من كينيا وكوسوفو ومنغوليا ونيبال وأوغندا. كما رحب المجلس بانضمام كل من العراق إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وجمهورية ناورو إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وأعرب عن تهنئته لجمهورية كوريا على تخرجها من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وإجمالا، وافق المجلس على تقديم حوالي 45.9 مليار دولار من المساعدات المالية في السنة المالية 2016، منها قروض بقيمة حوالي 29.7 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومساعدات قدرها حوالي 16.2 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية. كما استعرض المديرون التنفيذيون أيضا 75 أداة من أدوات العمل القطري. ووافق المجلس على موازنة إدارية للبنك الدولي قدرها 2.5 مليار دولار للسنة المالية 2017.

إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام

تستند مجموعة البنك الدولي فيما تضطلع به من أعمال إلى هدفين اثنين، هما: إنهاء الفقر المدقع - من خلال تقليص نسبة الفقراء فقرا مدقعا في العالم إلى 3 في المائة بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك - من خلال زيادة دخل أفقر 40 في المائة من السكان. ويجب الوفاء بكل من هذين الهدفين بأسلوب مستدام.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه لأول مرة في التاريخ ينخفض عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى أقل من 10 في المائة من سكان العالم. ورغم هذه الأخبار السارة، مازال مئات الملايين من البشر يعيشون على أقل من 1.9 دولار للفرد في اليوم وهو المستوى المرجعي الحالي للفقر المدقع. ومازال أمامنا شوط بعيد ينبغي قطعه، وهناك عدد من التحديات التي يجب التغلب عليها كي يتسنى تحقيق الرؤية الشاملة للتنمية العالمية كما وردت تفصيلا في أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية المستدامة 2030 وهدفي مجموعة البنك الدولي.

إن النمو الاقتصادي الذي يدفع إلى الحد من الفقر المدقع مازال مخيبا للآمال، والمخاطر الضخمة لتراجع الاقتصاد العالمي قائمة، كضعف الطلب وتقييد الأسواق المالية وتراجع النشاط التجاري وأسعار النفط المنخفضة وغيره من السلع الأولية وتقلب تدفقات رؤوس الأموال. ويواجه العالم أيضا تهديدات حرجة معقدة للرخاء على المدى البعيد، بما في ذلك الصراعات وأوضاع الهشاشة المحلية التي شردت ملايين البشر قسراً، وتفشي الأوبئة وغيرها من المخاطر الصحية في مختلف المناطق، وتأثيرات تغير المناخ التي قد تعرض الأمن الغذائي في كثير من البلدان لصدمات الأحوال الجوية الشديدة وتوقف الإمدادات. وستلحق جميع هذه المخاطر أكبر الأضرار بالفقراء والضعفاء.

في الوقت نفسه، تغيرت اتجاهات التنمية العالمية تغيرا جذريا. فالعالم أصبح أكثر رخاء بدرجة كبيرة، وتحوّل مركز الجاذبية الاقتصادية نحو بلدان الأسواق الصاعدة. وتهيمن الاستثمارات الخاصة الآن على التحويلات الرأسمالية في أنحاء العالم، وتزداد تعبئة الموارد المحلية أهمية مقارنة بالمساعدات الإنمائية

أطفال في مدرسة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يتمتعون بالمياه النظيفة لغسيل أيديهم قبل تناول طعام الغداء. الاستثمار في الأطفال الصغار هو واحد من أذكى الاستثمارات التي يمكن لأي بلد أن يقدمه.
(© بارت فرويج /البنك الدولي)

مساندة البنك الدولي للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، مثل مصنع الخياطة هذا في مدينة الأقصر، ساعدت على توفير 70 ألف فرصة عمل في أنحاء البلاد تم تخصيص كثير منها للشباب والنساء. (© دومينيك تشافيز /البنك الدولي)

الرسمية وخاصة في البلدان متوسطة الدخل. وبات العالم أكثر ترابطا، وسوف يتطلب نجاح التنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مستوى من التكامل أعلى كثيرا ونُهجا متعددة القطاعات.

ويتمتع البنك الدولي بمركز فريد لمساندة أجندة التنمية العالمية في مواجهة هذه التحديات غير المسبوقة وما تشهده البيئة العالمية من تغيرات. ومازال البنك شريكا ملتزما بمساعدة مختلف البلدان على المدى البعيد، ويعمل على إعداد إستراتيجيات وعمليات وأدوات تمويل مبتكرة تلائم خصيصا الاحتياجات الفريدة لكل بلد. وتنتظم المؤسسة لتعمل في مختلف أنحاء بيئة التنمية، سواء على مستوى البلد أم المنطقة أم العالم، وذلك لتيسّر التحرك المنسق نحو التوصل لحلول تساند الحد من الفقر وتعزز الرخاء الشامل للجميع.

يتناول هذا الفصل بالبحث كيفية عمل البنك الدولي مع شركائه في السنة المالية الحالية في مختلف القطاعات المتشابكة والمعقدة لمساعدة البلدان المعنية على التوصل لحلول لأشد التحديات التي تواجهها في مجال التنمية.

تشجيع النمو المنصف الشامل للجميع

تساعد السياسات والمؤسسات المنصفة أشد السكان فقرا في جميع البلدان على الاستفادة من النمو الاقتصادي. ويساند البنك الدولي واضعي السياسات على التوصل إلى قرارات مستنيرة قائمة على الشواهد تشجع على الإنصاف والاحتواء الاجتماعي واستدامة الاقتصاد الكلي وتعزيز الشفافية والكفاءة بالقطاع العام وزيادة الإنتاجية وتعميق القطاع المالي واستقراره، وهي كلها عناصر جوهرية للحد من الفقر وتشجيع النمو الشامل للجميع.

ويعدّ الحصول على الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية عالية الجودة أمرا جوهريا للقضاء على الفقر المدقع وبناء الرخاء المشترك. ويساعد البنك الدولي البلدان المتعاملة معه، عبر مزيج من أعمال التحليل والمشورة القوية والخدمات المالية والإقراض والقدرة على تعبئة الجهود، على التصدي للتحديات التي تواجه تحقيق الإنصاف والاحتواء الاجتماعي. ويمكن لهذه المساندة أن تساعد البلدان المتعاملة معه على تدعيم قاعدة شواهدها لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات، ويمكن أن تستهدف إجراءات تدخلية عادلة كفؤة تصل إلى الفقراء. فالمنحة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية، على سبيل المثال، لمساندة البرنامج الإقليمي

لتحديث استبيانات الأوضاع المعيشية وتحقيق التوافق بينها تساعد البلدان الأعضاء الثمانية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على تحسين جودة وتواتر البيانات التي تجمعها. وفي شيلي، تساند إحدى عمليات البنك الدولي إصلاحات ينصب تركيزها على تحسين إمكانية الحصول على التعليم ورفع جودته، وكذلك تحسين مستوى قياس معدلات الفقر وتوجيه البرامج الاجتماعية.

فالسياسات المستدامة في مجالي الاقتصاد الكلي والمالية العامة تهيئ بيئة مواتية مساندة للنمو الذي يقوده القطاع الخاص، كما أنها توفر الأساس لكفاءة تخطيط التنمية والإنفاق العام. ويساعد البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على قياس المزيج الصحيح من إدارة المالية العامة وسياسات الدين والنمو. وعلى سبيل المثال، حدد استعراض الإنفاق العام المكسيكي قائمة بخيارات الكفاءة لإثراء جهود حكومة المكسيك الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة على المدى القصير والمتوسط. وعلى غرار عمليات استعراض مماثلة أجريت لبلدان أخرى، فإن مبادرة المكسيك ستساعد على مواصلة حوار السياسات بغرض تدعيم إدارة المالية العامة والكفاءة العامة للقطاع العام.

إن زيادة الكفاءة في تعبئة الموارد العامة والإنفاق العام تسمح للحكومات بتحسين الخدمات. ويساعد البنك الدولي المتعاملين معه على تحسين كفاءة القطاع العام في أمور مثل ترتيب أولويات الإنفاق، وتحسين إدارة الموازنة والرقابة عليها، وإزالة القيود أمام كفاءة استخدام الموارد المحلية. وتشمل هذه الجهود مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على بناء نظام ضريبي يتسم بالكفاءة والعدالة وزيادة الإيرادات الحكومية. وقام البنك هذا العام بتشكيل فريق ضريبي عالمي لتعزيز الأعمال الحديثة المعنية بالضرائب، والاتصال بالمؤسسات العالمية الأخرى، وبناء حوار أكثر تنسيقا عن القضايا الضريبية العالمية. علاوة على ذلك، فمن شأن منتدى التعاون الضريبي الذي تم تدشينه حديثا أن يضفي صبغة رسمية على التنسيق بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة، وهي تستهدف تعزيز قدرة البلدان النامية على بناء أنظمة ضريبية أقوى وضمان أن تكون لها القدرة على عرض مصالحها.

ويساعد التكامل الاقتصادي للبلدان على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام بمساهمات قوية من القطاع الخاص وهو ما يساعد على زيادة دخول الفقراء وخلق فرص عمل أكثر عددا وأفضل راتبا. ويساعد البنك، بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية، على تشجيع الأسواق التنافسية المفتوحة وتعزيز بيئة مواتية للاستثمار الخاص. ومن بين الجهود الحديثة، قدم البنك الدولي مشورة برامجية عن النمو القائم على الإنتاجية في البرازيل، وتقييما للمنافسة في كينيا، وتحليلا للسياسات عن تأثيرات الشراكة عبر المحيط الهادئ على فييتنام. وعلاوة على ذلك، يساند التمويل المقدم من البنك تنمية قطاعات موجهة للتصدير في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عبر إصلاحات واسعة لمناخ الاستثمار وحوافز للاستثمار وتحديث الصناعات التحويلية. وتتضمن العمليات متعددة البلدان الائتمان الإقليمي لتيسير التجارة والتنافسية في بوركينا فاصو وكوت ديفوار، والذي يستهدف الحد من تكلفة المعاملات بين هذين البلدين عن طريق إصلاح قطاعي النقل والجمارك. كما يسّرت خدمات البنك التجميعية إعداد قانون جديد للاستثمار في ميانمار.

وتسهم الأنظمة المالية الشاملة للجميع والكفؤة والمستقرة في تعزيز النمو والحد من الفقر. ومن العناصر الحيوية في أعمال البنك إزالة العراقيل، مثل الفجوات التمويلية للشركات والفقراء والبنية التحتية والإسكان. فعلى سبيل المثال، يقوم البنك بدور الشريك الفني لمساعدة البلدان المعنية على صياغة إستراتيجياتها الوطنية لتعميم الخدمات المالية عن طريق تنسيق جهود الأطراف المعنية وترتيب الأولويات لإنفاق الموارد، كما هو الحال في باكستان، حيث يتعاون البنك ومؤسسة التمويل الدولية مع البنك المركزي الباكستاني. ويعمل البنك بنشاط أيضا مع مختلف البلدان على تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وذلك في إطار جهد عالمي. ويعمل البنك على تحسين إمكانية حصول السلطات العامة على معلومات عن المالكين الحقيقيين للأموال، وعلى تدعيم تبادل المعلومات الضريبية، وعلى مساعدة

حافلات النقل السريع، مثل نظام ترانسميلينيو الذي يحظى بمساندة البنك الدولي في بوغوتا، كولومبيا، وسيلة سريعة نسبيا وفعالة وصديقة للبيئة لنقل المسافرين عبر المدن المزدحمة بشكل متزايد.
(© دومينيك تشافيز /البنك الدولي)

الحكومات على رصد أنشطة غسل الأموال. وترمي هذه الجهود إلى ضمان الإشادة بالمسؤولين الحكوميين والشركات الذين يتسمون بنظافة اليد مع توقيع الجزاءات على الفاسدين والمجرمين.

والبنك شريك أيضا مع البلدان الأعضاء لتدعيم المؤسسات المالية الرئيسية بغية مساندة الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. وعبر برنامج المشورة والإدارة بشأن الاحتياطيات، يعمل البنك مع أكثر من 60 مؤسسة عضواً - بنوك مركزية وصناديق المعاشات الوطنية وصناديق سيادية - لتحسين إدارة الاحتياطي الأجنبي وغيره من الأصول المالية. ويعدّ استقرار وسيولة محافظ الاحتياطي الأجنبي أمرا حيويا للسلامة المالية لأي بنك مركزي. ويعمل البنك أيضا مع حكومات البلدان الأعضاء على المستوى الوطني والمحلي لبناء القدرات اللازمة لإعداد إستراتيجيات إدارة الدين وتنفيذها، وذلك وفقا لأفضل الممارسات. فإدارة الدين العام بكفاءة هي حجر الزاوية للاستقرار المالي واستدامة سياسة المالية العامة.

تحسين جودة البنية التحتية عبر شراكات بين القطاعين العام والخاص

يهدف البنك الدولي إلى مساعدة الحكومات على اتخاذ قرارات مستنيرة عن زيادة إمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية وتحسين جودتها، وهو ما يتضمن استخدام شراكات بين القطاعين العام والخاص حيثما كان ملائما. ويشمل هذا النهج تعزيز جمع البيانات، وبناء القدرات، وإعداد أدوات الاختبار، وتشجيع الإفصاح، وتشجيع مشاركة جميع الأطراف المعنية.

وخلال السنة المالية 2016، تم إعداد أدوات عديدة – غالبا ما كان ذلك يتم بالتنسيق مع بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف أو شركاء التنمية – لدعم اتخاذ واضعي السياسات قرارات سليمة عن مشروعات البنية التحتية. ويشمل هذا إجراء استبيان شمل 80 بلدا عن مشتريات الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ودراسة تشخيصية قطرية، وإعداد أدوات مع صندوق النقد الدولي لتقييم الأثر المحتمل للشراكات بين القطاعين العام والخاص على المالية العامة، وأداة ترتيب الأولويات، وإطار الإفصاح لتلك الشراكات، وتحليل عن كيفية إدراج المساواة بين الجنسين في عقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ونسخة بالفرنسية لدورة تدريبية موسعة عبر الإنترنت عن تلك الشراكات.

وفي أبريل/نيسان 2016، ساعد البنك الدولي على المشاركة مع بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف، وبالشراكة مع الأمم المتحدة، في تنظيم المنتدى العالمي الأول للبنية التحتية. وكانت هذه هي المرة الأولى

من المليارات إلى التريليونات للعمل من أجل التنمية

قدمت مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنوك تنمية إقليمية متعددة الأطراف البيان المعنون "من المليارات إلى التريليونات" 2015 خلال المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وتعهد البيان بتعبئة مليارات الدولارات من ارتباطات الديون من خلال المراكز المالية لبنوك التنمية متعددة الأطراف من أجل تعبئة وتحفيز تريليونات أخرى من أموال القطاعين العام والخاص. ومنذ ذلك الحين، أصبح بيان من المليارات إلى التريليونات العمود الفقري لأي مناقشات عن تمويل التنمية في معظم المحافل الدولية. وتتوقع البلدان المساهمة أن تنفذ مجموعة البنك الدولي هذا التعهد وأن تأخذ زمام المبادرة بإعداد وتوسيع نطاق أساليب جديدة وحلول تمويلية لتعبئة مزيد من الموارد دعما لأهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

وطوال السنة المالية 2016، ظلت المجموعة مرتبطة ارتباطا وثيقا مع أجندة تمويل التنمية بوصفها عضوا رئيسيا في فريق العمل بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية، وهو المسؤول عن متابعة واستعراض الارتباطات التي قُدمت في أديس أبابا. علاوة على ذلك، تم تدشين مبادرتين اثنتين تتسمان بالأهمية لمساندة مبادرة تمويل التنمية: مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المشتركة المعنية بالضرائب من أجل بناء قدرات داخل كل بلد لتعبئة الموارد المحلية، والصندوق العالمي للبنية التحتية التابع لبنوك التنمية متعددة الأطراف والذي يركز على توسعة نطاق مشروعات البنية التحتية التي لديها إمكانية تعبئة استثمارات خاصة. وتشارك مجموعة البنك الدولي بنشاط أيضا مع القطاع الخاص في استكشاف فرص التوافق بين القطاعين العام والخاص عن طريق تنظيم منتدى سنوي لتمويل التنمية. واستشرافا للمستقبل، يجري إعداد مجموعة من المؤشرات لقياس وتقييم جهود التعبئة في مختلف برامج مجموعة البنك الدولي للسنة المالية 2017 بغرض خلق حوافز لزيادة قدراتنا على تعبئة الموارد والتحفيز على جميع مستويات مشاركة المتعاملين معنا وشركائنا.

التي يحتشد جميع رؤساء البنوك متعددة الأطراف معا لمناقشة قضايا البنية التحتية؛ مما يعكس أهمية هذا الموضوع والالتزام بالتعاون فيما بينها. ومن بين المشاركين الرئيسيين الآخرين شركاء التنمية وممثلو مجموعة العشرين ومجموعة الأربع والعشرين ومجموعة السبع والسبعين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمركز العالمي للبنية التحتية. وحدد الاجتماع تدابير يتخذها المشاركون خلال العام المقبل لتعبئة استثمارات أكثر – وأفضل – في البنية التحتية. ويعقد المنتدى العالمي الثاني للبنية التحتية عام 2017.

ووافق الصندوق العالمي للبنية التحتية هذا العام على أول مشروعاته (الطاقة المائية في جزر سليمان) وعلى أربع منح للتخطيط (البرازيل وكوت ديفوار ومصر وجورجيا). وزادت المساندة من برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية لبناء القدرات والمعارف بما يزيد على 60 في المائة خلال العام بالتركيز القوي على أفريقيا جنوب الصحراء وأشد البلدان فقرا.

ضمان الاستدامة في المحركات الرئيسية للتنمية

يمثل اعتماد أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول 2015 وتوقيع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في أبريل/نيسان 2016 إقرارا واضحا من المجتمع الدولي بأن النمو الاقتصادي والحد من الفقر والاستدامة البيئية مترابطة ترابطا لا يتجزأ وهي ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

ومع إقامة 78 في المائة من فقراء العالم في مناطق ريفية ويعتمدون أشد الاعتماد على الزراعة في موارد رزقهم، فإن زيادة إنتاجية المزارع وقدرتها على التكيف وتدعيم ارتباط المزارعين بالأسواق وتوفير غذاء ميسور التكلفة كلها أساليب مؤكدة لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. ويركز برنامج الزراعة بالبنك على هذه المجالات، مع زيادة الانتباه للزراعة المراعية لتغير المناخ، وتحسين مستوى التغذية، وتدعيم سلاسل القيمة الزراعية، وخلق فرص العمل. فعلى سبيل المثال، تسهل المساندة في السنغال اعتماد 14 سلالة من الحبوب عالية الغلة

برنامج الإنتاجية الزراعية بغرب أفريقيا يساعد 13 بلدا على بناء نظم غذائية مستدامة توفر فرص عمل للشباب وتنتج الطعام المغذي للمزارعين لبيعه. ويدعم المشروع إدخال تحسينات من خلال البحوث الزراعية كما هو الحال في هذا المركز في غانا. (© داسان بوبو/البنك الدولي)

المقاومة للجفاف. ويدعم مشروع في أوغندا إنتاج محاصيل غنية بالمغذيات الدقيقة تم تعديلها لتناسب الاختيارات المحلية وظروف نمو المحاصيل وكذلك بنكا لبذور المحاصيل المدعمّة جينيا. وفي نيبال، يساند أحد المشروعات تقنيات موفرة للعمالة، مثل المجففات المحسنة بالطاقة الشمسية لحفظ الفواكه والخضروات.

وفي قطاع الطاقة، تتوافق أعمال البنك مع الطاقة المستدامة للجميع، وهي مبادرة تستهدف تحقيق ثلاثة أهداف بحلول عام 2030: تعميم القدرة على الحصول على الطاقة، ومضاعفة نسبة التحسين في كفاءة استخدام الطاقة، ومضاعفة نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي. ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، وصل مشروع ناجح لأنظمة الطاقة الشمسية المنزلية إلى المواطنين في المناطق الريفية، حيث تحصل 3.5 مليون أسرة حاليا على الكهرباء من على أسطح منازلها. ومع تراجع أسعار النفط وغيره من السلع الأولية، طلب كثير من البلدان الغنية بالموارد مساعدة من البنك في قطاع الصناعات الاستخراجية لمواجهة تقلب الأسعار، وتنويع اقتصادها، وتدعيم إدارة هذا القطاع، وزيادة المشاركة في الإيرادات، وضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية.

ويساعد البنك الدولي مختلف البلدان أيضا كي تراعي في خططها الإنمائية قيمة الموارد الطبيعية وقدرتها على توفير فرص عمل، من ثروة المحيطات إلى الغابات ومستجمعات المياه، إلى جانب التكلفة المصاحبة لتدهور البيئة والتلوث وندرة الموارد. ففي المغرب، على سبيل المثال، تساند سياسة إنمائية للنمو المراعي للبيئة إجراءات لتحسين استدامة قطاعات مصائد الأسماك والزراعة والسياحة، وهي جميعها مصادر حيوية لتشغيل الفقراء والمجتمعات الريفية وتتأثر تأثرا هائلا باستنفاد الموارد الطبيعية. ففي قطاع كالزراعة مثلا، يساند البرنامج تحسين ممارسات إدارة المياه الجوفية والحفاظ على التربة والمعلومات الجوية الأكثر فعالية للمزارعين. وفي السنة المالية 2016، قام البنك الدولي بتدشين خطة عمل لمجموعة البنك الدولي معنية بالغابات تستمر خمس سنوت وتستهدف جعل الإدارة المستدامة للغابات جزءا لا يتجزأ من التنمية والتدابير المناخية. وتطبق الخطة مفهوم الإجراءات التدخلية «المراعية للغابات» وتنظر نظرة شاملة للغابات للحيلولة دون تآكل رأس المال الحراجي.

تربط وسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال الناس بفرص العمل والأسواق والخدمات الاجتماعية، وهي تقع في صدارة المناقشات العالمية حول أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ وسلامة الطرق. ومع ذلك فإن القدرة على الوصول والكفاءة والسلامة مازالت تمثل تحديات خطيرة أمام الاستفادة بكامل إمكانيات التنقل

المستدام. فحتى الوقت الراهن، لا يزال هناك مليار شخص يفتقرون إلى طرق صالحة للسير فيها في جميع الأحوال المناخية، كما لا تتوفر خدمات الإنترنت لثلاثة مليارات شخص. وتشتمل الجهود الرامية إلى إقامة شبكات نقل أكثر سلامة ونظافة وبتكلفة معقولة على زيادة عدد مستخدمي الحافلات 40 في المائة في ووهان بالصين؛ وتحسين السلامة على الطرق في الهند. وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإدارة البيانات في رسم خرائط أفضل لأنماط السفر واحتياجات المستخدمين، وإشراك المواطنين، وتحسين جودة شبكات النقل الجماعي. كما أنه من الضروري أيضا زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات إنترنت النطاق العريض.

وفي البلدان النامية، التي تمثل 90 في المائة من النمو الحضري، هناك فرص لبناء مدن تراعي تغير المناخ. وتتيح تقارير الاستعراض الحضري للبنك الدولي إطارا لقادة المدن لاتخاذ قرارات صارمة بشأن تنمية مدنهم عن طريق توفير أدوات تشخيص تساعد على تحديد التشوهات في السياسات وتحليل أولويات الاستثمار. إن البرنامج العالمي للمدن المستدامة، الذي ينسق البنك الدولي أعماله وتساندها بنوك تنمية متعددة الأطراف ومنظمات الأمم المتحدة ومراكز بحوث وعديد من شبكات المدن، هو برنامج لتبادل المعارف يتيح الوصول إلى أدوات متقدمة ويشجع الأسلوب المتكامل للاستدامة في تخطيط وتمويل المدن.

وفي قطاع المياه، يتابع البنك رؤية عالم آمن بالمياه للجميع، مع التركيز على تعزيز حصول الجميع على الصرف الصحي والأمن المائي. وبالعمل في مختلف القطاعات، على سبيل المثال، يركز النهج الجديد للبنك الدولي المعني بالصرف الصحي بالريف في مصر وهايتي والهند وفييتنام على مساعدة الحكومات على وضع برامج وطنية لتقديم خدمات محلية خاضعة للمساءلة، وعلى تغيير السلوكيات. علاوة على ذلك، فإن خطة عمل جديدة أعدتها لجنة حوض بحيرة تشاد تستهدف تمكين المجتمعات المحلية حول البحيرة من التكيف مع التحديات العاجلة التي تتفاقم بسبب تغير المناخ وتعزيز إسهام البحيرة في الأمن الغذائي للمنطقة.

وساندت هذا العمل تقارير من بينها التقرير المعنون *حرارة مرتفعة ومناخ جاف: المياه وتغير المناخ والاقتصاد* الذي يتنبأ بتأثيرات اقتصادية ضخمة لتغير الدورة المائية. ويعد هذا التقرير دعوة إلى تحسين السياسات التي تدرك الأهمية الجوهرية لهذا المصدر بإبراز حقيقة أن الصحة والطاقة والغذاء والمدن والعمل كلها تعتمد اعتمادا كبيرا على الماء. وقام البنك الدولي، في شراكة أيضا مع الأمم المتحدة، بتدشين هيئة من زعماء الدول عن المياه مكلفة بحشد الجهود والتمويل بهدف ضمان حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والمياه.

مساعدة البلدان على التكيف مع تغير المناخ

تعزز مجموعة البنك الدولي بقوة أنشطتها المناخية نظرا للارتباط الوثيق بين تغير المناخ والفقر. فالتهديد الذي يواجه الفقراء بسبب تغير المناخ يبرز في تقرير *موجات الصدمة: إدارة تأثيرات تغير المناخ على الفقر*، الذي صدر قبيل بدء محادثات تغير المناخ بمؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس. وحذر التقرير من أنه بدون اتخاذ تدابير عاجلة، يمكن أن يدفع تغير المناخ أكثر من 100 مليون شخص آخر إلى السقوط في دائرة الفقر بحلول عام 2030.

وفي أعقاب توقيع اتفاق باريس، أعدت مجموعة البنك الدولي خطة عمل معنية بتغير المناخ، حيث ظهر تحول جوهري بإدراج تغير المناخ باعتباره أولوية في جميع إستراتيجيات البنك وعملياته. وطرحت الخطة أهدافا طموحة وعجلت بالتدابير اللازمة للتصدي لتغير المناخ خلال السنوات الخمس المقبلة. وتساعد الخطة ضمن أهدافها البلدان النامية على إضافة 30 جيجاوات من الطاقة المتجددة – أو ما يكفي لتزويد 150 مليون منزل بالكهرباء – إلى قدرات العالم لتوليد الطاقة، وتزود 100 مليون شخص بنظم للإنذار المبكر.

ومن أوجه التركيز الرئيسية للخطة بذل مزيد من الجهد لمساعدة البلدان المعنية على التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك إعداد خطط للزراعة المراعية لتغير المناخ لأربعين بلدا على الأقل بحلول عام 2020 وتوسيع استخدام أدوات فحص مخاطر المناخ والكوارث بما يتجاوز المشروعات الممولة من المؤسسة الدولية

قدم مشروع إضفاء الطابع التجاري على التكنولوجيا في كازاخستان منحة لمجموعة من العلماء الذين يطورون نظم اختبار الحمض النووي للإنسان بغرض علاج أمراض القلب في منطقة آسيا الوسطى.
(© شاينار جيتبيسوفا/البنك الدولي)

للتنمية. وتعزز الخطة التعهد بزيادة تمويل الأنشطة المناخية بمقدار الثلث في جميع إدارات مجموعة البنك الدولي بما يصل إلى 29 مليار دولار تقريبا كل عام وذلك بدعم من البلدان الأعضاء.

تشجيع الفرص عبر الاستثمار في رأس المال البشري

لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق كامل إمكانياته أو أن يتصدى للتحديات التي يواجهها في القرن الحادي والعشرين بدون المشاركة الكاملة والمتساوية لكل مواطنيه – وهو ما يتطلب الاستثمار في رأس المال البشري عبر التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وفرص العمل. ويعمل البنك الدولي على مساندة تكافؤ الفرص لجميع البشر كي يعيشوا أصحاء حياة أطول وفي رخاء، وضمان تهيئة فرص عمل منتجة، وخلق الفرص والتمتع بالمرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية والصحية والمناخية وغيرها من المخاطر. إن جميع هذه الظروف لازمة لكسر دائرة انتقال الفقر عبر الأجيال والاستفادة من الاتجاهات السكانية في كثير من البلدان حيث يتركز الفقر.

إن الهدف العام لعمل البنك في مجال الصحة والتغذية والسكان هو مساندة البلدان النامية في بناء أنظمة صحية قوية قادرة على الصمود، وتعميم التغطية الصحية، وضمان حصول المواطنين كافة على خدمات صحية أساسية ذات جودة عالية وعدم انزلاقهم إلى دائرة الفقر بسبب تكلفة الرعاية الصحية. ومن مجالات التركيز الرئيسية، إنهاء وفيات الأمهات والأطفال التي يمكن تجنبها بحلول عام 2030، والقضاء على تقزم الأطفال الناجم عن سوء التغذية المزمن، ووقف انتشار الأمراض السارية والأمراض غير السارية، وزيادة الاستعداد لتفشي الأوبئة.

وفي العام الحالي، تشاركت مجموعة البنك الدولي، مستفيدة من دروس أزمة الإيبولا في غرب أفريقيا، مع منظمة الصحة العالمية والقطاع الخاص وشركاء التنمية لإعداد صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة، الذي تم تدشينه خلال قمة مجموعة السبع 2016 في ايسي - شيما. وسيتيح الصندوق إحداث زيادة في الوقت المناسب في الأموال والمساندة لأشد البلدان فقرا لمساعدتها في الحيلولة دون تحوّل تفشي مرض آخر إلى وباء قاتل ومكلف مثل الإيبولا. ومن خلال الصندوق، فإن البنك الدولي سيصدر السندات الأولى للوقاية من الأوبئة وإنشاء سوق جديدة للتأمين ضد مخاطر الجائحة.

الاقتصاد والكفاءة والفاعلية: ضمان القيمة في عمليات مجموعة البنك الدولي

بالعمل على إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام، تسعى مجموعة البنك الدولي إلى تحقيق أعظم تأثير للتنمية من مواردها المتاحة. بعبارة أخرى، فإنها ملتزمة بتحقيق أعلى "قيمة لأموالها" من عملياتها. وفي السنوات الأخيرة، حققت تقدما نحو بلوغ هذا المقصد على كثير من الجبهات.

- **تعزيز اقتصاديات عملياتها.** شرعت المجموعة في إجراء استعراض شامل للإنفاق حددت من خلاله وفورات بمبلغ 400 مليون دولار في الموازنة الإدارية الداخلية. علاوة على ذلك بدأت ممارسات مالية مبتكرة، لكنها حصيفة في الوقت ذاته، لتعظيم مركزها المالي.
- **التشجيع على زيادة الكفاءة.** أدخلت المجموعة تغييرات تنظيمية داخلية ملموسة. وبدأت هذه التغييرات عام 2013 بإعادة هيكلة داخلية لضمان أن خبرات المجموعة قادرة على مواجهة التحديات الإنمائية الملحّة للمتعاملين معها. علاوة على ذلك، فقد طبقت عملية سنوية للتخطيط الإستراتيجي وإعداد الموازنة (انظر صفحة 60). وإلى جانب ذلك ولكي تزيد من قدرتها على الاستجابة السريعة الحاذقة للبلدان المتعاملة مع البنك، تواصل المجموعة تبسيط سياسات وإجراءات العمليات وإصلاح سياسات الموارد البشرية لإدارة المواهب.
- **ضمان كفاءة التنمية.** تواصل المجموعة استخدام حزمة من الأدوات على مستوى المجموعة ومنظماتها وعلى مستوى كل بلد وكل مشروع لمتابعة مدى التقدم والمخاطر التي تواجه النتائج على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، أنشأت حديثا إطارا لإدارة المخاطر (الأداة المنهجية لتصنيف مخاطر العمليات) في محافظ عملياتها. وتواصل المجموعة ابتكار خدمات جديدة للتركيز على النتائج بما في ذلك استخدام أدوات تمويل البرامج وفقا للنتائج.

هذه الأمثلة هي قليل من كثير من المبادرات المتعددة الجاري إعدادها أو المنجزة للمجموعة كي تتعلم من عملياتها وتقوم بتحسينها كي تحصل على أكثر الأدوات فاعلية لتلبية أهداف التنمية العالمية.

ومن خلال برنامج التمويل العالمي لدعم مبادرة كل امرأة كل طفل التي تم تدشينها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في يوليو/تموز 2015، يساند البنك الدولي الجهود التي يقودها البلد المعني لتحسين صحة النساء والأطفال والمراهقين. ويوحد البرنامج الموارد من البلدان نفسها مع تلك الواردة من الجهات الدولية المانحة والقطاع الخاص، وبالتالي يساعد على توسيع نطاق الدعم للإجراءات التدخلية القائمة على الشواهد وضمان التمويل المستدام مع انتقال البلدان من وضع الدخل المنخفض إلى وضع الدخل المتوسط. وفي عامه الأول، دعم الصندوق الاستئماني التابع للبرنامج 12 بلدا بما يمثل حوالي نصف الفجوة التمويلية في جميع أنحاء العالم لتعميم الرعاية الصحية للنساء والأطفال والمراهقين.

ويقوم البنك بتوسيع نطاق الاستثمارات في السنوات الأولى من الحياة عبر التغذية والتحفيز في وقت مبكر، والبيئة الآمنة، مع توفير أكثر من 3 مليارات دولار من التمويل خلال العامين الماضيين وحدهما و6 مليارات دولار منذ عام 2000. وتظهر دراسات علمية واقتصادية حديثة أن التغذية والتحفيز في مرحلة الطفولة المبكرة يمكن أن يكون لهما تأثير عميق على نمو المخ وعلى الصحة والتعلم والدخل مستقبلا. ويؤكد البنك الدولي الالتزام بالاستثمار في الأطفال الصغار بتدشينه شراكات مبتكرة خلال العام الماضي، بما في ذلك قوة التغذية وشبكة تنمية الطفولة المبكرة مع اليونيسف ومؤسسات خيرية وشركاء التنمية الآخرين.

وباعتباره الممول الدولي الرائد في العالم في التعليم بالبلدان النامية، يلتزم البنك الدولي بالمساعدة على تعميم التعليم ورفع مستوى جودته. ويقوم البنك ببناء سجل حافل بالنجاحات في مجال الرعاية الصحية بزيادة استخدام أداة تمويل البرامج وفقا للنتائج لمساعدة البلدان المعنية على إنشاء شبكات تعليمية

دعم البنك الدولي لدفع أقساط إعادة بناء المساكن يساعد السكان المتضررين من الزلازل المدمرة في نيبال على إعادة بناء حياتهم في مواجهة العديد من التحديات. (© لاكسمي براساد نغاخوسي/البنك الدولي)

مع الحوافز اللازمة للوصول إلى الأطفال والشباب الأكثر تهميشا. وإدراكا لأهمية تمكين الفتيات والنساء، أعلن البنك في أبريل/نيسان 2016 أنه سيقدم 2.5 مليار دولار على مدى خمس سنوات في برامج تعليمية تفيد المراهقات مباشرة.

كما يلعب البنك دورا قياديا في الجهود الرامية إلى توسيع برامج الحماية الاجتماعية وبناء قدرة الفئات الأشد فقرا وضعفا على الصمود في مواجهة الصدمات. ووضع بيان مشترك صادر عن مجموعة البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية رؤية مشتركة لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع في عالم يستطيع كل من يحتاج للحماية الاجتماعية فيه أن يحصل عليها في أي وقت. ولاستثمارات المجموعة في شبكات الأمان الاجتماعي - أكثر من 1.7 مليار دولار على مدى السنوات الخمس الماضية - آثار إيجابية مباشرة على الأسر الفقيرة في جميع أنحاء العالم من خلال استخدام التحويلات النقدية، والأشغال العامة كثيفة العمالة، وبرامج التغذية المدرسية. وتُعتبر التحويلات النقدية على نحو متزايد أداة هامة من أدوات شبكات الأمان للمشردين قسرا الذين يعيشون في أوضاع هشاشة أو صراع أو عنف. وحتى عام 2015، أصبح لدى كل بلد في العالم برنامج واحد على الأقل لشبكات الأمان الاجتماعي يستفيد منها أكثر من 1.9 مليار شخص.

وفي منتدى التعلم فيما بين بلدان الجنوب في بكين، نوفمبر/تشرين الثاني 2015، اجتمع حوالي 250 من واضعي السياسات من 75 بلدا لمناقشة وتبادل وتعلم المعارف والابتكارات العملية في الحماية الاجتماعية بالمناطق الحضرية التي تعيش بها نسبة متزايدة من أشد الناس فقرا في العالم. ويمكن لشبكات الأمان أن تلعب دورا رئيسيا في تحديد ومساندة الفقراء في المناطق الحضرية، وربطهم بالخدمات الاجتماعية وفرص العمل.

وهناك أكثر من 200 مليون شخص حول العالم - أكثرهم من الشباب - عاطلون ويبحثون عن عمل. ومن أجل تسريع التقدم نحو إيجاد وظائف جيدة وتحقيق النمو الاقتصادي، يجري البنك دراسة تشخيصية متعمقة عن الوظائف في 15 بلدا على الأقل بهدف مساعدتها على تهيئة مزيد من فرص العمل الأفضل الأكثر احتواء اجتماعيا، وذلك من خلال بناء المهارات وتوفير حوافز العمل وزيادة انتقال الأيدي العاملة وإصلاح أسواق العمل.

سد الفجوات بين الجنسين لزيادة الفرص الاقتصادية

يمكن أن تقيد التحيزات ضد المرأة كلا من الذكور والإناث، لكنها عادة ما تؤدي إلى حرمان الفتيات والنساء بدرجة أكبر. والجدير بالذكر أن المرأة متأخرة في معظم إجراءات الفرص الاقتصادية، ولا يعرقل هذا الأفراد

تلبية الطلبات المختلفة للبلدان المتعاملة مع البنك باستخدام الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة

يقدم البنك الدولي، من خلال الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة، خدمات تحليلية واستشارية معدة خصيصا وفقا لاحتياجات البلدان المتعاملة، والتي تطلبها البلدان المتعاملة وتسدد ثمنها. وتمكن هذه الخدمات البنك من تلبية طلب البلدان المتعاملة على ما يقدمه من خدمات المشورة التي لا يمكن تمويلها من خلال الموارد المالية للبنك. وهناك طلب مرتفع على الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة، وخاصة في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل. والعملاء المؤهلون كلهم من الدول الأعضاء في البنك بما في ذلك من حكومات مركزية وبلديات وشركات مملوكة للدولة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الوكالات متعددة الأطراف.

وتتسم الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة بالمرونة الشديدة، وهي تشكل مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك المساعدة التقنية والتدريب والبحث والتحليل، وورش العمل، والمؤتمرات، ودعم إعداد وتنفيذ المشروعات الممولة من البلد المعني. ولدى البنك في الوقت الراهن أكثر من 200 مشاركة نشطة في أكثر من 60 بلدا في جميع المناطق الست للعالم. وفي السنة المالية 2016، قدم البنك حوالي 223 خدمة استشارية مستردة التكلفة في أكثر من 40 بلدا. وبلغت الإيرادات من هذه الخدمات 91.5 مليون دولار في السنة المالية 2016، الأمر الذي يعكس استمرار الطلب القوي من البلدان المتعاملة في السنوات الأخيرة. وبشكل عام، ارتفعت الإيرادات نحو 300 في المائة منذ السنة المالية 2010.

فحسب بل الاقتصاد بأكمله. ويمكن لسد الفجوات بين الجنسين أن يساعد مختلف البلدان على زيادة الإنتاجية وتحسين الآفاق للجيل القادم. ويعمل البنك الدولي مع عملاء من القطاعين العام والخاص لسد هذه الثغرات.

إن التقدم في مؤشرات رئيسية - كالتحاق الفتيات بالمدارس ومعدلات إتمام التعليم، ووفيات الأمهات، والمشاركة في القوى العاملة، وملكية الأصول، والحصول على الخدمات المالية - إنما يعتمد على الاستثمار في قطاعات متعددة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، والنقل، والتمويل. ويتجسد هذا الشرط في الإستراتيجية الجديدة *لمجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين (السنوات المالية 2016 - 2023): المساواة بين الجنسين والحد من الفقر والنمو الشامل للجميع*، التي تركز على الأساليب والإجراءات التدخلية التي تحقق نتائج مهمة. وتعطي الإستراتيجية الأولوية لأربعة أهداف رئيسية: تحسين الملكات الإنسانية من خلال الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية؛ وإزالة القيود أمام تهيئة مزيد من فرص العمل الأفضل بما في ذلك سد الثغرات في المهارات والفصل بين الجنسين مهنيا، ومعالجة القضايا المتعلقة بالرعاية غير مدفوعة الأجر، وإزالة العوائق التي تحول دون ملكية المرأة وتحكمها في الأراضي والمسكن والتكنولوجيا والتمويل؛ وتعزيز قدرة المرأة على التعبير عن رأيها وولاية المرأة مع إشراك الرجال والفتيان في هذا الجهد.

ويواصل البنك توسيع نطاق الالتزامات والشراكات من أجل جمع واستخلاص مزيد من البيانات الأفضل المصنفة حسب نوع الجنس. ويعمل مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها لجمع هذه البيانات، بما فيها المتعلق بالإحصاءات الحيوية، وملكية الأصول، واستخدام الوقت، والعمل، والرعاية الصحية، واستخدام الخدمات المالية. ويلقى تعميم البيانات عن المساواة بين الجنسين مساندة من بوابة بيانات المساواة بين الجنسين التابعة للبنك والتي تم تحديثها وتوسعتها حديثا.

ومن أجل مساعدة البلدان المعنية على تحديد ما يصلح وما لا يصلح في إطار محاولة سد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين، تقوم أربعة مختبرات إقليمية مبتكرة عن الجنسين ببناء قاعدة شواهد عبر سياقات مختلفة. وتجري حاليا 75 تقييما للأثر عن المهارات، وحقوق امتلاك الأراضي، والوصول إلى البنية التحتية، والمشاركة في القوى العاملة، وريادة الأعمال، وتوظيف الشباب، والعنف القائم على نوع الجنس، والحمل في سن المراهقة. ويعمل البنك أيضا على سد الفجوة الائتمانية التي تقدر بحوالي 300 مليار دولار على الصعيد العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية التي تملكها نساء، فضلا عن الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية.

مواجهة أسباب وتبعات الصراع والهشاشة

يعيش حوالي ملياري شخص، أي أكثر من ربع عدد سكان العالم، في بلدان تتأثر نتائج التنمية فيها بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ويظهر هذا التحدي على نطاق واسع وبشكل معقد، بما في ذلك التشرد القسري

طويل الأمد، والتطرف العنيف، وأمن المواطن. وبالبناء على خبرته في مجال التنمية المراعية لظروف الصراع، يهدف نهج البنك الدولي إلى معالجة هذه القضايا في سياق أوسع نطاقا. وتتركز الأنشطة في السنة المالية 2016 على التوصل لحلول تمويلية مبتكرة، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص لضمان الاستجابة السريعة للأزمات العالمية، وعلى تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية.

تحظى عمليات البنك الدولي بمساندة من أنشطة العمل التحليلي لمعالجة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ويتضمن ذلك أدوات تشخيصية للبرامج المراعية لحساسيات الصراع، إلى جانب 46 دراسة تقييمية للمخاطر والقدرة على الصمود جرت لإثراء دراسات مجموعة البنك الدولي التشخيصية المنهجية وأُطر الشراكة لكل بلد معني. وكان من أولويات السنة المالية 2016 تعزيز استجابة عملية التنمية للتشرد القسري من خلال إجراء عمل تحليلي لوضع إطار للمشاركة في العمليات وكذلك إعداد نهج مشترك بين سبعة بنوك تنمية متعددة الأطراف. ومن أجل تعزيز الحوار وتبادل المعارف، استضاف البنك الدولي منتدى الهشاشة العالمي في أوائل عام 2016، حيث يشارك مع أكثر من 100 منظمة. ويساند التعاون مع الشركاء التالين التنفيذ الفعال: البرنامج العالمي للتشرد القسري، والصندوق الاستئماني للشراكة المعنية بالهشاشة والصراع التابع للأمم المتحدة والبنك الدولي، وصندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام، والصندوق الاستئماني الكوري للتحولات الاقتصادية وبناء السلام.

ويدعم البنك العمليات التي تهدف إلى معالجة مسببات الهشاشة، بما في ذلك المزيد من المساعدة للضعفاء الذين تشردوا بسبب الصراع. وفي أفريقيا، قدم البنك اعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية بما مجموعه حوالي 250 مليون دولار للمشردين قسرا والمجتمعات المضيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإثيوبيا وأوغندا وزامبيا. وتعكس زيادة التمويل في المنطقة إدراكا بأن التشرد القسري يشكل تحديا عالميا. وبهذا التمويل، نفذ البنك تعهداته التي قطعها الرئيس جيم يونغ كيم والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال بعثة مشتركة إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا في مايو/أيار 2013، وإلى منطقة القرن الأفريقي في أكتوبر/تشرين الأول 2014. وواصل الزعيمان تعاونهما في السنة المالية الحالية بالسفر معا في مارس/آذار 2016 إلى الأردن ولبنان وتونس لتعزيز السلام والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن تعزيز المشاركة والدعم للعمليات الانتقالية خلال الانتقال السلمي للسلطة السياسية وغير ذلك من لحظات «التحول» أمر بالغ الأهمية لضمان عدم انزلاق البلدان مرة أخرى إلى دائرة الصراع. ويوفر نظام التحوّل بالمؤسسة الدولية للتنمية مستوى أعلى من التمويل للبلدان التي أمامها فرص كبيرة لبناء الاستقرار والقدرة على التكيف لتسريع وتيرة خروجها من دائرة الهشاشة. وفي السنة المالية 2016، تم تأهيل غينيا - بيساو ومدغشقر استنادا إلى شواهد على التزام الحكومتين بأجندة الإصلاح والتفاهم المشترك بين شركاء التنمية الرئيسيين على زيادة المساندة لهما، وتم تخصيص 20 مليون دولار و230 مليون دولار على التوالي.

وفي مارس/آذار 2015 تم تدشين المنتدى العالمي للبنك الدولي المعني بالتصدي للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس وذلك لتقديم خدمات للناجيات من هذين النوعين من العنف، والإسهام في الوقاية، ورفع الوعي العام، وبناء قدرات البلدان المتعاملة مع البنك من خلال تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب. ويتضمن هذا المنتدى مشروعات مبتكرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا ونيبال وبابوا غينيا الجديدة. وبعد جولة التعلم العالمية في عام 2015 مع ممثلين من جميع المشروعات، ينظم المنتدى جولات تعليمية إقليمية للبلدان المتعاملة مع البنك في عام 2016 للتعلم من أفضل الممارسات الإقليمية.

لمعرفة المزيد عن القطاعات التي يعمل فيها البنك الدولي، يرجى زيارة هذا الموقع **www.worldbank.org/topics.**

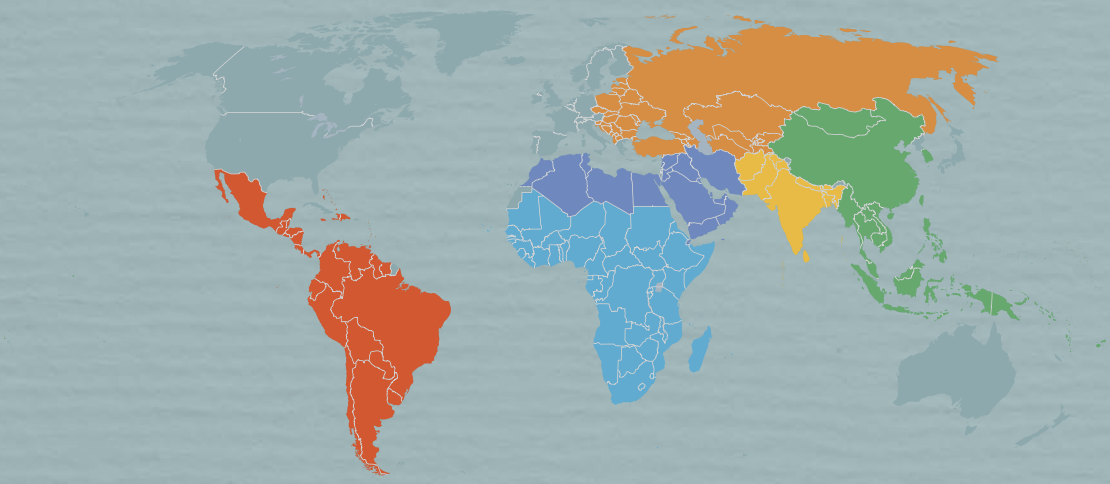

المناطق

يعمل البنك الدولي اليوم من أكثر من 130 من المكاتب المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. ويؤدي ازدياد تواجد البنك في البلدان المتعاملة معه إلى مساعدته في تحسين فهمه لهذه البلدان والعمل معها على نحوٍ أكثر فاعلية وزيادة سرعة تقديم الخدمات لشركائه في الوقت الملائم في هذه البلدان. ويعمل 96 في المائة من المديرين القطريين ومديري الشؤون القطرية و 40 في المائة من جهاز موظفي البنك في بلدان تقع بالمناطق الجغرافية الست لعمله. يلقي القسم التالي الضوء على الأهداف الرئيسية المتحققة، والمشروعات المنفذة، والإستراتيجيات المنقحة، والمطبوعات الصادرة في السنة المالية 2016. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: worldbank.org/countries.

الجدول 1

ارتباطات السنة المالية 2016

المنطقة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (ملايين الدولارات)	المؤسسة الدولية للتنمية (ملايين الدولارات)	المجموع (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) (ملايين الدولارات)	مجموع حصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية (%)
أفريقيا	669	8,677	9,346	20
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5,176	2,324	7,500	16
أوروبا وآسيا الوسطى	7,039	233	7,272	16
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	8,035	183	8,218	18
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,170	31	5,201	11
جنوب آسيا	3,640	4,723	8,363	19
المجموع	29,729	16,171	45,900	100

الجدول 2

مدفوعات القروض والاعتمادات في السنة المالية 2016

المنطقة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (ملايين الدولارات)	المؤسسة الدولية للتنمية (ملايين الدولارات)	المجموع (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) (ملايين الدولارات)	مجموع حصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية (%)
أفريقيا	874	6,813	7,687	21
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5,205	1,204	6,409	18
أوروبا وآسيا الوسطى	5,167	365	5,532	15
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5,236	303	5,539	16
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4,427	44	4,471	13
جنوب آسيا	1,623	4,462	6,085	17
المجموع	22,532	13,191	35,723	100

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2016: 207.3 مليار دولار

أفريقيا

رغم التقدُّم الذي أحرزته أفريقيا خلال السنوات العشر الماضية - على صعيد النمو الاقتصادي والحد من الفقر - فإن المنطقة تواجه الآن تحديات جسيمة تُعزى بالأساس إلى انخفاض أسعار السلع الأولية عالمياً والمخاطر المرتبطة تحديداً بالمنطقة. وقد انخفض معدل النمو في أفريقيا إلى 3.0 في المائة عام 2015 من 4.5 في المائة عام 2014، وهي أبطأ وتيرة له منذ عام 2009، ويُتوقع استمرار هبوطه ليصل إلى 2.5 في المائة عام 2016. وكان نمو نصيب الفرد من الدخل أكثر تواضعا، متأثراً بأعباء النمو السكاني.

وثمة تفاوت فيما بين البلدان، لاسيما بين البلدان الغنية بالموارد والأخرى غير الغنية بالموارد، لكن اتجاه النمو الاقتصادي في المنطقة مازال بوجه عام دون مستويات ما قبل الأزمة المالية. ويؤدي تباطؤ النمو إلى تعميق تحدي الحد من الفقر. ورغم ما تم إحرازه من تقدُّم، فإن نسبة السكان الذين يعيشون على 1.90 دولار أو أقل للفرد في اليوم مازالت مرتفعة للغاية، إذ قُدِّرت بنحو 42.7 في المائة عام 2012.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 9.3 مليار دولار لتمويل 109 مشروعات في المنطقة في هذه السنة المالية، من بينها 669 مليون دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و8.7 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، منها 200 مليون دولار مقدمة من تسهيل التمويل الموسع التابع للمؤسسة. وشملت مجالات التركيز الرئيسية كلا من رفع الإنتاجية الزراعية، وزيادة سبل الحصول على الطاقة ميسورة التكلفة والموثوق بها، وبناء القدرة على مجابهة تغيُّر المناخ، وتدعيم الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وتشجيع تحسين جودة التعليم.

وقدم البنك أيضا إسهامات معرفية مهمة في هذه السنة المالية. ووفقا للتقرير المعنون *"الفقر في أفريقيا الناهضة"*، فإن معدل انتشار الفقر في المنطقة ربما يكون أقل مما تشير إليه التقديرات الحالية. لكن بسبب النمو السكاني، فإن عدد الأفارقة الذين يعيشون في فقر مدقع هو أعلى اليوم بواقع 50 مليونا على الأقل عما كان عليه في عام 1990.

تعزيز الإنتاجية الزراعية

يوفر قطاع الزراعة 65 في المائة من فرص العمل في أفريقيا. وفي وقت تواجه فيه بعض البلدان تحديات ناجمة عن تراجع أسعار السلع الأولية، يمكن لتطوير هذا القطاع أن يساعد في تنويع الاقتصادات. ولتحسين الأحوال المعيشية لمليوني شخص من الرعاة الذين يُقدّر عددهم بنحو 50 مليونا في المنطقة، فإن المشروع الإقليمي لمساندة الرعي في منطقة الساحل بتكلفة قدرها 248 مليون دولار يهدف خصيصاً إلى تحسين سبل الحصول على الأصول الإنتاجية الأساسية والخدمات والوصول إلى الأسواق في ستة بلدان - بوركينا فاصو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال - وكذلك تحسين الاستجابة المحلية لما يواجهه الرعاة من أزمات وحالات طارئة. وسيكون معظم المستفيدين من هذا المشروع الذي يمتد لست سنوات من النساء والشباب.

زيادة الطاقة ميسورة التكلفة والموثوق بها

مازالت أفريقيا متأخرة عن غيرها من المناطق في توفير الكهرباء - وهي مفارقة في ظل ما تتمتع به هذه القارة من إمكانات هائلة للطاقة المتجددة من بينها الطاقة الكهرومائية والشمسية والحرارية الأرضية. وتُعد زيادة سبل الحصول على طاقة ميسورة التكلفة وموثوق بها ومستدامة أحد الأهداف الرئيسية لعمل البنك في أفريقيا. وفي هذه السنة المالية، وافق البنك على تقديم 700 مليون دولار لتمويل مشروع سانكوفا لإنتاج الغاز في غانا والذي سيعمل على تنمية موارد الغاز الطبيعي البحرية الواقعة على بعد 60 كيلو مترا من الساحل الغربي. وسيوفر الغاز الناتج من هذا المشروع الوقود لتوليد الكهرباء محلياً بقدرة تصل

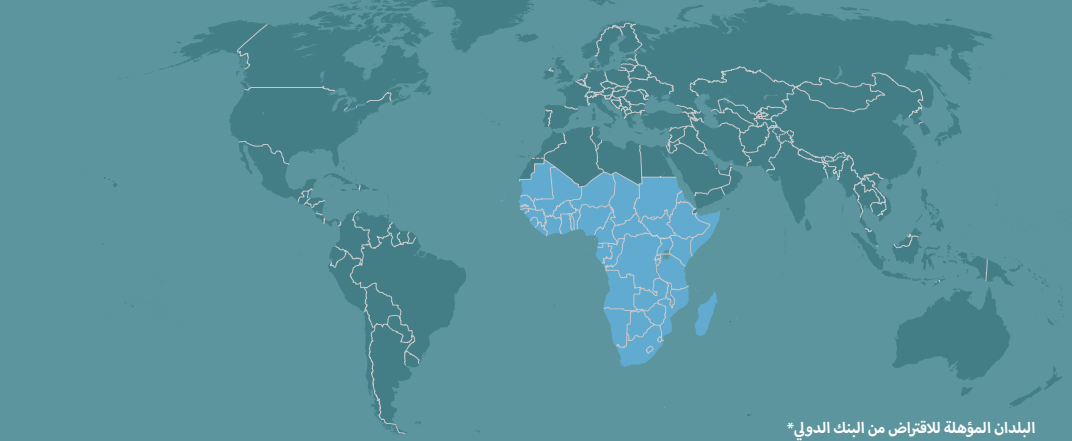

إلى ألف ميغاوات، وهو ما يمثل نحو 40 في المائة من قدرة التوليد المركبة حالياً في غانا. وسيقوم المشروع بتعبئة 7.9 مليار دولار في شكل استثمارات من القطاع الخاص، مما سيدر عوائد ومنافع مالية محتملة ضخمة على البلاد.

التكيُّف مع تغيُّر المناخ وبناء القدرة على مجابهته

من المتوقع أن يلحق تغيُّر المناخ، لاسيما التغيُّرات في درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار، أضرارا بالغة بالأشخاص الأشد فقرا في أفريقيا على وجه الخصوص. وبالتالي، فإن الاستثمار في تقنيات التكيُّف وإدارة مخاطر الكوارث مازال يمثل أولوية قصوى بالنسبة للبنك. ووضعت خطة العمل المناخية لأفريقيا، التي عُرضت أثناء محادثات الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 21) المنعقد بباريس في ديسمبر/كانون الأول 2015، برنامج عمل لمساعدة البلدان على تخفيف حدة آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها. وفي أبريل/نيسان 2016، وافق البنك الدولي، بالتعاون مع الشركاء، على إنشاء مرصد ساحلي في غرب أفريقيا لتعزيز قاعدة المعارف عن تآكل السواحل والفيضانات وغيرها من مخاطر تغيُّر المناخ التي تواجهها البلدان الساحلية والجزرية في غرب أفريقيا. وسيعمل هذا المرصد على بناء القدرات الوطنية والإقليمية ومساندة جهود البلدان الرامية إلى تدعيم قدرة مناطقها الساحلية على مجابهة تغيُّر المناخ.

مساندة البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات

في هذه السنة المالية، وافقت المؤسسة الدولية للتنمية على تقديم موارد سريعة لغينيا - بيساو ومدغشقر. وتساعد هذه الموارد التمويلية الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات على معالجة جذور الأوضاع الهشة ومساندة تحولها إلى دول فاعلة تقوم بوظائفها. وفي غينيا - بيساو ومدغشقر، ستساند هذه الموارد تنفيذ مبادرات إصلاح حكومية رئيسية بما في ذلك تدعيم إنشاء نظام لإدارة الشؤون المالية العامة يتسم بالشفافية والمساءلة.

وتقوم المبادرات الإقليمية للبنك الدولي والأمم المتحدة في مناطق البحيرات العظمى والساحل والقرن الأفريقي بمساندة الجهود العابرة للحدود والرامية إلى معالجة الأسباب الأساسية للهشاشة. ويعالج البنك القضية الملحة المتعلقة بالنزوح والتشرُّد في منطقتي البحيرات العظمى والقرن الأفريقي بتنفيذ عمليتين لمساعدة البلدان على إدارة الأزمات الجارية من خلال تقديم المساندة للنازحين والمشردين قسراً والمجتمعات المحلية المضيفة لهم.

تعزيز تنمية رأس المال البشري

في كل عام خلال العقد المقبل، سيدخل 11 مليونا من الشباب الأفارقة سوق العمل. ويجب تزويد هؤلاء الشباب بما هو ملائم من المهارات والتدريب لكي يحققوا النجاح. وللمساعدة في سد الفجوة بين ما يتعلمه الطلاب الأفارقة والمهارات التي يطلبها أصحاب العمل، أطلق البنك مبادرات لتعزيز تعليم (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) في مختلف بلدان المنطقة. ويقوم مشروع مراكز التميُّز الأفريقية في مجال التعليم العالي بتكلفة 140 مليون دولار بتمويل 24 مركزا جرى اختيارها على أساس تنافسي في مؤسسات التعليم العالي في شرق وجنوب أفريقيا. وستعمل على تقوية قدراتها والتركيز على تقديم برامج تدريبية ممتازة وبحوث تطبيقية ونقل للمعرفة في القطاعات ذات الأولوية، كالزراعة والصحة والتعليم والإحصاء التطبيقي.

➜ انظر البيانات

الشكل 1 أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات - السنة المالية 2016

الحصة من المجموع البالغ 9.3 مليار دولار

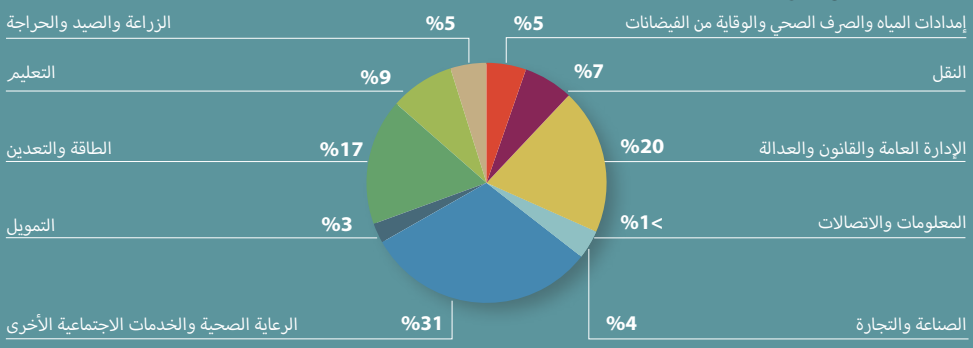

الجدول 3 أفريقيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	668	874	1,001	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.7	2.8	2.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	504	1,280	1,627	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	0.9	2.7	0.2	
عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	399ب	398	389	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	51	58	60	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	49	55	57	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (النسبة من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	62	66	66	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (النسبة من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	75	76	76	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	556	720	753	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1 - 1 القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	57.1ب	46.1	42.7	
الهدف الفرعي 2 - 2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (النسبة من الأطفال دون سن الخامسة)	43	38	36	
الهدف الفرعي 3 - 1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	846	625	547	
الهدف الفرعي 3 - 2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	154	101	83	
الهدف الفرعي 4 - 1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (النسبة من الفئة العمرية المعنية)	55	68	69	
الهدف الفرعي 5 نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	81	84	84	
الهدف الفرعي 5 - 5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	12	19	24	
الهدف الفرعي 6 - 1 توّفر مياه الشرب المأمونة (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	55	63	68	
الهدف الفرعي 6 - 2 توّفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق صرف صحي)	25	28	30	
الهدف الفرعي 7 - 1 الحصول على الكهرباء (النسبة من السكان)	26	32	35	
الهدف الفرعي 7 - 2 استهلاك الطاقة المتجددة (النسبة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	73	71	70	
الهدف الفرعي 17 - 8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (النسبة من السكان)	0.5	10	22	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2011 و 2015؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. بيانات خاصة بعام 2002.

الشكل 2 أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز - السنة المالية 2016

الحصة من المجموع البالغ 9.3 مليار دولار

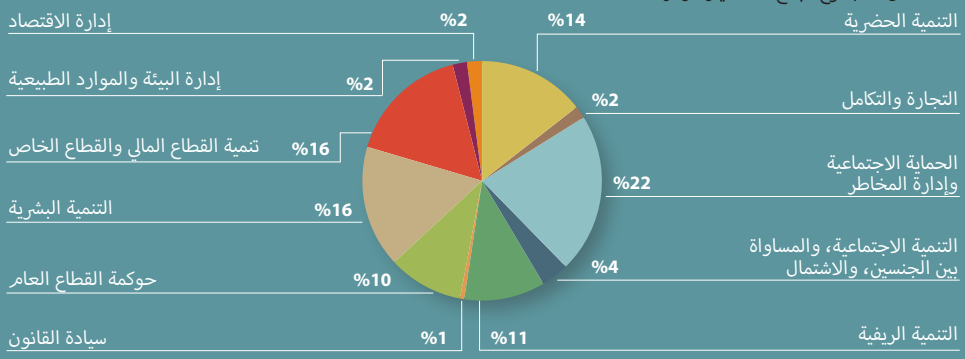

الجدول 4 أفريقيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2014 - 2016

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	420	1,209	669	335[أ]	816	874
المؤسسة الدولية للتنمية	10,193	10,360	8,677	6,604	6,595	6,813

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2016: 56.1 مليار دولار.

أ. تم تنقيح هذا الرقم من التقرير السنوي لعام 2014 نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح.

زيادة الإنتاجية الزراعية في غرب أفريقيا

في عام 2008، نفذ البنك الدولي البرنامج الإرشادي لتعزيز الإنتاجية الزراعية في غرب أفريقيا في كل من غانا ومالي والسنغال. وكانت النتائج مبهرة: ارتفعت مستويات دخل المستفيدين بنسبة 34 في المائة، وارتفعت غلة المحاصيل بنسبة 30 في المائة، وزادت السعرات الحرارية المستهلكة، وقلّ طول فترات الجوع. وأدى نجاح البرنامج الإرشادي إلى تعميمه في عشرة بلدان أخرى، وهي: بنن وبوركينا فاصو وكوت ديفوار وغامبيا وغينيا وليبريا والنيجر ونيجيريا وسيراليون وتوغو.

وأدى البرنامج الموسع إلى رفع مستويات الدخل وتحسين الأمن الغذائي لسبعة ملايين من المستفيدين المباشرين (42 في المائة منهم من النساء) وحوالي 50 مليونا من المستفيدين غير المباشرين. وقدم البرنامج لأصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يعملون في حوالي أربعة ملايين هكتار من الأراضي، 160 صنفا جديدا من المحاصيل وأدوات لتصنيع المنتجات الغذائية وغيرها من التقنيات الزراعية. ويبني البرنامج أيضا مستقبلا للابتكار الزراعي. فهو يساند إنشاء تسعة مراكز بحثية متخصصة تقوم بتنسيق عمليات البحث والتنفيذ في مختلف بلدان المنطقة. كما موّل البرنامج تدريب أكثر من ألف عالم من الشباب لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه وقام بإشراك الجامعات في تطوير التقنيات الزراعية.

وأدى نجاح البرنامج إلى أن يوسّع البنك نطاق تنفيذه في السنغال هذا العام. وسيساند تمويل إضافي بقيمة 20 مليون دولار الجهود الحكومية الرامية إلى تدعيم إنتاج البذور المعتمدة ونظام التسويق للفول السوداني، وسيساعد في تنويع الأنشطة في حوض الفول السوداني.

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في المنطقة، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/afr**.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

انخفض معدل النمو في البلدان النامية بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ انخفاضا طفيفا من 6.8 في المائة عام 2014 إلى 6.5 في المائة في عام 2015. ويُعزى معظم هذا التراجع إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، وكذلك في إندونيسيا وماليزيا ومنغوليا. وبلغ معدل النمو في بلدان المنطقة النامية بخلاف الصين 4.8 في المائة، وهو مماثل لمعدله عام 2014. ورغم هذا التباطؤ، فقد ساهمت المنطقة بنحو خمسي معدل النمو العالمي في عام 2015 - وهو أكبر مما ساهمت به المنطقة في عام 2014.

وقد تراجعت معدلات الفقر المدقع في هذه المنطقة بشكل أسرع من تراجعها في أية منطقة أخرى، حيث هبطت من 80 في المائة عام 1981 إلى ما يُقدَّر بنحو 7.2 في المائة عام 2012. لكن حتى مع إحراز هذا التقدُّم الكبير، مازال هناك نحو 90 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع - و250 مليونا آخرين معرضون لخطر السقوط مرة أخرى في براثن الفقر المدقع نتيجةً لتغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية والأمراض والصدمات الاقتصادية. ويُعد مستوى التفاوت الاقتصادي مرتفعا في الكثير من البلدان على الرغم من ارتفاع مستويات دخل أفقر 40 في المائة من السكان في معظم البلدان بوتيرة أسرع من مستويات دخل بقية السكان. ويعكس التفاوت في مستويات الدخل جزئياً غياب تكافؤ الفرص بما في ذلك التفاوت في إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك على تقديم 7.5 مليار دولار لتمويل 41 مشروعا في المنطقة خلال هذه السنة المالية، من بينها 5.2 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و 2.3 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وتركز إستراتيجية البنك في المنطقة على خمسة مجالات، وهي: الاحتواء والتمكين، وفرص العمل والنمو الذي يقوده القطاع الخاص، ونظم الإدارة الرشيدة والحوكمة والمؤسسات، والبنية التحتية والتوسع العمراني، وتغيُّر المناخ وإدارة مخاطر الكوارث. كما يقع محورا التركيز المشتركان بين القطاعات، وهما المساواة بين الجنسين والهشاشة، في صميم عمل البنك في المنطقة.

مكافحة سوء التغذية وتحسين الأوضاع الصحية

تُعد المنطقة مركز العبء المزدوج للتقزم والسمنة - وكلاهما من أشكال سوء التغذية. فإندونيسيا وميانمار والفلبين وفييتنام من بين البلدان الأربعة والثلاثين التي تشكّل 90 في المائة من عبء التقزم على مستوى العالم. وتندرج الصين وإندونيسيا ضمن البلدان العشرة التي تشكّل أكثر من 50 في المائة من عبء السمنة عالمياً.

ويتسبب التقزم في تقليل القدرات البدنية والعقلية للأطفال بدرجة كبيرة، مما يفرض تكاليف بشرية واقتصادية هائلة. ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، حيث تبلغ نسبة الإصابة بالتقزم 37 في المائة بين الأطفال، تُقدَّر الخسائر الاقتصادية المرتبطة بهذا المرض بنسبة تتراوح من 2 إلى 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وتعمل إستراتيجية البنك لمكافحة سوء التغذية على تشجيع التعاون مع واضعي السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية من أجل تعزيز الاستثمار في مجال التغذية والبحوث للاسترشاد بها في التدابير الواجب اتخاذها على مستوى السياسات. ويستثمر البنك أيضا في مشروعات التغذية، مثل البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية (جينيراسي) في إندونيسيا الذي يساعد في تحسين صحة الأمهات والأطفال. وفي أحد أفقر الأقاليم في البلاد، ساعد المشروع في تقليل معدل انتشار حالات نقص الوزن ونقص الوزن الشديد بين الأطفال بنسبة 20 في المائة و33 في المائة على التوالي، كما انخفض معدل الإصابة بالتقزم بنسبة 21 في المائة.

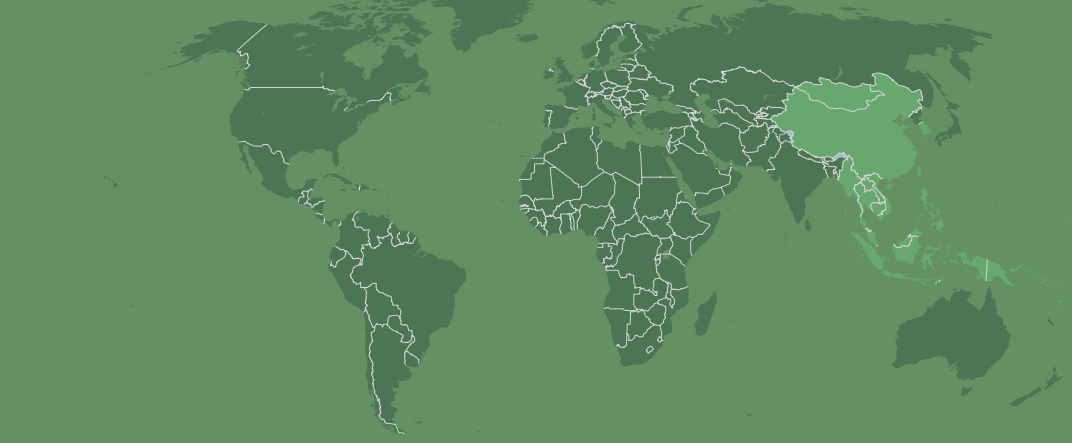

كمبوديا © شور سوكانيا/البنك الدولي

البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي*

كمبوديا
الصين
فيجي
إندونيسيا
كيريباتي
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
ماليزيا
جزر مارشال
ولايات ميكرونيزيا الموحدة
منغوليا
ميانمار
بالاو
بابوا غينيا الجديدة
الفلبين
ساموا
جزر سليمان
تايلند
تيمور ليشتي
تونغا
توفالو
فانواتو
فييتنام

*في 30 يونيو/حزيران 2016.

تعزيز تخفيف حدة تغيُّر المناخ والقدرة على مجابهته

تضم المنطقة 13 بلدا من البلدان الثلاثين الأشد عرضة لآثار تغيُّر المناخ. وتتحمل المنطقة أيضا وطأة 70 في المائة من الكوارث الطبيعية في العالم والتي أثرت على أكثر من 1.6 مليار شخص في المنطقة منذ عام 2000. وتضررت البلدان الجزرية في المحيط الهادئ تضررا شديدا بشكل خاص، حيث يهدد ارتفاع منسوب مياه البحر المناطق الساحلية والجزر المرجانية.

وتساهم منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بالنصيب الأكبر من انبعاثات غازات الدفيئة، حيث تساهم بثلث انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون و60 في المائة من استهلاك الفحم على مستوى العالم. ولذلك، تُعد المنطقة بالغة الأهمية لإحراز تقدُّم في الأجندة العالمية للتصدي لتغيُّر المناخ. وللقيام بذلك، يعمل البنك مع الحكومات والقطاع الخاص وشركاء التنمية الآخرين على إيجاد طائفة من الحلول المبتكرة لمساندة سياسات الطاقة المراعية للبيئة والأكثر نظافة، بما في ذلك تسعير الكربون.

ويساعد البنك أيضا البلدان المتعاملة معه لاعتماد نُهج مراعية للظروف المناخية في مجالات مثل التنمية العمرانية والزراعة. وتسعى بكين، على سبيل المثال، جاهدةً لأن تصبح نموذجا لغيرها من المدن الصينية في تشجيع النمو الاقتصادي في المدن الذي يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وغير المضر بالبيئة. وبمساندة من البنك، قامت بكين بتركيب أنظمة لتوليد الطاقة الكهروضوئية الشمسية بقدرة 100 ميغاوات على أسطح 800 مدرسة ابتدائية وإعدادية. وفي فييتنام، أدى استخدام النُهج المراعية للظروف المناخية في زراعة الأرز إلى مساعدة أكثر من 30 ألف مزارع على إنتاج المزيد من الأرز مع القيام في الوقت ذاته بتخفيض التكاليف وتقليل انبعاثات غاز الميثان.

تعزيز الشراكات المعرفية لتقديم حلول إنمائية

واصل البنك تعميق شراكاته المعرفية والبحثية لمساعدة البلدان المتعاملة معه في تحديد حلول للتصدي لتحدياتها الإنمائية المتطورة من خلال التقرير المعنون *"فييتنام 2035: نحو تحقيق الرخاء والإبداع والمساواة والديمقراطية"* الذي يتناول بالبحث كيف يمكن أن تصبح فييتنام دولة صناعية حديثة خلال 20 عاما. ووسّع البنك نطاق شراكاته مع البلدان الأعضاء غير المقترضة هذا العام، حيث افتتح مكتبا له في كوالالمبور في شهر مارس/آذار. والهدف من افتتاح المكتب الجديد في ماليزيا، إلى جانب المكتب الموجود في سونغدو بجمهورية كوريا ومركز سنغافورة العالمي للبنية التحتية، هو توليد المعارف والدروس والحلول الإنمائية وتبادلها مع البلدان في المنطقة وفي شتى أنحاء العالم.

انظر البيانات

الشكل 3 شرق آسيا والمحيط الهادئ

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات - السنة المالية 2016

الحصة من المجموع البالغ 7.5 مليار دولار

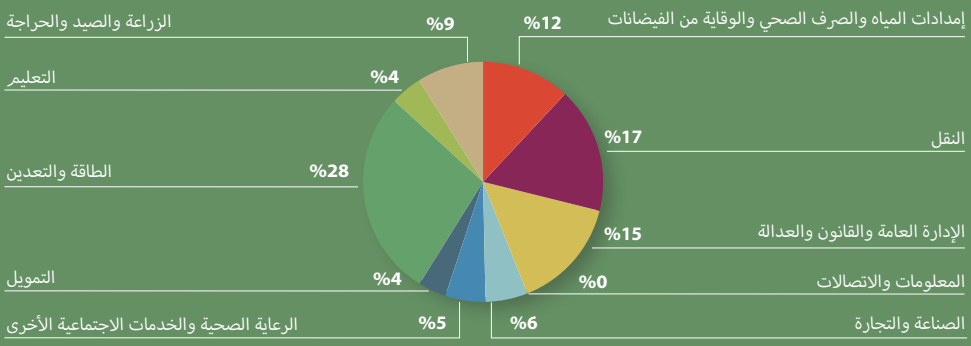

الجدول 5 شرق آسيا والمحيط الهادئ

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية[أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,815	1,964	2,035	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.0	0.7	0.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	912	3,757	6,407	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	6.4	9.0	5.7	
عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	553[ب]	226	147	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	72	75	76	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	68	71	72	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (النسبة من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	98	99	99	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (النسبة من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	98	99	99	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	4,212	9,558	10,485	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1 - 1 القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	29.2[ب]	11.2	7.2	
الهدف الفرعي 2 - 2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (النسبة من الأطفال دون سن الخامسة)	26	15	11	
الهدف الفرعي 3 - 1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	120	79	63	
الهدف الفرعي 3 - 2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	42	23	18	
الهدف الفرعي 4 - 1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (النسبة من الفئة العمرية المعنية)	90	105	105	
الهدف الفرعي 5 نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	82	79	79	
الهدف الفرعي 5 - 5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	17	18	20	
الهدف الفرعي 6 - 1 توّفر مياه الشرب المأمونة (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	80	90	94	
الهدف الفرعي 6 - 2 توّفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق صرف صحي)	59	70	75	
الهدف الفرعي 7 - 1 الحصول على الكهرباء (النسبة من السكان)	91	95	96	
الهدف الفرعي 7 - 2 استهلاك الطاقة المتجددة (النسبة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	31	22	21	
الهدف الفرعي 17 - 8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (النسبة من السكان)	2	29	45	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2011 و 2015؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2002.

الشكل 4 شرق آسيا والمحيط الهادئ

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز - السنة المالية 2016

الحصة من المجموع البالغ 7.5 مليار دولار

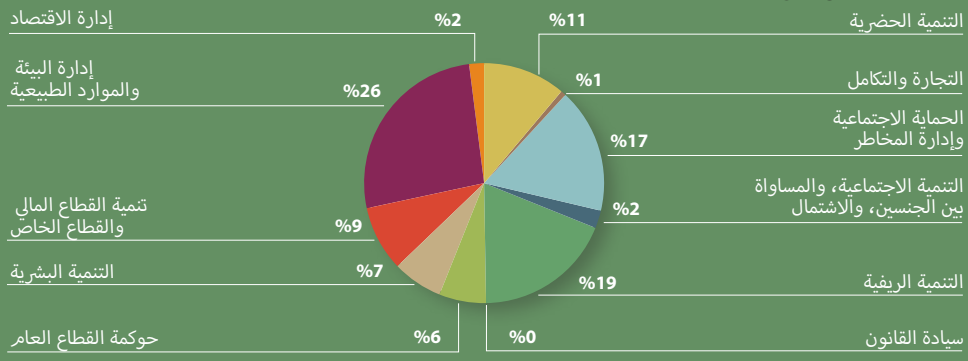

الجدول 6 شرق آسيا والمحيط الهادئ

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2014 - 2016

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4,181	4,539	5,176	3,397	3,596	5,205
المؤسسة الدولية للتنمية	2,131	1,803	2,324	1,459	1,499	1,204

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2016: 32.3 مليار دولار

حماية الرعاة في منغوليا باستخدام أدوات تأمين مبتكرة

فصل الشتاء هو أحد الفصول الجميلة في منغوليا، لكن يمكن أن يكون قاسيا للغاية. ففي فصل الشتاء شديد البرودة - المعروف باسم دزود - تنفق الماشية مما يكلف الرعاة خسارة سبل كسب أرزاقهم.

ولحماية الرعاة من هذه الخسائر المدمرة، استحدث البنك أداة تأمين على الثروة الحيوانية تستند إلى مؤشرات محددة. وأدخل المشروع، الذي أُطلق عام 2006 وتم إنجازه عام 2016، برنامج تأمين مبتكرا تُحدد المدفوعات فيه على أساس العدد الإجمالي لرؤوس الماشية المفقودة حسب النوع والمنطقة، وليس على أساس الخسائر الفردية للأسر المعيشية. ويجمع هذا البرنامج بين التأمين الذاتي والتأمين المستند إلى آليات السوق وشبكة الأمان الاجتماعي. ويتحمل الرعاة تكلفة الخسائر الصغيرة التي لا تؤثر في استمرار عملهم. وتُحول الخسائر الأكبر إلى قطاع التأمين الخاص. وتتدخل الحكومة في حالة وقوع خسائر كارثية. ويقدم النظام حوافز قوية إلى الرعاة لمواصلة إدارة قطعان ماشيتهم في مواجهة الكوارث. وإذا لم يتكبد أحد الرعاة أية خسائر فيما فقد جيرانه أجزاء كبيرة من قطعانهم بعد فصل *شتاء قارس* أو نوبة جفاف، تتم مكافأته على ما بذله من جهد إضافي ويحصل على مبلغ يُحدد على أساس خسائر المنطقة ككل.

وفي ظل النظام التقليدي، كان يصعب على شركات التأمين التحقق من خسائر الأفراد من الرعاة في مناطق منغوليا الشاسعة. ولأن نظام المؤشرات يعتمد على إحصاءات يمكن التحقق من صحتها، فإن عملية تقدير الخسائر تكون أبسط بكثير وتترك مجالا أقل للخطأ. وتعود هذه الأداة المبتكرة بالنفع على الرعاة كما تكون مفيدة من الناحية التجارية لشركات التأمين.

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في المنطقة، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/eap**.

أوروبا وآسيا الوسطى

من المتوقع أن يشهد معدل النمو في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى تحسنا متواضعا في عام 2016 مقارنة بانكماش قدره 0.1 في المائة في عام 2015. ويسهم ضعف النمو العالمي، وحالة الغموض التي تحيط بالسياسات نتيجة لاستفتاء بريطانيا على الانسحاب من عضوية الاتحاد الأوروبي، واستمرار التوترات الجيوسياسية وأزمة اللاجئين معا في إعاقة تعافي المنطقة. وفي أوراسيا، لا تزال إيرادات النفط المنخفضة وضعف تدفقات التحويلات في الوقت الحالي تشكلان عائقا أمام النمو، وذلك في أعقاب انكماش قدره 1.1 في المائة في عام 2015.

وبدأت النجاحات الكبيرة في الحد من الفقر التي تحققت خلال العقد الماضي في التآكل، وتوقف تقاسم ثمار الرخاء في الكثير من البلدان. كما يعيش نحو 14 في المائة من سكان المنطقة – أي أكثر من 66 مليون نسمة - في أوضاع الفقر، من بينهم حوالي 19 مليونا يعيشون على أقل من 2.50 دولار للفرد في اليوم، وهو خط الفقر المدقع بالنسبة للمنطقة.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 7.3 مليار دولار من القروض إلى المنطقة لتمويل 42 مشروعا خلال هذه السنة المالية، من بينها 7.0 مليارات دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و 233 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقع البنك على 34 اتفاقية للخدمات الاستشارية مسترددة التكاليف مع 9 بلدان بمبلغ إجمالي قدره 34.1 مليون دولار. وتنص هذه الاتفاقيات على تقديم المشورة الفنية بشأن قضايا مثل إصلاح أنظمة التعليم، وحوكمة القطاع العام وبناء القدرات المؤسسية، وتخطيط وإدارة عمليات الاستثمار في البنية التحتية.

وتسعى الإستراتيجية الخاصة بالمنطقة إلى مساندة البلدان المتعاملة مع البنك في التكيُّف مع الوضع الاعتيادي الجديد في ظل تزايد مواطن الضعف والمخاطر. وسعياً لتحقيق تلك الغاية، يساند البنك استقرار الاقتصاد الكلي وتقديم المشورة بشأن التدابير الواجب اتخاذها على مستوى السياسات لمواجهة الضغوط الواقعة على العملة، والعمل مع البلدان المتعاملة معه للتصدي لتحديات النزوح والتشرد القسري وتراجع التحويلات، وتقديم المشورة لهذه البلدان بشأن الموازنات لمساندة تنفيذ الإصلاحات الرئيسية، ومساندة تطوير شبكات الأمان، ومساعدة البلدان في ترتيب أولويات الاستثمار. وفي الوقت ذاته، مازال البنك يقدم المساعدة في التصدي للتحديات الهيكلية وطويلة الأمد التي تؤثر في المنطقة.

مساندة بناء القدرة على مجابهة الأزمات والتنويع وتعزيز القدرة على المنافسة

في هذا العام، استثمر البنك في نمو الاقتصاد الكلي، وتحسين نظم الإدارة الرشيدة والحوكمة، وتعزيز القدرة على المنافسة، وخلق فرص العمل في أرمينيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيز وبولندا وصربيا وأوكرانيا. كما استثمر في تحسين نظم حوكمة القطاع العام وضمان تقديم خدمات عامة ذات نوعية جيدة في ألبانيا وأرمينيا وبيلاروس وجمهورية قيرغيز ومولدوفا وصربيا وأوكرانيا وأوزبكستان. وساعد البنك في تشجيع الابتكار وريادة الأعمال ونمو القطاع الخاص في كرواتيا وجمهورية قيرغيز، وتحسين سبل حصول المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تركيا على التمويل، وتطوير خدمات السياحة التنافسية في جورجيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقدمت برامج مولها البنك المساندة لتعزيز كفاءة وقدرة القطاع المالي والأجهزة المصرفية على مجابهة الأزمات في بلغاريا وكازاخستان وجمهورية قيرغيز وأوكرانيا، كما ساعدت كلا من أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومولدوفا وأوكرانيا على تحديث البنية التحتية لقطاع النقل وتوسيعها من أجل مساندة تحقيق النمو وإمكانية الاتصال والربط وتعزيز القدرة على المنافسة.

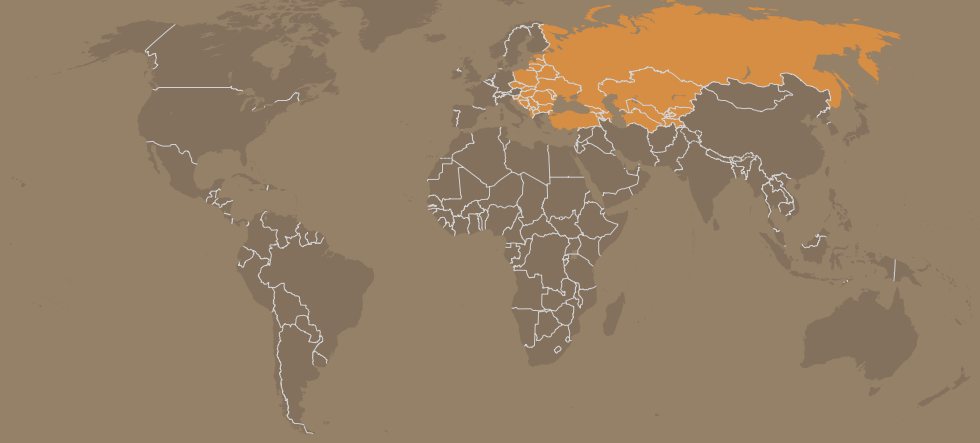

البوسنة والهرسك © أمي رزق/البنك الدولي

البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي*

ألبانيا
أرمينيا
أذربيجان
بيلاروس
البوسنة والهرسك
بلغاريا
كرواتيا
جورجيا
كازاخستان
كوسوفو
جمهورية قيرغيز
جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة
مولدوفا
الجبل الأسود
بولندا
رومانيا
الاتحاد الروسي
صربيا
طاجيكستان
تركيا
تركمانستان
أوكرانيا
أوزبكستان

* في 30 يونيو/حزيران 2016

وقدم البنك المشورة والخدمات التحليلية لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة أنشطة الأعمال في اليونان وكازاخستان وجمهورية قيرغيز وبولندا ورومانيا والاتحاد الروسي وإسبانيا؛ وتحسين المالية العامة وكفاءة القطاع العام في ألبانيا وأرمينيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيز وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبولندا ورومانيا وصربيا وأوزبكستان؛ وتحسين التجارة والقدرة على المنافسة في كازاخستان وجمهورية قيرغيز وروسيا وتركمانستان وبلدان غرب البلقان.

ويصدر البنك تحليلا للاقتصاد الكلي وتوصيات بشأن السياسات خاصة بقطاعات محددة في تقاريره الاقتصادية الدورية عن الكثير من بلدان المنطقة. وركز *"التقرير الاقتصادي لروسيا: الرحلة الطويلة إلى التعافي"* الذي صدر مؤخرا على تحديات تنويع أنشطة الاقتصاد في روسيا؛ كما قام التقرير الاقتصادي الدوري لجنوب شرق أوروبا بعنوان "موضوع خاص: تأثير الشيخوخة على النمو الاقتصادي" بتحليل أثر الشيخوخة على النمو الاقتصادي في بلدان غرب البلقان.

تنمية رأس المال البشري ومساندة تحقيق الاحتواء

يعمل البنك مع البلدان المتعاملة معه في تصميم وتنفيذ إصلاحات تستهدف تحسين الكفاءة والاستدامة المالية لأنظمتها الخاصة بالمعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية. وفي هذا العام، ساعد البنك واضعي السياسات على تحسين أنظمة الرعاية الصحية في كازاخستان وأنظمة التعليم في كوسوفو وأوزبكستان. وقدم البنك خدمات تحليلية واستشارية لتحسين الكفاءة والاستدامة المالية لأنظمة المعاشات التقاعدية في ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وهنغاريا وكازاخستان وبولندا وروسيا وغرب البلقان، وكذلك لتحسين أنظمة شبكات الأمان في اليونان وكازاخستان وأوزبكستان.

ونشر البنك كتابا عن الغجر هذا العام. ويحدد تقرير بعنوان *"العدل مفتاح النجاح: تعزيز المساواة في الفرص للغجر المهمشين"* السبل التي يمكن من خلالها أن تتيح البلدان في وسط وشرق أوروبا فرصا عادلة للغجر المحرومين.

مساندة التكيُّف مع تغيُّر المناخ وكفاءة استخدام الطاقة

لا يزال التكيّف مع تغيُّر المناخ وكفاءة استخدام الطاقة من الأولويات الإستراتيجية لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، وهي المنطقة النامية الأكثر كثافةً في استخدام الطاقة في العالم. وقدم البنك المشورة بشأن إصلاحات السياسات التي من شأنها زيادة كفاءة استخدام الطاقة في جمهورية قيرغيز وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقدم البنك المساندة لإدارة الفيضانات في بولندا، كما قدم الاستثمارات والخدمات التحليلية لتحسين القدرة على مجابهة تغيُّر المناخ في آسيا الوسطى ورومانيا وغرب البلقان.

انظر البيانات

الشكل 5 أوروبا وآسيا الوسطى

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات - السنة المالية 2016

الحصة من المجموع البالغ 7.3 مليار دولار

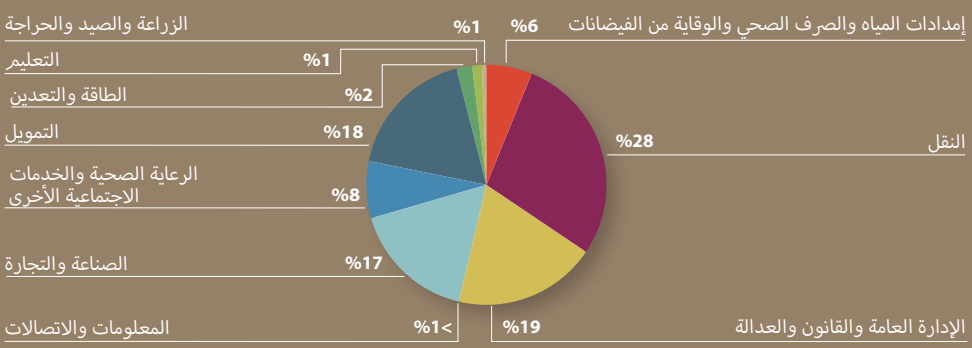

الجدول 7 أوروبا وآسيا الوسطى

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية[أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	393	399	411	
النمو السكاني (% سنوياً)	0.0	0.5	0.6	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,767	7,326	8,226	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	8.0	4.8	01.2–	
عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	29ب	13	10	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	73	75	76	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	63	66	68	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (النسبة من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	98	99	99	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (النسبة من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	99	100	100	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	2,699	3,085	3,208	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1 - 1 القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	6.2ب	2.8	2.1	
الهدف الفرعي 2 - 2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (النسبة من الأطفال دون سن الخامسة)	19	12	10	
الهدف الفرعي 3 - 1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	56	29	25	
الهدف الفرعي 3 - 2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	42	25	21	
الهدف الفرعي 4 - 1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (النسبة من الفئة العمرية المعنية)	94	98	100	
الهدف الفرعي 5 نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	73	73	72	
الهدف الفرعي 5 - 5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	7	15	18	
الهدف الفرعي 6 - 1 توّفر مياه الشرب المأمونة (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	92	95	97	
الهدف الفرعي 6 - 2 توّفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق صرف صحي)	82	85	86	
الهدف الفرعي 7 - 1 الحصول على الكهرباء (النسبة من السكان)	99	100	100	
الهدف الفرعي 7 - 2 استهلاك الطاقة المتجددة (النسبة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	6	6	6	
الهدف الفرعي 17 - 8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (النسبة من السكان)	2	36	60	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2011 و 2015؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2002.

الشكل 6 أوروبا وآسيا الوسطى

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز - السنة المالية 2016

الحصة من المجموع البالغ 7.3 مليار دولار

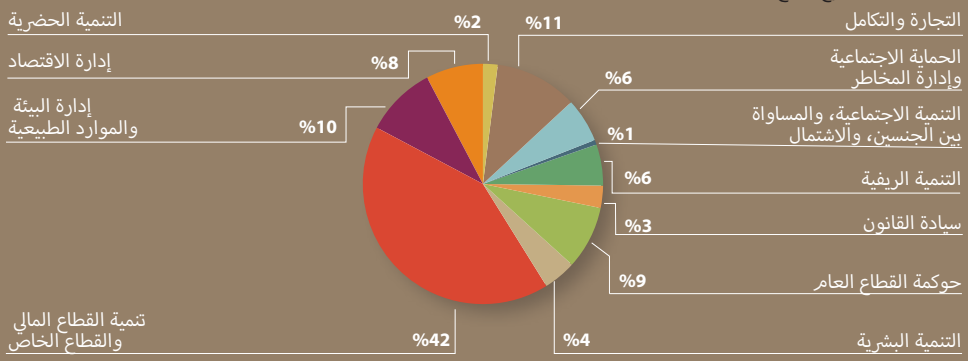

الجدول 8 أوروبا وآسيا الوسطى

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2014 - 2016

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4,729	6,679	7,039	[1] 6,536	5,829	5,167
المؤسسة الدولية للتنمية	798	527	233	519	314	365

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2016: 27.2 مليار دولار

أ. تم تنقيح هذا الرقم المأخوذ من التقرير السنوي لعام 2014 نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح.

بناء القدرة على التكيف والتعافي بعد وقوع الفيضانات في البوسنة والهرسك

في قرية برود الواقعة في الجزء الشمالي من البوسنة والهرسك، يعتمد دراغان بتريتش وجيرانه على قطع الأراضي التي يملكونها. فهم يربون الدواجن والماشية ويزرعون الفاكهة والخضروات لإعالة أسرهم. وفي منتصف ليل أحد أيام شهر مايو/أيار 2014، استيقظت عائلة دراغان لتجد منزلها مغمورا بأكثر من 1.5 متر من المياه والوحل. فقد فاض نهر سافا القريب عن ضفتيه بعد أيام من هطول الأمطار بغزارة على نحو لم يسبق له مثيل، مما أدى إلى تخريب المنازل والأثاث والمركبات وتدمير الطرق والجسور وإغراق الأراضي.

وبعد وقوع الفيضان، قدمت الأجهزة الحكومية المحلية مساعدات طارئة للأشخاص الذين تكبدوا خسائر أثناء الفيضانات. وفي مساندة لهذه المساعدات، قدم البنك الدولي مائة مليون دولار من مشروع الإنعاش الطارئ من آثار الفيضانات لمساعدة سكان المناطق المتضررة من مياه الفيضان على إعادة حياتهم إلى ما كانت عليه قبل وقوع الفيضان. وبفضل هذه المساندة، حصل دراغان على جرار زراعي جديد - وهو أصل أساسي لإعالة أسرته - بدلاً من الجرار الذي فقده في الفيضانات المدمرة في عام 2014.

وبعد أول عامين من تنفيذ المشروع، استفاد نحو 150 ألف شخص من البنية التحتية التي أُعيد تأهيلها، كما حصل نحو مائة ألف مستفيد على مواد للبناء وسلع ومعدات زراعية وسلع أخرى لحالات الطوارئ. ومع وجود الكثير من المشروعات الفرعية الأخرى الجاري تنفيذها لإعادة إعمار البنية التحتية المحلية والإقليمية المتضررة، فإنه يُتوقع أن يحقق مشروع الإنعاش الطارئ من آثار الفيضانات هدفه النهائي بتقديم المساعدات إلى 300 ألف شخص في المناطق المتضررة من الفيضانات في البوسنة والهرسك.

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في المنطقة، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/eca**.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

بعد عشر سنوات من النمو الاقتصادي القوي والشامل للجميع، وجدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نفسها تعاني من تباطؤ اقتصادي للعام الخامس وانكماش إجمالي الناتج المحلي للعام الثاني على التوالي.

وقد أدى تفاقم الأوضاع الخارجية مقترناً بالتحديات الداخلية إلى خفض التوقعات بالنسبة لمعدل نمو المنطقة إلى سالب 0.7 في المائة عام 2015، مع توقع هبوط النشاط الاقتصادي إلى سالب 1.3 في المائة عام 2016.

وتخفي هذه التوقعات فروقا مهمة فيما بين بلدان المنطقة. إذ من المتوقع أن تنكمش اقتصادات بلدان أمريكا الجنوبية الأشد تضررا من انخفاض أسعار السلع الأولية والتباطؤ في الصين بنسبة 2.6 في المائة عام 2016. وفي المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، يُتوقع أن يؤدي انخفاض الاعتماد على السلع الأولية وتوثيق الصلات باقتصاد الولايات المتحدة إلى حدوث توسع متواضع بنسبة 2.7 في المائة عام 2016.

ويهدد تباطؤ النمو، الذي يُرجح أن يمتد لفترة، المكاسب الاجتماعية التي حققتها المنطقة بشق الأنفس. وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على 2.50 دولار أو أقل للفرد في اليوم، وهو حد الفقر المدقع في المنطقة، من 24.5 في المائة عام 2003 إلى 11.0 في المائة عام 2013. وإجمالاً، تم انتشال 76 مليون شخص من براثن الفقر. لكن على الرغم من هذه المكاسب، ففي عام 2014 ظل 39 في المائة من السكان معرضين للسقوط في براثن الفقر، كما تباطأت وتيرة الزيادة في حجم الطبقة الوسطى.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك على تقديم 8.2 مليار دولار وعلى 31 عملية في المنطقة خلال هذه السنة المالية، من بينها 8.0 مليارات دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و 183 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية.

وما يوضح كيف تطور دور البنك في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال العقود الأخيرة هو تحول بلدان المنطقة حالياً بشكل متزايد إليه طلبا لما يتجاوز الإقراض المباشر ليشمل خدمات من قبيل التأمين ضد المخاطر ومقايضات السلع الأولية وتمويل التكيف مع تغيُّر المناخ. وأحد الأمثلة على ذلك هو صندوق الكاريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث الذي ساعد البنك في إنشائه عام 2007 والذي يسمح الآن لأكثر من 20 بلدا من بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى بالمشاركة في تحمل المخاطر، والحصول على تأمين ضد الكوارث بتكلفة منخفضة، وتحسين إدارة مخاطر الكوارث.

ومازال البنك يمثل أيضا مصدرا حيويا للأفكار وأفضل الممارسات والقوة على جمع الأطراف المعنية . وتقدم دراستان عنوانهما *"خارج التعليم وخارج العمل: المخاطر والفرص لمن هم خارج التعليم والعاطلين عن العمل في أمريكا اللاتينية"* و*"السكان الأصليون في أمريكا اللاتينية في القرن الحادي والعشرين: العقد الأول"* أفكارا ثاقبة وإرشادات حول قضايا إنمائية رئيسية، فيما يثبت عقد المؤتمرات، مثل مؤتمر "الحوكمة من أجل النمو المقترن بالإنصاف" الذي عُقد في أوروغواي في شهر أبريل/نيسان، قدرة البنك على تجميع الزعماء حول التصدي للتحديات الإقليمية الناشئة.

تحفيز التعافي الاقتصادي

لتمهيد الطريق لتحقيق تعافٍ اقتصادي، تحتاج المنطقة إلى زيادة الإنتاجية وتدعيم بيئة أنشطة الأعمال وتعريض الشركات لقدر أكبر من المنافسة داخليا وخارجيا. ولتحقيق تلك الغايات، يساند البنك الجهود التي تبذلها كولومبيا لرفع مستوى المهارات الإنتاجية وتوزيعها فيما بين المهنيين وتبسيط اللوائح التنظيمية لتحفيز الابتكار. وفي بيرو، يساعد البنك على تعزيز الإنتاجية من خلال رفع جودة التعليم العام، كما يساعد في تحسين بيئة أنشطة الأعمال من خلال تقليص تكاليف دخول السوق والتشغيل والخروج من السوق بالنسبة للشركات.

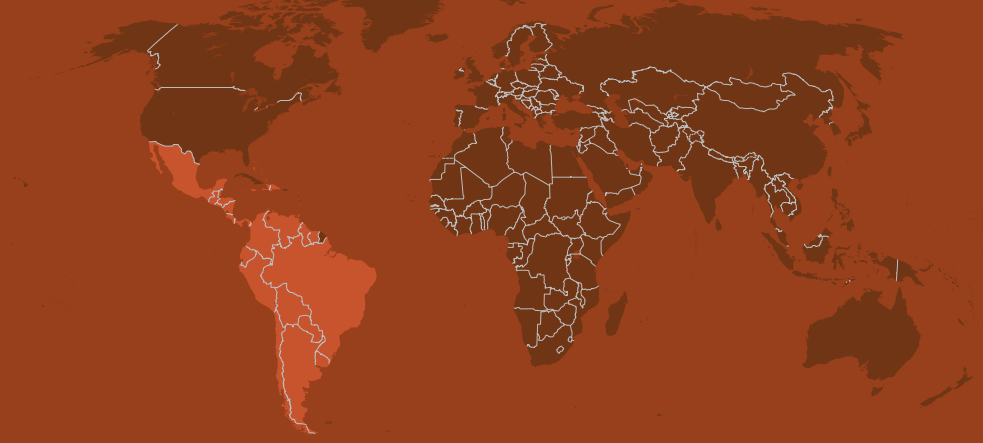

© كولومبيا دومينيك شافير / البنك الدولي

البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي*

أنتيغوا وبربودا
الأرجنتين
بليز
دولة بوليفيا
متعددة القوميات
البرازيل
شيلي

كولومبيا
كوستاريكا
دومينيكا
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
السلفادور
غرينادا

غواتيمالا
غيانا
هايتي
هندوراس
جامايكا
المكسيك
نيكاراغوا

بنما
باراغواي
بيرو
سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا
سانت فنسنت
وجزر غرينادين

سورينام
ترينيداد وتوباغو
أوروغواي
جمهورية فنزويلا
البوليفارية

* في 30 يونيو/حزيران 2016.

إقامة بنية تحتية مستدامة

إن إقامة بنية تحتية أفضل وأكثر استدامة لمساندة تحقيق معدلات نمو أعلى في المنطقة ستتطلب تعبئة الاستثمارات من القطاعين العام والخاص على حد سواء. وقد لعب البنك دورا تحفيزيا في هذا الصدد بتقديم القروض والمساعدة الفنية لتطوير بنية تحتية عالية الجودة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية. وفي ليما ببيرو وكيتو بإكوادور، يعمل البنك على إنشاء شبكات للمترو ستحد من الانبعاثات الكربونية وستخفف الازدحام. وفي منطقة البحر الكاريبي، يقوم البنك بتحديث شبكات الكهرباء ومساعدة مؤسسات الأعمال في إدخال تعديلات على مبانيها بحيث يمكنها توفير الطاقة والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة.

الاستثمار في الفقراء والضعفاء

تُعد حماية الفقراء والضعفاء من تبعات التباطؤ الاقتصادي، وكذلك بناء رأسمالهم البشري بحيث يمكنهم المشاركة في منافع النمو، من أولى الأولويات في المنطقة. ففي كوستاريكا، يساند البنك الجهود الرامية إلى تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية وإتاحتها للفقراء. وفي هايتي، يعمل البنك مع شركائه في برنامج التعليم للجميع على زيادة سبل الالتحاق بالمدارس وجودة التعليم لما يبلغ 73 ألفا من الأطفال المحرومين وتقديم وجبات يومية لما يبلغ 132 ألفا في هذا العام الدراسي. وفي المكسيك، يساعد البنك في توسيع نطاق الحصول على طائفة أوسع نطاقا من الخدمات الاجتماعية للمستفيدين من برنامج الرخاء للتحويلات النقدية المشروطة.

بناء القدرة على مجابهة الصدمات والتصدي لها

تمثل مساعدة البلدان في بناء قدرتها على مجابهة الصدمات غير المتوقعة – مثل الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الصحية العامة - أحد محاور التركيز المشتركة التي تغطي مختلف أنشطة عمليات البنك. في بوليفيا، يساعد البنك في وضع نظام شامل لتحسين إدارة المخاطر المتعلقة بالكوارث. وفي فبراير/شباط 2016، قدم البنك 150 مليون دولار لمساندة جهود المنطقة في التصدي لفيروس زيكا. وفي أعقاب وقوع زلزال كبير ضرب إكوادور في شهر أبريل/نيسان وأدى إلى مصرع مئات الأشخاص وجرح آلاف آخرين، أتاح البنك على الفور موارد مالية من مشروع للإنعاش الطارئ وتخفيف حدة المخاطر بتكلفة 150 مليون دولار والذي تمت الموافقة عليه مؤخراً، وذلك لدفع تكلفة الأدوية والمستشفيات المتنقلة والخدمات الأساسية الأخرى.

انظر البيانات

الشكل 7 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات - السنة المالية 2016

الحصة من المجموع البالغ 8.2 مليار دولار

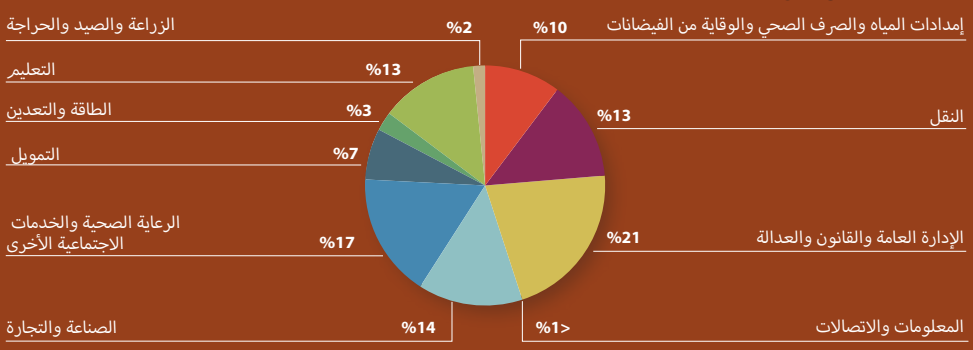

الجدول 9 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية[أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	464	531	562	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.5	1.2	1.1	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	3,625	7,669	8,331	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.7	4.3	2.2–	
عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	70[ب]	38	34	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	74	77	78	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	68	71	71	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (النسبة من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	96	98	98	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (النسبة من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	96	97	97	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,084	1,375	1,399	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1 - 1 القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	13.2[ب]	6.5	5.6	
الهدف الفرعي 2 - 2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (النسبة من الأطفال دون سن الخامسة)	18	13	11	
الهدف الفرعي 3 - 1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	104	84	70	
الهدف الفرعي 3 - 2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	34	26	19	
الهدف الفرعي 4 - 1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (النسبة من الفئة العمرية المعنية)	96	99	101	
الهدف الفرعي 5 نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	61	67	68	
الهدف الفرعي 5 - 5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	15	23	29	
الهدف الفرعي 6 - 1 توّفر مياه الشرب المأمونة (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	89	93	94	
الهدف الفرعي 6 - 2 توّفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق صرف صحي)	72	79	81	
الهدف الفرعي 7 - 1 الحصول على الكهرباء (النسبة من السكان)	93	95	96	
الهدف الفرعي 7 - 2 استهلاك الطاقة المتجددة (النسبة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	31	31	30	
الهدف الفرعي 17 - 8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (النسبة من السكان)	3	33	53	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2011 و 2015؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2002.

الشكل 8 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز - السنة المالية 2016

الحصة من المجموع البالغ 8.2 مليار دولار

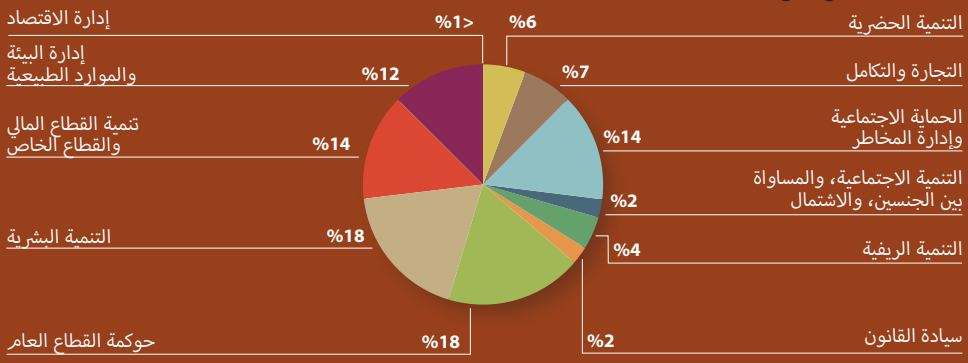

الجدول 10 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2014 - 2016

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4,609	5,709	8,035	5,662	5,726	5,236
المؤسسة الدولية للتنمية	460	315	183	306	383	303

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2016: 28.8 مليار دولار

الاستفادة من قوة البنك على جمع الأطراف المعنية لزيادة الشفافية والمساءلة

تأتي الشفافية والمساءلة وعدم التسامح مع الفساد في مقدمة وصميم ما يشغل أذهان المواطنين في مختلف بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومع نمو الطبقة الوسطى في هذه المنطقة خلال العقد الماضي، بدأ سكانها يتطلعون إلى خدمات عامة أعلى جودة وحكومات أكثر خضوعاً للمساءلة ويطالبون بذلك. وفي وقت يشهد تباطؤ النمو الاقتصادي وتضاؤل الموارد، فإنه يتعيّن أن يصبح الإنفاق العام أكثر كفاءة، فيما ستمثل الشفافية والثقة عنصرين رئيسيين ليتأكد دافعو الضرائب من حسن إنفاق أموالهم.

وكانت هذه القضايا محور تركيز مؤتمر إقليمي رفيع المستوى استضافه البنك في مونتيفيديو بأوروغواي في شهر أبريل/نيسان. واجتذب مؤتمر "الحوكمة الرشيدة من أجل النمو المقترن بالإنصاف في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي" نحو 300 مشارك والذين تبادلوا الأفكار حول الحاجة إلى الشفافية في الإنفاق العام، وسيادة القانون، والعدالة باعتبارها منافع عامة، ودور المشتريات في تحسين تقديم الخدمات العامة، وغيرها من القضايا. وتأكيداً لتزايد أهمية الحوكمة الرشيدة على الأجندة الإقليمية، فقد ضم هذا الحدث أكثر من اثني عشر مسؤولا على مستوى وزاري، مثل وزراء المالية في الأرجنتين وباراغواي وأوروغواي. واجتذب المؤتمر أيضاً بعض الأكاديميين والصحفيين من المنطقة، وكذلك قرابة 12 ألف شخص آخرين شاركوا في المؤتمر مباشرةً عبر الإنترنت.

ويثبت هذا المؤتمر الدور بالغ الأهمية الذي يمكن أن يلعبه البنك في تجميع كبار واضعي السياسات للمساعدة في تسهيل إيجاد حلول للتحديات الأشد إلحاحا أمام تحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة للمنطقة.

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في المنطقة، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/lac**.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمر بمرحلة انتقالية. ولا تزال أعمال العنف مستمرة في العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن، كما يستضيف العراق والأردن ولبنان ملايين النازحين والمشردين قسرا. وتمضي جمهورية مصر العربية وتونس في تعزيز بيئاتهما السياسية؛ ويقوم الأردن والمغرب أيضا بإجراء إصلاحات لنظام الإدارة الرشيدة والحوكمة وإصلاحات اقتصادية؛ وتواجه دول مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من استقرارها، تحديات جراء انخفاض أسعار النفط كما تشرع في تنفيذ إصلاحات لتنويع اقتصاداتها. ولا يزال الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة بلا تغيير إلى حد كبير، مع اندلاع أعمال العنف من حين لآخر.

ومن المتوقع أن يبقى معدل النمو الاقتصادي في المنطقة عند نسبة 2.9 في المائة عام 2016، مع انخفاض متوسط معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي (2.2 في المائة) وفي لبنان والمغرب وتونس (1.8 في المائة)، وتحقيق معدل نمو أعلى من المتوسط في بلدان المنطقة النامية (4.4 في المائة). ومن المتوقع أيضا ارتفاع معدل النمو إلى 4.2 في المائة عام 2017 مع افتراض، إلى حد كبير، زيادة إنتاج النفط في ليبيا وجمهورية إيران الإسلامية. ويعيش أقل من 3 في المائة من السكان في فقر مدقع، لكن إمكانية الوقوع في براثن الفقر مرتفعة نظراً لأن 53 في المائة من السكان يعيشون على 4 دولارات أو أقل للفرد في اليوم.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 5.2 مليار دولار لتمويل 15 مشروعا في المنطقة في هذه السنة المالية، من بينها 5.2 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و 31 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما ارتبط بتقديم تمويل خاص بقيمة 53 مليون دولار لخمسة مشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقدم البنك 187 خدمة تحليلية واستشارية في السنة المالية 2016. واشترك البنك مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعداد تقرير ريادي بعنوان *"رفاهة اللاجئين السوريين: شواهد من الأردن ولبنان"* والذي يتضمن توصيات بشأن السياسات مبنية على الشواهد. ويقوم تقرير آخر نشره البنك بعنوان *"الثقة والصوت المسموع والحوافز: التعلُّم من قصص النجاح المحلية في تقديم الخدمات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"* بتناول أدوار الحوافز والثقة والمشاركة واقتراح سبل تستطيع الحكومات من خلالها زيادة مستوى المساءلة وتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات. وقدم البنك أكثر من 30 مليون دولار في شكل خدمات استشارية مستردة التكاليف إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على التعليم ونظم الإدارة الرشيدة والحوكمة وتنويع أنشطة الاقتصاد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذه السنة المالية، أعلن البنك عن إستراتيجية جديدة للمنطقة تضع في صميمها تعزيز إحلال السلام والاستقرار الاجتماعي. وتركز الركائز الأربع للإستراتيجية على صياغة عقد اجتماعي جديد من أجل إنشاء هياكل لنظام الإدارة الرشيدة والحوكمة أكثر شمولا وخضوعا للمساءلة واقتصادات يقودها القطاع الخاص، وزيادة التعاون الإقليمي، وبناء القدرة على مجابهة الأزمات بما في ذلك التحديات المتعلقة بالنازحين والمشردين قسراً، ومساندة التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.

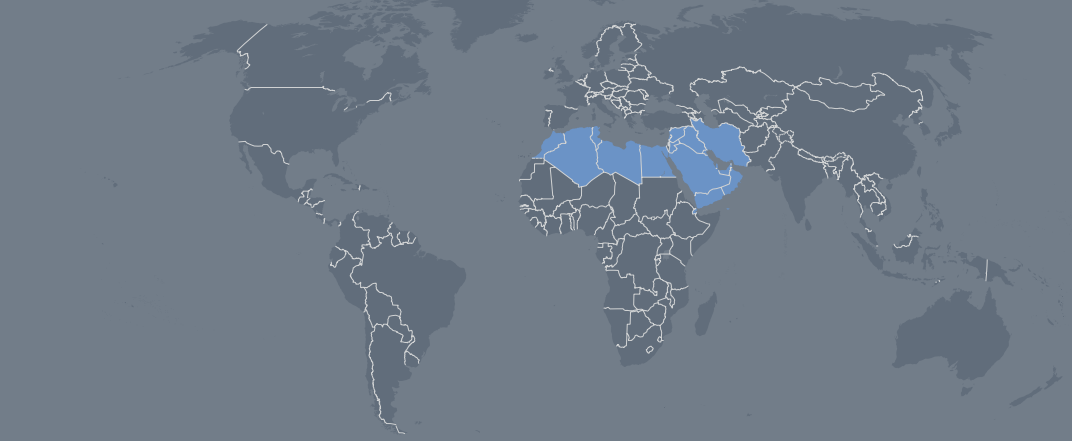

لبنان © دومينيك شافيز / البنك الدولي

البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي*

الجزائر
جيبوتي
جمهورية مصر العربية
جمهورية إيران الإسلامية
العراق
الأردن
لبنان
ليبيا
المغرب
تونس
جمهورية اليمن

* في 30 يونيو/حزيران 2016.

يتضمن هذا القسم أيضاً معلومات عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

تجديد العقد الاجتماعي

يمكن أن يلعب البنك الدولي دورا في مساعدة بلدان المنطقة على تجديد العقد الاجتماعي في ثلاثة مجالات على الأقل - الوظائف والخدمات ذات الجودة ومشاركة المواطنين - للإسهام في إحلال السلام والاستقرار على المدى القصير وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ولتعزيز الثقة في المؤسسات والإجراءات الحكومية، وافق البنك على تقديم قرض بقيمة 1.2 مليار دولار إلى العراق لمساعدته في تحقيق استقرار وضع المالية العامة والتركيز على إصلاحات نظام الإدارة الرشيدة والحوكمة. كما وافق على تقديم قرض بقيمة مليار دولار إلى مصر لتحسين أرصدة ماليتها العامة ومساندة إصلاحات دعم الطاقة. وسيتيح قرض مقدَّم لتونس بقيمة 500 مليون دولار إمكانية أن تركز الحكومة على نظام الإدارة الرشيدة والحوكمة وتطبيق إصلاحات ستساعد في خلق فرص عمل. كما سيساعد قرض مقدَّم للمغرب بقيمة 200 مليون دولار في تدعيم الشفافية والمساءلة.

زيادة التعاون الإقليمي

بخلاف المنافع الاقتصادية، يمكن للمكاسب المحتملة من زيادة مستوى التكامل في مجالات مثل الطاقة والمياه والتعليم أن تفيد في بناء التعاون والثقة على الصعيد الإقليمي. وسيؤدي قرض مقدَّم للأردن بقيمة 250 مليون دولار إلى تحسين أمن الطاقة في البلاد بدرجة كبيرة من خلال تنويع واردات الطاقة وبناء روابط مع المصدِرين المجاورين. ومن شأن قرض بقيمة 200 مليون دولار لقطاع النقل البري في تونس أن يحسن الروابط بكل من المناطق التونسية المتأخرة والبلدان المجاورة.

بناء القدرة على مجابهة آثار النزوح والتشرد القسري

إن بناء القدرة على مجابهة آثار النزوح والتشرد القسري يعني تعزيز رفاهة النازحين والمشردين قسراً والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في مختلف بلدان المنطقة. وتشمل مساندة البنك الدولي برنامجا للعراق بتكلفة 350 مليون دولار والذي سيساعد في إعادة بناء سبع مدن وبلدات تم تحريرها من سيطرة تنظيم داعش كما سيساعد في إعادة توطين السكان العائدين (انظر تفاصيل المشروع في الإطار). وستقوم منحة مقدّمة من المؤسسة الدولية للتنمية إلى جيبوتي بقيمة 20 مليون دولار بمساندة جهودها في استضافة النازحين والمشردين قسراً هناك. وسيساعد قرض بقيمة 12.3 مليون دولار في توسيع نطاق التغطية وتحسين حزمة المساعدات الاجتماعية المقدّمة للسكان المتضررين في لبنان من الأزمة السورية ومساعدة جميع الأسر اللبنانية المعرضة للمعاناة.

مساندة التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار

يقع تقديم المساعدة لتعافي وإنعاش الاقتصادات المتضررة من الصراع وانعدام الاستقرار في صميم رسالة البنك ومساعداته في المنطقة. وتسعى تونس، التي تتعرض لموجات من عدم الاستقرار ترتبط غالباً بالبطالة بين الشباب، إلى تدعيم قدرة خريجي التعليم العالي على التوظف والذين تكون معدلات البطالة بينهم هي الأعلى في البلاد. وسيساعد القرض المقدم من البنك بقيمة 70 مليون دولار الحكومة في جهودها الرامية إلى القيام بذلك. وبالمثل، من شأن تمويل بقيمة 5 ملايين دولار إلى الضفة الغربية وقطاع غزة أن يساند أنشطة خلق فرص العمل في القطاع الخاص.

انظر البيانات

الشكل 9 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات - السنة المالية 2016

الحصة من المجموع البالغ 5.2 مليار دولار

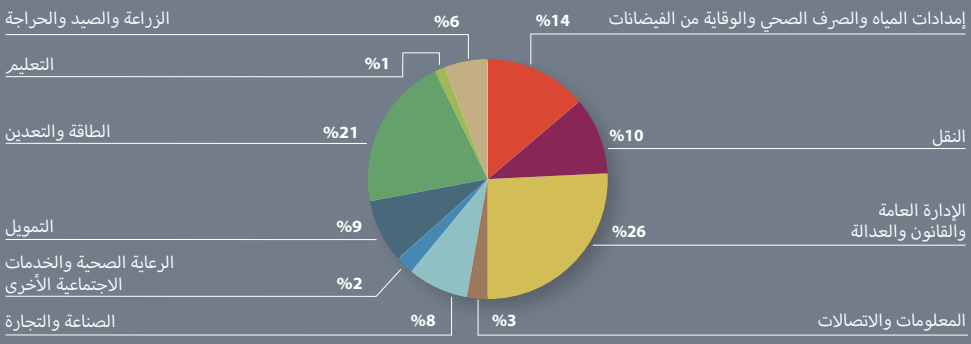

الجدول 11 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية[أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	279	332	363	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.8	1.8	1.8	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,581	3,963	4,390ب	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.3	3.5	2.2-ب	
عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	11	10	9	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	71	74	74	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	67	69	70	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (النسبة من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	81	89	89	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (النسبة من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	91	94	94	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	873	1,287	1,309	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1 - 1 القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	4.17	3.3	2.7	
الهدف الفرعي 2 - 2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (النسبة من الأطفال دون سن الخامسة)	24	19	17	
الهدف الفرعي 3 - 1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	125	99	90	
الهدف الفرعي 3 - 2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	45	29	25	
الهدف الفرعي 4 - 1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (النسبة من الفئة العمرية المعنية)	83	92	93	
الهدف الفرعي 5 نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	25	27	28	
الهدف الفرعي 5 - 5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	4	11	17	
الهدف الفرعي 6 - 1 توّفر مياه الشرب المأمونة (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	88	89	93	
الهدف الفرعي 6 - 2 توّفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق صرف صحي)	78	86	90	
الهدف الفرعي 7 - 1 الحصول على الكهرباء (النسبة من السكان)	90	95	96	
الهدف الفرعي 7 - 2 استهلاك الطاقة المتجددة (النسبة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	3	3	3	
الهدف الفرعي 17 - 8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (النسبة من السكان)	0.8	21	38	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2008 و 2015؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات تقديرية.
ج. بيانات خاصة بالأعوام 1999، و 2005، و2008.

الشكل 10 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز - السنة المالية 2016

الحصة من المجموع البالغ 5.2 مليار دولار

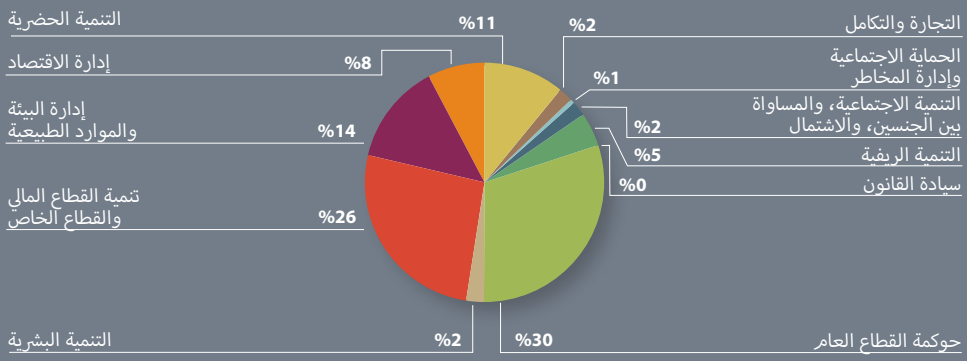

الجدول 12 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2014 - 2016

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	2,588	3,294	5,170	1,666	1,779	4,427
المؤسسة الدولية للتنمية	199	198	31	273	194	44

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2016: 14.5 مليار دولار

مساندة التعافي والإصلاح في العراق

في صيف عام 2014، سقطت مدينة الموصل، وهي ثاني أكبر مدن العراق، ومدن وبلدات عراقية أخرى أصغر في أيدي تنظيم داعش. وتسببت هذه الهزائم في إسقاط الحكومة وتدخل بعض القوى الغربية والإقليمية لمساندة تشكيل حكومة إصلاحية جديدة.

وبحلول الصيف التالي، كان الجيش العراقي وحلفاؤه قد استعادوا السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد من بينها سبع مدن وبلدات كانت بحاجة إلى إعادة البناء والتجهيز لعودة الآلاف من السكان الذين فروا. وفي يوليو/تموز 2015، وافق البنك على مشروع العملية الطارئة للتنمية - العراق، وهو عبارة عن حزمة بمبلغ 350 مليون دولار ستساند إصلاح وإعادة بناء شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي المتضررة وكذلك الطرق والجسور، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، وإعادة بناء المنازل التي تضررت في الصراع. وتأتي هذه العملية في إطار برنامج أكبر سيتم تنفيذه خلال فترة تمتد لخمس سنوات في محافظتي صلاح الدين وديالى المتضررتين من الصراع، ويغطي ذلك سبع مدن (العظيم والعلم والضلوعية والسعدية والدور وجلولاء وتكريت).

وفي ديسمبر/كانون الأول 2015، وافق البنك على قرض بقيمة 1.2 مليار دولار يركز على ثلاثة مجالات: تحسين إدارة الإنفاق العام، وزيادة استدامة إمدادات الطاقة (بالحد من إحراق الغاز واستغلال الغاز الطبيعي وتقليص دعم الطاقة)، وتحسين شفافية المؤسسات المملوكة للدولة، كالسماح للبنوك الخاصة بمنافسة البنكين العراقيين الكبيرين المملوكين للدولة. وستساعد هذه الإصلاحات بمساندة هذا القرض في استقرار الاقتصاد وإرساء الأسس لتحقيق نمو شامل للجميع يجني العراقيون ثماره.

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في المنطقة، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/mena**.

جنوب آسيا

لا تزال منطقة جنوب آسيا هي المنطقة الأسرع نمواً في العالم رغم تراجع التدفقات الرأسمالية الوافدة، وارتفاع معدل التضخم ، وبدء ضعف التحويلات القادمة من البلدان المصدرة للنفط. وارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7.0 في المائة عام 2015 من 6.8 في المائة عام 2014، ويُتوقع تسارع وتيرته ليبلغ 7.1 في المائة عام 2016 و7.2 في المائة عام 2017. وكان معدل النمو قوياً بوجه خاص في الهند التي مازالت تتصدر معدلات الأداء بين بلدان الأسواق الصاعدة الكبيرة.

وقد تُرجم النمو القوي إلى تراجع في معدلات الفقر وتحقيق تحسينات مثيرة للإعجاب في مجال التنمية البشرية. وقُدِّرت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم بنحو 18.8 في المائة حتى عام 2012. ولا يزال مئات الملايين يعيشون فوق حد الفقر بقدر طفيف، لكن هناك أكثر من 200 مليون شخص يعيشون في أحياء عشوائية ويفتقر نحو 500 مليون شخص إلى الكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني بلدان كثيرة في المنطقة من وجود أشكال مفرطة من الإقصاء الاجتماعي وفجوات ضخمة في البنية التحتية، كما تشهد البلدان الأكبر زيادة في معدلات عدم المساواة. وسيشكل تحقيق التنمية في المنطقة عنصرا رئيسيا في الوفاء بهدفي إنهاء الفقر وتحقيق الرخاء في العالم.

مساعدات البنك الدولي

نفذ البنك 37 مشروعا بتكلفة إجمالية قدرها 8.4 مليار دولار في السنة المالية 2016، من بينها 3.6 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و4.7 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، منها 100 مليون دولار تم توجيهها إلى برنامج التسهيلات الموسعة للمؤسسة الدولية للتنمية. وشملت القروض عمليات تحولية، مثل عملية مساندة مبادرة الهند النظيفة بتكلفة قدرها 1.5 مليار دولار والتي تسعى لإنهاء ممارسات التغوط في العراء بالهند، وحزمة تمويل بمبلغ 920 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تساند تعزيز القدرة على المنافسة وإجراء إصلاح هيكلي في باكستان، والمشروع الإقليمي للنقل عبر الطرق المائية في بنغلاديش بتكلفة قدرها 360 مليون دولار، ومشروع ربط الطرق عبر جبال هندوكوش في أفغانستان بتكلفة قدرها 250 مليون دولار. وقدم البنك أيضا 166 خدمة تحليلية واستشارية ووافق على 10 عمليات كبيرة لصناديق استئمانية تنفذها البلدان المتلقية، منها 500 مليون دولار تم توجيهها إلى أفغانستان.

التركيز على محركات النمو المستدام

يلزم تحقيق نمو مستدام بمعدل يتجاوز 7 في المائة سنوياً في منطقة جنوب آسيا لكي تتمكن من بلوغ أهدافها بحلول عام 2030. وللمساعدة في القيام بذلك، تركز إستراتيجية البنك للمنطقة على تنمية القطاع الخاص (مع التشديد على البنية التحتية وخلق فرص العمل والتوسع العمراني)، واحتواء كافة الفئات الاجتماعية وتعميم الخدمات المالية (مع التشديد على مشاركة القوى العاملة والمساواة بين الجنسين)، ونظم الإدارة الرشيدة والحوكمة والأمن، وتعزيز التعاون الإقليمي. ويُعد كل من مشروع ربط الطرق عبر جبال هندوكوش في أفغانستان، ومشروع التنمية التحولية في بيهار بالهند، واعتماد لأغراض سياسات التنمية لإصلاح قطاع الكهرباء في باكستان أمثلةً لعمليات متسقة مع هذه الركائز.

اعتماد خطة عمل إقليمية جديدة بشأن المساواة بين الجنسين

في هذا العام ، اعتمد البنك خطة عمل إقليمية جديدة لمنطقة جنوب آسيا تُعنى بالمساواة بين الجنسين وتغطي السنوات المالية 2016 - 2020. ويعطي البنك الأولوية لسد الفجوات بين الجنسين وتحسين نواتج رأس المال البشري، وحفز التمكين من أسباب القوة الاقتصادية، وإعطاء المرأة القدرة على إبداء الرأي والتمثيل. وحجر الزاوية لهذه الخطة هو العمل على زيادة معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، وخلق وظائف أكثر وذات مهارات أعلى للنساء، واشتمالهن بدرجة أكبر في التمويل والتجارة ومؤسسات الأعمال الخاصة. وسيؤدي مشروع التنمية التحولية في بيهار بالهند بتكلفة قدرها 290 مليون دولار

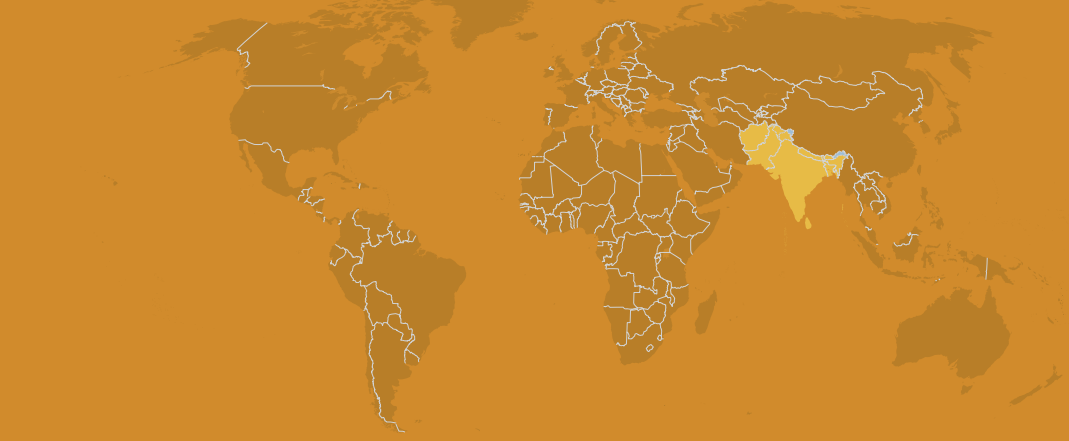

الهند ©محمد الغريف/البنك الدولي

البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي*

أفغانستان
بنغلاديش
بوتان
الهند
ملديف
نيبال
باكستان
سري لانكا

* في 30 يونيو/حزيران 2016.

إلى حشد النساء من الأسر المعيشية الأشد فقراً في مجموعات واتحادات للمساعدة الذاتية بحيث يمكنهن الحصول على ائتمان رسمي والانضمام إلى مجموعات للمنتجين المزارعين وزيادة مدخرات الأسر المعيشية.

التصدي لتغيُّر المناخ عالمياً

تتلقى منطقة جنوب آسيا أكثر من 33 في المائة من قروض البنك الموجهة للتصدي لتغيُّر المناخ و40 في المائة من قروضه الموجهة لإدارة مخاطر الكوارث. ويهدف مشروع إقليمي لخدمات الطقس والمناخ بتكلفة قدرها 113 مليون دولار، على سبيل المثال، إلى زيادة قدرات بنغلاديش على تقديم خدمات معلوماتية موثوقة عن الطقس والمياه والمناخ من خلال تدعيم أنظمة مراقبة الأرصاد الجوية المائية والتنبؤ بها وتحسين أنظمة الإنذار المبكر. وستؤدي مساندة البنك إلى تحسين خدمات الأرصاد الجوية الزراعية للمزارعين من أجل زيادة إنتاجيتهم ومساعدتهم على التكيُّف مع تقلبات الطقس والمناخ بالغة الشدة.

مساندة خلق فرص العمل وتحسين نظم الإدارة الرشيدة والحوكمة والأمن

يسعى برنامج الوظائف وتعزيز القدرة التنافسية المستند إلى النتائج في إقليم البنجاب بباكستان، والذي تبلغ تكلفته مائة مليون دولار، إلى تحسين بيئة أنشطة الأعمال ومساندة المجمّعات الصناعية عالية الإمكانات في الإقليم. ويقوم مشروع التعافي الطارئ للأشخاص المهجرين مؤقتاً في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، والذي تبلغ تكلفته 75 مليون دولار، بمساندة تعافي الأسر المتضررة من الأزمة الأمنية في هذه المناطق وتعزيز صحة الأطفال وتدعيم أنظمة تقديم شبكات الأمان الطارئة. كما يقوم المشروع الثاني لإصلاح إدارة الشؤون المالية العامة بتكلفة قدرها 41 مليون دولار بتدعيم أنظمة المشتريات والخزانة والمراجعة في أفغانستان.

إنتاج المعارف الحديثة

نشر البنك العديد من التقارير المهمة في هذه السنة المالية. ويرى تقرير *بعنوان "الاستفادة من التوسع العمراني في جنوب آسيا: إدارة التحول المكاني من أجل الرخاء وإمكانية العيش"* أن عدم كفاية توفير الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحضرية الأساسية، وكذلك الفشل في التصدي للتلوث، يحدان من إمكانات مدن المنطقة على تحقيق منافع التجمُّع بشكل كامل. *ويقوم تقرير آخر بعنوان "هل الحياكة سبيل إلى الثراء؟ التوظيف في قطاع الملابس والتجارة والتنمية الاقتصادية في جنوب آسيا"* باستقصاء إمكانية توسيع نطاق الوظائف وتحسينها في قطاع الملابس كثيف العمالة.

وعقد البنك منتدى لتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب في بكين في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. وتبادلت الوفود من بلدان جنوب آسيا الدروس المستفادة من برنامج بنظير لمساندة الدخل في باكستان وكذلك من برنامج مانوشي التابع للجنة بنغلاديش للنهوض بالريف (لجنة براك BRAC) في بنغلاديش والمعني بصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال والذي تم تنفيذه في أحياء عشوائية في المناطق الحضرية. وجرى أيضا تبادل للمعارف على نطاق واسع في قطاع الطاقة.

انظر البيانات

الشكل 11 جنوب آسيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات - السنة المالية 2016

الحصة من المجموع البالغ 8.4 مليار دولار

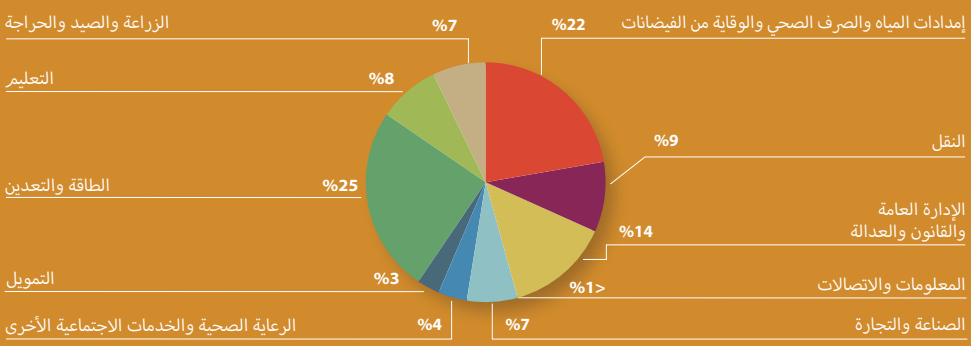

الجدول 13 جنوب آسيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية[أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,386	1,629	1,744	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.9	1.4	1.3	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	451	1,191	1,533	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.2	7.5	5.8	
عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	583[ب]	437	309	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	64	68	70	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	62	66	67	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (النسبة من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	64	79	79	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (النسبة من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	80	87	87	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,336	2,198	2,328	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1 - 1 القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	40.8[ب]	27.2	18.8	
الهدف الفرعي 2 - 2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (النسبة من الأطفال دون سن الخامسة)	51	41	37	
الهدف الفرعي 3 - 1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	388	228	182	
الهدف الفرعي 3 - 2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	94	64	53	
الهدف الفرعي 4 - 1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (النسبة من الفئة العمرية المعنية)	70	91	91	
الهدف الفرعي 5 نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية، %)	43	40	39	
الهدف الفرعي 5 - 5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	8	20	19	
الهدف الفرعي 6 - 1 توّفر مياه الشرب المأمونة (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	80	89	92	
الهدف الفرعي 6 - 2 توّفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق صرف صحي)	29	40	45	
الهدف الفرعي 7 - 1 الحصول على الكهرباء (النسبة من السكان)	61	74	78	
الهدف الفرعي 7 - 2 استهلاك الطاقة المتجددة (النسبة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	53	42	41	
الهدف الفرعي 17 - 8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (النسبة من السكان)	0.5	7	24	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2012 و 2015؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. بيانات خاصة بعام 2002.

الشكل 12 جنوب آسيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز - السنة المالية 2016

الحصة من المجموع البالغ 8.4 مليار دولار

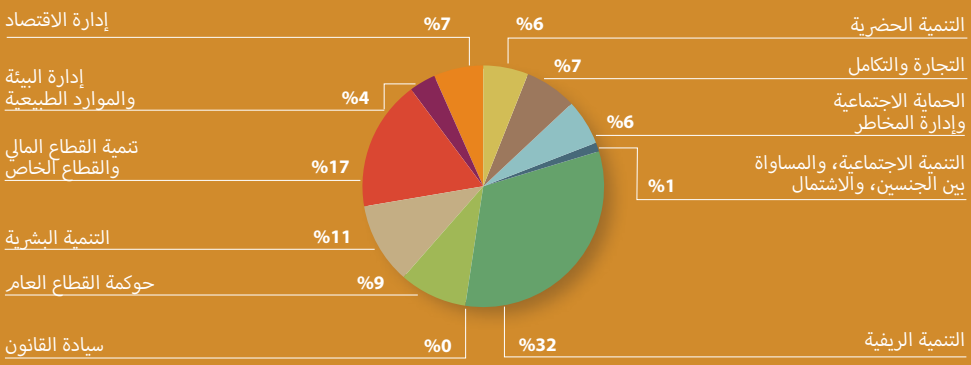

الجدول 14 جنوب آسيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2014 - 2016

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	2,077	2,098	3,640	1,165	1,266	1,623
المؤسسة الدولية للتنمية	8,458	5,762	4,723	4,271	3,919	4,462

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2016: 48.5 مليار دولار

تحسين ربط الطرق في أفغانستان

تعاني أفغانستان من فجوات كبيرة في البنية التحتية للنقل فيما يتعلق بإمكانية الربط وسهولة الوصول. ويبلغ إجمالي طول شبكة الطرق في أفغانستان نحو 123 ألف كيلومتر، لكن حوالي 80 في المائة من الطرق غير صالحة لجميع الأجواء، مما يعني أنه في بعض الفصول لا يمكن السير عليها بسبب أحوال الطقس. وبالإضافة إلى ذلك، يبعد نحو 63 في المائة من السكان أكثر من كيلومترين عن أحد الطرق الصالحة لجميع الأجواء. وتؤدي هذه الفجوات إلى عزلة نسبية لأجزاء من البلاد وتؤثر سلبا على التكامل والتجارة إقليميا وداخليا. ويتم عبر الطرق أكثر من 90 في المائة من حركة الشحن وحوالي 85 في المائة من حركة المسافرين بين المدن في البلاد.

وللمساعدة في استغلال الإمكانات الإنمائية في المنطقة وتخفيف وطأة هذه التحديات التي تواجه قطاع النقل، يساعد مشروع ربط الطرق عبر جبال هندوكوش بتكلفة قدرها 250 مليون دولار في تطوير المعابر الجبلية الموجودة إلى طرق يمكن الاعتماد والسير عليها في جميع الأجواء. ولا يوجد حالياً سوى اثنين من معابر الطرق على طول سلسلة جبال هندوكوش: طريق سالانغ السريع الذي تسير عليه معظم حركة المرور عبر جبال هندوكوش، ومعبر ثانوي غير معبد بين ولايتي بغلان وباميان. وسيقوم المشروع بتنفيذ الأشغال المدنية لتحديث 152 كيلومترا من طريق بغلان - باميان إلى أحد الطرق المعبدة، وكذلك إعادة تأهيل 87 كيلومترا من طريق ونفق سالانغ. وسيتيح المشروع للمسافرين والبضائع إمكانية عبور سلسلة جبال هندوكوش طوال العام، وهي حاجة حيوية لقطاع النقل.

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في المنطقة، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/sar**.

دفع أجندة التنمية العالمية إلى الأمام مع آفاق جديدة للمشاركة

حفلت السنة المالية 2015 بأجندات طموحة واتفاقيات عالمية تاريخية. وفي السنة المالية 2016، ازدادت التوقعات بأن يبدأ المجتمع الدولي في الوفاء بوعوده، وخاصة في التصدي لبعض أعتى التحديات التي تواجه العالم في بيئة حافلة بالمصاعب الاقتصادية. وفي هذا السياق، بدأت مجموعة البنك الدولي – البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار – في تصور آفاق جديدة للمشاركة والتعاون في هذا العالم سريع التغير.

تفعيل الدور القيادي

اضطلعت مجموعة البنك الدولي بدور ريادي في عدد من المجالات؛ فبالاشتراك مع الأمم المتحدة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، دشنت مجموعة البنك برنامجا جديدا لتسهيلات التمويل لمساندة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقدم تمويلا ميسرا للبلدان متوسطة الدخل التي تستضيف غالبية اللاجئين السوريين، كالأردن ولبنان. وفي مؤتمر دعم سوريا والمنطقة الذي عُقد في لندن، أعلن رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم عن مبادرة مشتركة مرتقبة مع حكومة الأردن ووزارة التنمية الدولية البريطانية بغرض اجتذاب التمويل الدولي مقابل منح تصاريح عمل للاجئين - وهو مقترح لم يسبق له مثيل من شأنه أن يخلق منفعة متبادلة لكل من المجتمعات المحلية المضيفة والمشردين قسرا. وتحت قيادة الرئيس كيم وبالتعاون مع حلفاء، كالسيدة كريستين لاغارد المدير العام لصندوق النقد الدولي، عملت مجموعة البنك خلال هذه السنة المالية على تسليط الضوء على التحديات الاقتصادية المهمة الناجمة عن الأزمة السورية، وبيان أن المجتمع الدولي تقع على عاتقه مسؤولية التحرك الجماعي لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا الوضع. وكانت مشاركة مجموعة البنك في القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني في إسطنبول إشارة على التزامها بمواجهة الأزمات الطويلة والمتكررة في إطار رسالتها، وبالعمل على تكملة الجهود الإنسانية وجهود بناء السلام من خلال مساندة عملية التنمية. وأعلن بيان مشترك ألقته سبعة من بنوك التنمية متعددة الأطراف في هذا المؤتمر التزامها باتخاذ إجراءات جماعية في مواجهة أزمة التشرد القسري.

استفادت مجموعة البنك من دورها في رئاسة مجموعة رؤساء بنوك التنمية الدولية لعام 2016 للدفع قدما بجداول الأعمال الخاصة بقضايا التشرد القسري، وتغير المناخ، والبنية التحتية، بغرض تفعيل الاتفاقيات العالمية وترجمتها إلى نتائج عملية مجدية. وقد اتفقت تسعة بنوك تنمية متعددة الأطراف على موقف مشترك بشأن هذه المواضيع الثلاثة جميعا، وكذلك على التزامات ملموسة للتحرك إلى الأمام. وقد أظهرت مجموعة البنك روح القيادة في إحراز تقدم، مثلا بالمشاركة في استضافة المنتدى العالمي الأول للبنية التحتية، وذلك في إطار متابعة برنامج عمل أديس أبابا. وبوجه عام، ضغطت مجموعة البنك لإدراج أعضاء جدد – البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك التنمية الجديد، والبنك الإسلامي للتنمية - ضمن مجموعة رؤساء بنوك التنمية متعددة الأطراف، إدراكا منها بأن التعاون هو السبيل الوحيد للمضي قدما في معالجة التحديات المشتركة.

ولا تزال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي من بين المنتديات العالمية المهمة لتجميع الشركاء ودفع جدول الأعمال المعني بالقضايا ذات الأولوية إلى الأمام. وتمخضت اجتماعات الربيع لعام 2016 عن التزامات مهمة في العديد من المجالات، منها التشرد القسري، وتمكين الفتيات والنساء، وتمويل التنمية. وفي إحدى الفعاليات الرئيسية، تحدثت جلالة الملكة رنيا، ملكة الأردن، حديثا مؤثرا عن

أحد المشاركين يتحدث في اللقاء المفتوح مع منظمات المجتمع المدني الذي عُقد في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين لعام 2015 فيليما، بيرو. (© فرانز ماهر/البنك الدولي)

التكاليف البشرية للتشرد القسري. وجمعت هذه الفعالية معا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وشخصيات فاعلة رئيسية أخرى لتكوين توافق عالمي في الآراء بشأن الحاجة للقيام باستجابة إنسانية وتنموية متكاملة. ودعت سيدة الولايات المتحدة الأولى ميشيل أوباما بحماس إلى تعليم المراهقات وتمكينهن من أسباب القوة، في حين أعلن الرئيس كيم عن استثمار قدره 2.5 مليار دولار في مشروعات تعليمية على مدى خمس سنوات تستهدف الفتيات. واختتمت الاجتماعات بعقد ندوة رفيعة المستوى شارك فيها بيل غيتس الذي تحدث عن رؤيته حول مستقبل تمويل التنمية، وأبدى تأييدا قويا لقيمة المؤسسة الدولية للتنمية في تعزيز نتائج التنمية. كما أبدى التأييد ذاته مائتا برلماني اجتمعوا في الأسبوع نفسه للمشاركة في المؤتمر السنوي للشبكة البرلمانية المعنية بمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأقرت قيادة المجموعة بالدور المهم الذي تلعبه المؤسسة الدولية للتنمية في التنمية الاقتصادية للبلدان الفقيرة (انظر: **worldbank.org/parliamentarians**).

تكوين التحالفات

تضمنت الجهود التي بذلتها مجموعة البنك الدولي خلال الفترة المتبقية من السنة المالية 2016 لاستقطاب التأييد على أساس قضايا محددة مجموعة تزداد تنوعا من الشركاء. واشتركت مجموعة البنك مع تحالف آخذ في النمو لزيادة الاستثمارات في السنوات الأولى من العمر باعتبارها مسألة ذات أولوية للنمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة للبلدان. وفي الاجتماع السنوي للمجلس الاستشاري للمؤسسات الذي تنظمه مجموعة البنك الدولي، أشار رؤساء المؤسسات العالمية إلى مساندتهم لتكوين تحالف جديد بين مجموعة البنك واليونيسف لتنفيذ إجراءات تدخلية برامجية والدفع قدما بجهود الدعوة واستقطاب التأييد على مستوى العالم بشأن تنمية الطفولة المبكرة. كما دشنت مجموعة البنك تحالفا عالميا مع مؤسسة نوفاك ديوكوفيتش، بالبناء على تعاونها في مجال العمليات المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة في صربيا (انظر: **worldbank.org/foundations**).

وفي الفترة التي سبقت انعقاد محادثات الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 21) في باريس، سرّعت مجموعة البنك الدولي وتيرة مشاركتها مع زعماء العالم والقطاع الخاص للضغط بوضع سعر للتلوث بالكربون. وفي السنة المالية 2016، بادرت مجموعة البنك بإنشاء تحالف لقيادة تسعير الكربون ضم 20 حكومة وأكثر من 90 مؤسسة أعمال دولية، انطلقت أعماله أثناء انعقاد مؤتمر باريس. وبلغت هذه المشاركة ذروتها في أبريل/نيسان 2016 عندما دعا الرئيس كيم، بالاشتراك مع ستة من رؤساء الدول والسيدة كريستين لاغارد المدير العام لصندوق النقد الدولي، العالم إلى مضاعفة مستوى الانبعاثات العالمية التي تشملها إجراءات تسعير الكربون بحلول عام 2020.

وعشية انعقاد مؤتمر باريس، دخلت مجموعة البنك كذلك في تحالف مع الفاتيكان الذي بات صوتا مؤثرا بشأن تغير المناخ في أعقاب الرسالة العامة البابوية التي أصدرها قداسة البابا فرانسيس. وبدعم من الفاتيكان وبالاشتراك مع عدد من المنظمات، نظمت مجموعة البنك الدولي عرضا تصويريا للجمهور العام في ساحة

القديس بطرس في الفاتيكان تحت عنوان "إنارة بيتنا المشترك" (Fiat Lux: Illuminating our Common Home) تضمن صورا تظهر تأثير تغير المناخ على الأرض.

ومع زيادة مشاركة مجموعة البنك الدولي ودورها القيادي على الساحة الدولية، فإنها تسلم بالأهمية الكبيرة لتدعيم أنشطتها القطرية، حيث بذلت جهودا عديدة لربط الدعوة العالمية مع الجهود المحلية في السنة المالية 2016، وللعمل مع أصحاب المصلحة المباشرة على المستوى القطري. فعلى سبيل المثال، سلطت مجموعة البنك الاهتمام على هدفها لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 في اليوم العالمي للقضاء على الفقر الذي تحتفل به الأمم المتحدة رسميا. وسافر الرئيس كيم إلى غانا لإبراز نجاح البلاد في الحد من الفقر. كما أصدرت مجموعة البنك تقريرا بعنوان "الفقر في أفريقيا الناهضة" يسلط الضوء على الحاجة لبيانات جيدة عن التنمية لتتبع التقدم المحرز بدقة. وسيظل "اليوم العالمي للقضاء على الفقر" نقطة انعطاف مهمة كل عام لجهود استقطاب التأييد والدعوة لإنهاء الفقر حتى 2030.

وواصلت مجموعة البنك جهودها لتعميق مشاركتها في مجال العمليات مع المجتمع المدني والمؤسسات الدينية في السنة المالية 2016، حيث شجعت المشاركة القوية في المناقشات المتعلقة بالسياسات، وواصلت بحث آفاق التعاون في مجال العمليات (انظر: **worldbank.org/civilsociety**).

وشهدت هذه السنة المالية أيضا الجولة الثالثة من المشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة بشأن الإجراءات الوقائية التي تعتمدها مجموعة البنك الدولي. وفي الفترة بين أغسطس/آب 2015 ومارس/آذار 2016، تم التشاور مع 3 آلاف من أصحاب المصلحة في 93 بلدا. وكانت هذه المشاورات بشأن الإجراءات الوقائية أكثر المؤتمرات التي أجرتها مجموعة البنك شمولا، وهي تشكل جزءا من التزامها بتقديم سياسات بيئية واجتماعية قوية، التي تعد عنصرا أساسيا في تحقيق هدفي المجموعة. وفي أعقاب اختتام المشاورات الرسمية، أتاح منتدى سياسات المجتمع المدني الذي شهدته اجتماعات الربيع لعام 2016 فرصة إضافية لمنظمات المجتمع المدني للعمل مع مجموعة البنك بشأن عدد من القضايا، منها فرض الضرائب، ومؤسسات الوساطة المالية، وتضييق الخناق على المجتمع المدني، وحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى جهود التواصل التي تبذلها، لا يزال القياس المنهجي لكيف يرى أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيون عملها يشكل أولوية بالنسبة لمجموعة البنك. ولهذا، تواصل المجموعة مسح آراء ما بين 7 آلاف إلى 10 آلاف من قادة الرأي في نحو 40 من البلدان المتعاملة معها كل عام من خلال برنامجها القطري لاستقصاءات الآراء. وكما تظهر بيانات الاستقصاءات القطرية مرارا وتكرارا، فإن عمل مجموعة البنك الدولي يحقق فارقا كبيرا؛ ويعد المشاركون في الاستقصاءات الذين ذكروا أنهم تعاونوا مع البنك الدولي عموما أكثر إيجابية حول عمله وتواصله. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن نسبة مئوية كبيرة من قادة الرأي مازالت تفيد بضرورة أن يتجاوز البنك نطاق الحكومات في جهوده للتواصل كي يكون أكثر فعالية. ويستجيب العمل المبتكر العالمي للبنك الدولي مباشرة لهذه الدعوة (انظر: **countrysurveys.worldbank.org**).

إدارة العمليات الداخلية للبنك بأسلوب مستدام

يدير البنك الدولي عملياته الداخلية على نحو يوفر الحماية لسلامة موظفيه والأنظمة الإيكولوجية والمجتمعات المحلية والاقتصادات التي يعمل فيها. وفي السنة المالية 2016، عمل البنك على الحد من تأثيره على المناخ والبيئة، مع السعي في الوقت نفسه إلى اجتذاب أفضل المهنيين موهبة وتنوعا والاحتفاظ بهم والاستفادة منهم. للمزيد من المعلومات غير الواردة هنا، يرجى الرجوع إلى مؤشر مبادرة الإبلاغ العالمية لعام 2016 (انظر: **worldbank.org/corporateresponsibility**).

مناخنا

يحرص البنك على أن يلعب دورا رائدا في مجال التدابير المناخية، وذلك من خلال برنامجه الشامل لقياس والحد من وموازنة والإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة المصاحبة لأنشطة عملياته. ففي السنة المالية 2015، انخفضت هذه الانبعاثات من مكاتب البنك والسفر الجوي لموظفيه وأسطول المركبات التابعة له واجتماعاته الرئيسية حوالي 5000 طن متري. ويرجع ذلك إلى انخفاض اعتماده على مولدات الكهرباء التي تعمل بالديزل على مستوى العالم، وترشيد استهلاك الطاقة في مكتبه في شيناي بالهند، وانخفاض استخدام الكهرباء في مكاتبه بواشنطن العاصمة. وتتم موازنة الانبعاثات الحتمية من خلال شراء شهادات خفض الانبعاثات المعتمدة والطوعية. وتضمن ذلك شراء شهادات خفض الانبعاثات الكربونية من مشروع صغير لتوليد الطاقة الكهرومائية في مدغشقر – وهو أول مشروع لتوليد الطاقة الكهرومائية باستخدام التدفق الطبيعي لمياه النهر وأول مشروع للتنمية منخفضة الكربون في البلاد. واشترى البنك شهادات أخرى من مشروع يعتمد المعايير الذّهبيّة لصناعة أفران الطهي في رواندا، ومشروع لصناعة أجهزة تخمير الغاز الحيوي في فييتنام.

مكاتبنا

تشجع زيادة كفاءة أسلوب عمل البنك الدولي – من خلال إدارة الموارد، وتحويل النفايات بعيدا عن مواقع دفن النفايات، وتشجيع السلوكيات المستدامة للموظفين – على تحقيق الاستدامة مع العمل في الوقت نفسه على تقليل تكاليف العمليات اليومية.

الحفاظ على استدامة مكاتبنا. للبنك الدولي مكاتب في 136 بلدا، وهو يحرص على الاسترشاد بمبادئ الاستدامة في بناء منشآته وإدارتها وتحديثها. وحتى اليوم، حصلت خمسة من مكاتبه الدولية على شهادة الاعتماد من برنامج الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي (LEED). ويجري حاليا إعداد ستة مكاتب أخرى قيد التصميم أو الإنشاء للحصول على شهادة الاعتماد. كما تهدف عمليات تحديث نحو 10 مبان إلى الحد من تكاليف الطاقة وزيادة الكفاءة. ففي واشنطن العاصمة، حيث يوجد 60 في المائة من جهاز موظفي البنك، حصلت ثلاثة مبان على شهادة الاعتماد من برنامج الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي. ويشهد البنك حاليا تنفيذ مزيد من جهود ترشيد استهلاك الطاقة، ويُقدر أنها خفضت استهلاك الطاقة بنسبة 15 في المائة بعد إنجاز المشروع الذي استغرق تنفيذه عدة سنوات. وسيتضمن العمل عملية تحديث شاملة في إحدى المنشآت بغرض تحديد الأداء دون الأمثل وضبطه في المعدات، وأنظمة الإنارة والتحكم؛ وتركيب ألواح كهروضوئية؛ واستبدال أحد أبراج التبريد. ومن المتوقع أن تأتي أكبر الوفورات من تطبيق معيار إنارة جديد لاستبدال تركيبات الإنارة الحالية بأخرى تستخدم لمبات الليد.

تنفيذ ممارسات عمل ذكية. ينفذ البنك إستراتيجيات لتوفير التكاليف وتحقيق "مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر best value" في شراء السلع والتعاقد على تنفيذ الأشغال وتقديم الخدمات الاستشارية الضرورية في عملياته. وقد أنشأ لجانا لمراجعة عملية التوريدات والمشتريات، مما أدى إلى زيادة وعي جهاز الإدارة العليا بالآثار الناشئة عن المشتريات، ومكّن البنك من معالجة الآثار المالية والاجتماعية والبيئية لعملياته في الوقت نفسه.

يتتبع البنك كذلك كفاءة استخدام المواد بصورة وثيقة،ويتجلى هذا في استخدام الورق في مكاتبه الكائنة بواشنطن العاصمة. ففي حين انخفض استهلاك الورق 37 في المائة منذ عام 2007، لوحظ مؤخرا حدوث زيادة محدودة نتيجة لزيادة استخدام مطبعة البنك المعتمدة وفقا لنظام تسلسل العهدة بمجلس رعاية الغابات. ويضمن هذا التغيير استدامة استخدام الورق وممارسات الطباعة، فضلا عن توفير التكاليف للبنك. ولضمان أن يكون الأثر الناجم من جميع الأوراق المستخدمة محدودا للغاية، فإن المعايير الجديدة لشراء الأوراق ترجح الاستدامة بدرجة أكبر من التكلفة. ونتيجة لذلك، زاد البنك الدولي من استخدام الورق المعاد تدويره من نفايات الورق المستخدم من 10 في المائة إلى 30 في المائة بالنسبة للورق المصقول، ويواصل استخدام ورق معاد تدويره بشكل كامل في ماكينات التصوير. وقد ساعد هذا الجهد على استبدال جميع المنتجات الورقية بورق معتمد من مجلس رعاية الغابات.

تساعد أدوات التعاون عن بُعد موظفي البنك على التواصل مع بعضهم بعضا ومع عملائهم. ففي أول عشرة أشهر من السنة المالية 2016، أجرى موظفو البنك 339 ألف اجتماع افتراضي، مع عقد 78700 في قاعات اجتماعات الفيديو والتواصل عن بُعد، وحوالي 220 ألفا عبر برامج الويب إكس (WebEx). وتُعد هذه الممارسات أيضا ضرورية لسلامة الموظفين واستمرارية تصريف الأعمال، كما أنها تحد من الاعتماد على السفر لأغراض العمل.

وبالتزامن مع ذلك، بات اختيار وسائل مواصلات مستدامة في الانتقال إلى أماكن العمل أكثر سهولة للموظفين العاملين في منطقة واشنطن العاصمة. ففي السنة المالية 2016، اختار 72 في المائة من موظفي البنك العاملين في واشنطن وسائل منخفضة أو منعدمة الانبعاثات الكربونية، كركوب الدراجات أو الاشتراك في ركوب السيارات، مقارنة بنسبة 52 في المائة في السنة المالية 2011. ولتشجيع موظفي البنك على قيادة المركبات الكهربائية واستيعابهم، ضاعف البنك عدد محطات شحن المركبات بالكهرباء لتصل إلى 12 محطة في مواقف السيارات.

تضم مكاتب البنك في واشنطن العاصمة أيضا أربعة مطاعم توفر الطعام الصحي لطائفة متنوعة من الموظفين، وتحافظ في الوقت نفسه على صحتهم وتراعي الظروف البيئية. وفي السنة المالية 2016، حصل أحد هذه المطاعم على نجمتين من جمعية المطاعم الخضراء. ويجري العمل حاليا على تطبيق معايير الجمعية على جميع المطاعم. بالإضافة إلى ذلك، تراجع استهلاك المياه المعبأة 5 في المائة في السنة المالية الماضية.

العمل مع مجتمعاتنا المحلية. يمارس البنك مسؤوليته بجدية باعتباره جارا في المجتمعات المحلية المضيفة له. وكانت السنة المالية 2016 عاما قياسيا آخر حيث تبرع موظفو مجموعة البنك الدولي بمبلغ 2.9 مليون دولار، قابلته المجموعة بمبلغ مناظر ليبلغ الإجمالي 5.8 مليون دولار تم التبرع بها في منطقة واشنطن العاصمة والعالم. وحققت حملات جمع التبرعات في 34 مكتبا قطريا مستويات قياسية لها، حيث جمعت 188 ألف دولار – شاملة المبلغ المناظر الذي قدمته المجموعة – لصالح منظمات غير حكومية. وتفاعل موظفو المجموعة أيضا مع فيضانات ميانمار وزلزال إكوادور وقدموا تبرعات بلغ مجموعها 40 ألف دولار. واستمرت برامج المنح المحلية في مساندة حملات جمع التبرعات وقياس الأداء. وإجمالا، بلغت التبرعات لصالح المجتمعات المحلية 6.6 مليار دولار في السنة المالية 2016 (انظر: **worldbank.org/en/programs/community-connections**).

موظفونا

يمثل موظفو البنك الدولي - البالغ عددهم 11 ألف موظف من 174 بلدا - أثمن موارده. وتهدف رؤية البنك المتعلقة بالموارد البشرية إلى بناء قوة عمل تتمتع بالمهارات والسلوكيات المناسبة في الأماكن المناسبة في الوقت المناسب، وجعل البنك أفضل مكان للعمل فيه على الإطلاق في مجال التنمية.

شهد العام الماضي تحقيق تقدم كبير وخاصةً في مجالين اثنين؛ إطلاق "إطار التطوير الوظيفي لعمليات البنك الدولي" الذي يحدد المسارات الوظيفية للأدوار الأساسية، وهو يساعد الآن موظفي البنك على التفكير بصورة منهجية حول الفرص الوظيفية في البنك وفهمها. بالإضافة إلى ذلك، أتمت مجموعة البنك متطلبات إصدار شهادة "العوائد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين" لمقراتها في واشنطن العاصمة، وحققت المستوى الأولي منها "التقييم EDGE Assess". وغطى التقييم خمسة مجالات: ثقافة المؤسسة؛ وتنمية القدرات القيادية والتدريب والتوجيه؛ والتوظيف والترقيات؛ وظروف العمل المرنة؛ والمساواة في الأجر لقاء العمل المتساوي. وتسري هذه الشهادة لعامين ستتم مجموعة البنك خلالهما خطة عمل لمعالجة النتائج التي يتوصل إليها ومن ثم التقدم نحو المستوى الثاني "التحرك إلى الأمام EDGE Move"، فضلا عن إجراء التقييم في مكاتبها خارج الولايات المتحدة.

تشجيع المعرفة لدى الموظفين. التعلم هو أحد العناصر الأساسية لقدرة البنك على تقديم الحلول للبلدان المتعاملة معه، وتبادل أحدث المعارف، واستبقاء الأفراد ذوي المهارات والمواهب الرفيعة. وفي حين انخفضت نسبة الموظفين الذين شاركوا على الأقل في جلسة تعليمية واحدة بشكل طفيف في السنة المالية 2016، فإن الإنفاق على تعلّم الموظفين ارتفع ارتفاعا كبيرا من السنة المالية 2014 و 2015، وخاصة المبالغ المُنفقة على «الدورات التعليمية التي حصلوا عليها». كما ارتفع عدد الأنشطة التعليمية المقدمة، بالرغم من أنها لم تعد إلى مستوياتها في عام 2014. وفي يناير/كانون الثاني 2016، دشن الرئيس كيم مجمع التعليم المفتوح ليكون مقصدا واحدا لتسريع وتيرة حلول التطوير من خلال التعلم لموظفي مجموعة البنك الدولي، والمتعاملين معها، والشركاء العالميين (انظر: olc.worldbank.org). وفي يناير/كانون الثاني 2016، دشن الرئيس كيم مجمع التعليم المفتوح ليكون مقصدا واحدا لتسريع وتيرة حلول التطوير من خلال التعلم لموظفي مجموعة البنك الدولي، والمتعاملين معها، والشركاء العالميين (انظر: **olc.worldbank.org**).

حل المنازعات في مكان العمل. يساعد تشجيع الاحترام والسلوك الإيجابي في أماكن العمل البنك على استبقاء الموظفين ذوي المهارات والموهبة الرفيعة. ويتصدى البنك الدولي للمنازعات، وهي أمور طبيعية في أماكن العمل، من خلال نظام العدالة الداخلية الذي يتيح خدمات غير رسمية ورسمية وخدمات إجراء التحقيق. وفي السنة المالية 2016، فتحت الخدمات غير الرسمية (المستشارون المعنيون بالاحترام في مكان العمل، وأمناء المظالم، وخدمات الوساطة) التحقيق في 1404 حالات، كما فتحت الخدمات الرسمية (خدمات استعراض الأقران والمحكمة الإدارية) التحقيق في 126 حالة، وفتحت خدمات إجراء التحقيق (مكتب الأخلاقيات والسلوك الوظيفي ومكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية) التحقيق في 249 حالة. وهذا العام، وللمرة الأولى في خمس سنوات، انخفض عدد حالات التحقيق التي قام بها نظام العدالة الداخلية. وقد واصل نظام العدالة الداخلية جهود التواصل التي يقوم بها بإجراء زيارات عديدة إلى المكاتب القطرية.

حماية أصوات الموظفين. تمثل رابطة الموظفين بمجموعة البنك الدولي أيضا حقوق الموظفين ومصالحهم. وتضم عضوية الرابطة أكثر من 10500 موظف على مستوى العالم، فضلا عن إنشاء 90 رابطة للموظفين بالمكاتب القطرية في مختلف أنحاء العالم. وفي السنة المالية 2016، دعا ممثلو رابطة الموظفين، الذين انتخبهم موظفو البنك، إلى زيادة المنافع ونظم الدعم كي تستمر مجموعة البنك الدولي في كونها جهة العمل المفضلة؛ والنظر في النتائج التي يخلص إليها استقصاء آراء الموظفين؛ وتطبيق المعاملة المنصفة للموظفين عند إعادة توزيعهم أو خروجهم من البنك نتيجة لعملية التوظيف الإستراتيجي.

الجدول 15 آثار الاستدامة المؤسسية للبنك الدولي

المؤشر	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	مؤشرات ذات صلة
انبعاثات غازات الدفيئة بالأرقام المطلقة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)[أ،ج]	165,708	160,484	—	GRI EN15-17 ;SDG13 ;CDP CC7-10, 14
انبعاثات غازات الدفيئة / موظف متفرغ (طن متري من ثاني أكسيد الكربون لكل موظف متفرغ)[أ،ب،ج]	13.4	13.5	—	
استخدام الطاقة على مستوى العالم (غيغا جول/طن)[ج]	519,589	538,966	—	GRI EN3-5 ;SDG7 ;
كثافة استخدام الطاقة على مستوى العالم (غيغا جول/متر مكعب)[ج]	0.88	0.90	—	CDP CC10-11
النفايات المحولة من المدافن الصحية (%)[د]	55	56	57	GRI EN23 ;SDG12
استخدام الأوراق المعاد تدويرها (أوراق التصوير والطباعة)[د]	68	60	62	GRI EN1–2 ;SDG12
إجمالي التبرعات لصالح المجتمعات المحلية (ملايين الدولارات)[هـ]	$6.0	$6.6	$6.7	GRI EC1
إجمالي الموظفين المتفرغين (البنك الدولي)	12,328	11,933	11,605	GRI LA1 ;SDG8
موظفون خارج الولايات المتحدة (%)	39.6	39.6	41.0	
استشاريون لمدد قصيرة / موظفون مؤقتون (البنك الدولي، موظفون متفرغون)	4,033	4,295	4,757	
مشاركة الموظفين (البنك الدولي، %)	71	70	73	
مؤشر التنوع (البنك الدولي)	0.86	0.86	0.89	GRI LA12 ;SDG8
مديرات (%)	37.6	37.8	37.5	
مديرون من بلدان المجموعة الثانية	40.8	41.4	43.5	
نساء في الدرجة الوظيفية GF فأعلى (المستوى الفني، %)	42.5	43.1	43.9	
مواطنون من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي في الدرجة الوظيفية GF فأعلى (%)	11.7	11.6	12.2	
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المقر	3.2	3.2	3.2	GRI LA9 ;SDG8
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المكاتب القطرية	3.8	3.6	3.5	

ملاحظة: — = غير متاح؛ CDP = مشروع الإفصاح عن الكربون؛ CDP CC = مؤشرات تغير المناخ في مشروع الإفصاح عن الكربون؛ GF+ = الدرجة الوظيفية GF أو أعلى، وهي تشير إلى الوظائف المتخصصة؛ GRI = مبادرة الإبلاغ العالمية؛ GRI EN = المؤشرات البيئية لمبادرة الإبلاغ العالمية؛ GRI LA = مؤشرات ممارسات العمل بمبادرة الإبلاغ العالمية؛ SDG = أهداف التنمية المستدامة.

أ. تتعلق هذه البيانات بجميع مكاتب البنك الدولي في أنحاء العالم، وتتضمن الفئات 1، 2، 3 من الانبعاثات. علما بأن بيانات انبعاثات غازات الدفيئة تُعرض متأخرة بواقع سنة مالية واحدة.

ب. تأتي بيانات الموظفين المتفرغين من إدارة الموارد البشرية بالبنك الدولي.

ج. تتعلق هذه البيانات بجميع مكاتب البنك الدولي في أنحاء العالم.

د. تتعلق هذه البيانات بمكاتب البنك الدولي في واشنطن العاصمة فقط.

هـ. يتضمن الإجمالي التبرعات من خلال الحملة السنوية للصلات مع المجتمع المحلي (CCC)، وبرنامج التبرع من أماكن العمل، والمنح المحلية، وحملات الإغاثة في حالات الكوارث. وتتضمن حملات الصلات مع المجتمع المحلي وحملات الإغاثة في حالات الكوارث تقديم أموال مناظرة من مجموعة البنك الدولي بالنسبة لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ولا يشمل الإجمالي التبرعات العينية.

كفالة المساءلة وتحسين العمليات في البنك الدولي

خضوع أداء العمليات للمساءلة

لضمان خضوعه للمساءلة أمام البلدان المتعاملة معه والبلدان المساهمة، والحفاظ على أعلى معايير الأداء في مجال التنمية، يعمل البنك الدولي مع هيئة التفتيش ومجموعة التقييم المستقلة، وكلتاهما تعمل باستقلالية عن جهاز إدارة البنك.

هيئة التفتيش، أسسها مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي عام 1993 باعتبارها آلية مستقلة لتلقي الشكاوى لفائدة الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين يعتقدون بأن بيئتهم تعرضت للضرر أو من المرجح أن تتضرر نتيجة أحد المشروعات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية. وتتألف الهيئة من ثلاثة أعضاء من بلدان مختلفة، يتم اختيارهم وفقا لخبراتهم في مجال التطوير المؤسسي، وطاقم سكرتارية صغير.

وفي السنة المالية 2016، تلقت الهيئة سبع شكاوى وأجرت تحقيقات في كوسوفا وأوغندا. وفي إطار دورها في تعزيز التعلّم المؤسسي وتحسين فعالية التنمية لعمليات البنك، أصدرت الهيئة تقريرا عن إعادة التوطين القسري، وهو الأول في سلسلة من التقارير التي تستقي دروسا من التحقيقات التي أجرتها على مدى 22 عاما. يمكن الاطلاع على التقرير السنوي لهيئة التفتيش على شبكة الإنترنت على الموقع التالي: **worldbank.org/inspectionpanel.**

مجموعة التقييم المستقلة هي وحدة مستقلة ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس المديرين التنفيذيين. وتقوم مجموعة التقييم المستقلة بتقييم نتائج العمل من جميع وحدات مجموعة البنك وتقدم توصيات من أجل تحسينها. وتسهم التقييمات التي تجريها مجموعة التقييم المستقلة في تعزيز المساءلة الداخلية داخل مجموعة البنك الدولي. كما تسهم، من خلال التوصيات التي ترفعها، في عملية التعلم الداخلي والتطوير، وذلك من خلال الاسترشاد بها في صياغة التوجهات والسياسات والإجراءات الجديدة، والإستراتيجيات القطرية والقطاعية بالنسبة لعمل مجموعة البنك.

يناقش أحدث استعراض سنوي أجرته مجموعة التقييم المستقلة عن نتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها كيف تعمل آليات دمج المساواة بين الجنسين في مشروعات مجموعة البنك وإستراتيجياتها القطرية، وإلى أي مدى توفر معلومات مفيدة حول التقدم المحرز والنتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويهدف هذا التحليل إلى الاسترشاد بنتائجه في الجهود المبذولة لتقوية النهج الخاص بتوثيق وتقييم النتائج في إطار تعميم الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدتها مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين. يمكن الاطلاع على التقرير السنوي لمجموعة التقييم المستقلة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي: **ieg.worldbank.org.**

كفالة النزاهة والمساءلة من أجل تحقيق النتائج

يكفل البنك الدولي نزاهة المشروعات التي يمولها وكفاءة العمليات الداخلية من خلال عمل اثنتين من الوحدات التابعة له - وهما مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة ومكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية - وهما يتبعان رئيس مجموعة البنك الدولي مباشرة.

يسعى **مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة**، وفقاً للتفويض المخول له، إلى منع الممارسات الفاسدة والاحتيالية في المشروعات التي يمولها البنك وردعها والتحقيق فيها والتعامل مع الدعاوى القضائية ذات الصلة. ونتيجة للتحقيقات التي أجراها المكتب في السنة المالية 2016، حظر البنك التعامل مع 73 كيانا، كما نجح في الحيلولة دون منح 20 عقدا تصل قيمتها إلى نحو 138 مليون دولار لشركات حاولت القيام بأعمال تتسم بسوء السلوك. ووافق مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة على 18 تسوية مع شركات متورطة في ممارسات تستوجب العقوبة، ويعمل معها حاليا على تحسين معايير امتثالها. وأيد البنك، مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى

المشاركة، 140 حالة حرمان مشترك. وتساعد التحقيقات، التي تزداد تعقيدا وتشمل العديد من الولايات القضائية، البنك على التصدي للمخاطر المصاحبة لبعض القطاعات والعقود عالية القيمة وفي الدول الهشة.

كما يسدي المكتب المشورة بشأن تصميم وتنفيذ أدوات التخفيف من المخاطر ومراقبتها. وهذا العام، نظم المكتب، بالتعاون مع الحكومة الفرنسية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اجتماعا دوليا بشأن الأمن والفساد والتنمية شارك فيه أكثر من 16 عضوا من التحالف العالمي لملاحقة الفساد التابع للبنك الدولي. وركز الاجتماع رفيع المستوى على التهرب الضريبي، والتدفقات المالية غير المشروعة، والرشى عبر الوطنية، والآليات وتقاسم المعلومات لتدعيم التعاون الدولي ضد الفساد، وأساليب التحقيق الجديدة في جرائم المال. يمكن الاطلاع على التقرير السنوي لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة على الموقع التالي: **worldbank.org/integrity**.

يوفر **مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية** ضماناً مستقلاً وموضوعياً وخدمات استشارية للمساعدة على تحسين عمليات مجموعة البنك الدولي. ويساعد هذا المكتب مجموعة البنك الدولي في تحقيق أهدافها عن طريق تقييم فعالية نظم حوكمة المجموعة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة. علاوة على ذلك، يسدي المكتب المشورة لجهاز الإدارة في وضع الحلول الرقابية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية التي يتخذها جهاز الإدارة.

وفي السنة المالية 2016، أجرى مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية استعراضات موجهة لضمان الجودة بشأن إجراءات الأعمال المؤسسية الرئيسية والعناصر الأساسية لتنفيذ إستراتيجية مجموعة البنك الدولي، وأسدى النصح لجهاز الإدارة في المجالات التي يمكنها إضافة القيمة إلى مبادرات التغيير الجاري تنفيذها. وتضمنت الموضوعات التي تمت تغطيتها جمع وإصدار بيانات التنمية، وإدارة استمرارية الأعمال، وسياسة إتاحة الحصول على المعلومات، ومراجعة الإنفاق التي تشمل كافة مؤسسات المجموعة، وتعلم الأفراد، وتقارير المانحين، وإدارة تعارض المصالح، وأمن المعلومات. يمكن الاطلاع على التقرير السنوي لمكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية على الموقع التالي: **worldbank.org/internalaudit**.

سياسة البنك الدولي للحصول على المعلومات

دخلت سياسة البنك الدولي للحصول على المعلومات حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2010، وخضعت للمراجعة حديثا في 2015. ولاتزال سياسة الحصول على المعلومات تشكل محور جهود البنك الدولي لبناء ثقافة قوامها الشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية في عموم إداراته. ويعد هذا النهج عنصرا قيما في مشاوراتنا مع أصحاب المصلحة المباشرة، وفي جهودنا لحفز مشاركة المواطنين من أجل تحسين نواتج عملنا.

تتيح سياسة الحصول على المعلومات للجمهور العام سبل الوصول إلى أية معلومات في حوزة البنك غير مُدرجة في قائمة الاستثناءات العشرة، مما يمكِّن البنك من إصدار قدر وافر من المعلومات على نحو استباقي للجمهور العام. وقد وفرت هذه السياسة إطار العمل والبيئة المواتية للبنك ليضطلع بدور قيادي وليكون قادرا على تجميع الأطراف المختلفة معا، والدخول في شراكات في مجال الشفافية والانفتاح في العالم. على سبيل المثال، حصلت المؤسسة الدولية للتنمية في عام 2016 على المرتبة السادسة على مؤشر شفافية المعونات الذي تصدره مبادرة "انشر ما تموله Publish What You Fund".

وتمثل سياسة الحصول على المعلومات مكونا حيويا في أجندة التنمية المفتوحة للبنك الدولي، وكانت محفز المبادرات الشفافية الأخرى التي أطلقها البنك، مثل البيانات المفتوحة، ومستودع المعرفة المفتوحة، والعمليات المفتوحة، والبيانات المالية المفتوحة، والعقود المفتوحة. وتتمثل نقاط الدخول الرئيسية إلى معلومات البنك في نافذة المشروعات والعمليات على شبكة الإنترنت التي تتيح معلومات تفصيلية عن عمليات الإقراض ومستودع الوثائق والتقارير الذي يتضمن أكثر من 200 ألف وثيقة متاحة للجمهور العام.

للاطلاع على المزيد من المعلومات والبيانات ونتائج الاستقصاءات وتقديم طلبات للحصول على المعلومات إلى البنك الدولي، يرجى زيارة الموقع التالي: **worldbank.org/en/access-to-information**.

أدوار البنك الدولي وموارده

العمل ضمن مجموعة البنك الدولي

تكمن الميزة التنافسية لمجموعة البنك الدولي في قدرتها على معالجة المشكلات المعقدة على الصعيد العالمي. وهذه القدرة تنبع من المزيج القوي للعمق القطري والانتشار العالمي لعملها، وأدواتها وعلاقاتها مع القطاعين العام والخاص، ومعارفها التي تغطي قطاعات متعددة، وقدرتها على تعبئة التمويل.

قبل إعداد أي إطار شراكة إستراتيجية جديد مع أحد البلدان المتعاملة معه، يجري البنك دراسة تشخيصية منهجية تحدد العقبات القائمة أمام إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في هذا البلد. وبالاشتراك مع الشركاء، يعمل خبراء البنك الدولي من قطاعات الممارسات العالمية وفرق الحلول المشتركة مع موظفي البنك بالمكاتب القطرية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تحديد أولويات برنامج مجموعة البنك الدولي لتقديم المساندة المالية والتحليلية والاستشارية وحشد الأطراف المعنية لهذا البلد، وذلك استنادا إلى الميزة التنافسية لمجموعة البنك وأولويات البلد المتعامل معها. وتأتي هذه المساندة ضمن إطار الشراكة الإستراتيجية. وفي نهاية هذه السنة المالية (أي بعد عامين من تطبيق النموذج الجديد)، أنجز البنك دراسات تشخيصية في 42 بلدا وأعد إستراتيجيات شراكة جديدة في 28 بلدا (انظر: **worldbank.org/en/projects-operations/country-strategies**).

يعمل موظفو مجموعة البنك الدولي أيضا على التصدي للتحديات العالمية، ومنها المساواة بين الجنسين، والوظائف، وتغير المناخ، والهشاشة، والتشرد القسري، وغيرها. أما فرق الحلول المشتركة فتدفع التنسيق في مختلف وحدات مجموعة البنك ومناطق عمله وقطاعات الممارسات الفنية. فعلى صعيد تغير المناخ، على سبيل المثال، تعمل مجموعة البنك الدولي على المستوى العالمي على قضايا تسعير الكربون والحوار بشأن المناخ، كما تساعد البلدان على تقييم خيارات السياسات والاستثمار للوفاء بالتزاماتها الوطنية.

ويخضع البنك الدولي للمساءلة أمام البلدان المساهمة فيه والجمهور العام من خلال مجموعة من آليات تقديم الملاحظات التقييمية والمساءلة، منها بطاقات قياس الأداء المؤسسي، ونظام رصد نتائج عمل المؤسسة الدولية للتنمية، والفرص المنتظمة لمناقشة التقدم المحرز في العمليات مع مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك. ويواصل البنك صقل مجموعة من المؤشرات لتتبع التقدم المحرز في نتائج البلدان المتعاملة معه وفاعلية عملياته لإظهار التقدم.

الارتباطات والموارد والخدمات المالية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة إنمائية تعاونية عالمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً. وباعتباره أكبر بنك إنمائي في العالم، يساند البنك الدولي للإنشاء والتعمير رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات الاستشارية إلى البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق تدابير التصدي للتحديات الإقليمية والعالمية. (انظر: **worldbank.org/ibrd**).

في السنة المالية 2016، بلغت ارتباطات الإقراض الجديدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ما قيمته 29.7 مليار دولار لتمويل 114 عملية. (انظر جداول الإقراض حسب المناطق في الصفحة 23، وجداول الإقراض حسب القطاعات ومحاور التركيز في الصفحة 62).

الموارد والنموذج المالي

لتمويل مشروعات التنمية في البلدان الأعضاء، يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضه من موارده الذاتية ومن الأموال التي يقترضها من أسواق رأس المال من خلال إصدار سندات البنك الدولي. ويتمتع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتصنيف ائتماني من مرتبة Aaa من مؤسسة موديز وتصنيف AAA من مؤسسة ستاندرد أند بورز، كما يعتبر المستثمرون السندات التي يصدرها أوراقا مالية عالية الجودة. وتهدف إستراتيجيته التمويلية

الشكل 13 نموذج عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير

إلى تحقيق أعلى جودة بأفضل تكلفة في الأجل البعيد على أساس مستدام بالنسبة للبلدان المقترضة. وتُعد قدرته على العمل وسيطا ماليا لتعبئة الأموال من أسواق رأس المال الدولية لصالح البلدان النامية الأعضاء عنصرا مهما في المساعدة على تحقيق أهدافه.

يصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير أوراقه المالية من خلال طرح أوراق مالية عالمية وإصدارات سندات مخصصة لتلبية احتياجات أسواق محددة أو أنواع معينة من المستثمرين. ويصدر سندات لصالح المستثمرين بعملات وآجال استحقاق متنوعة وفي العديد من الأسواق وبأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة. ويفتح البنك في أحوال كثيرة أسواقا جديدة أمام المستثمرين الدوليين من خلال إصدار أدوات أو سندات جديدة بعملات الأسواق الصاعدة. وتتفاوت أحجام التمويل السنوية للبنك من عام إلى آخر.

وقد مكنت الإستراتيجية التي يعتمدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير من الاقتراض من الأسواق بشروط جيدة، وتمرير هذه الوفورات لصالح البلدان الأعضاء المقترضة. ويحتفظ البنك بالأموال غير المُستخدمة مباشرة في الإقراض في حافظة استثماراته لتقديم السيولة لعملياته.

في السنة المالية 2016، قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتعبئة ما يعادل 63 مليار دولار من خلال إصدار سندات بواحدة وعشرين عملة. وتتألف المساهمات في رأس ماله على نحو رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات. وبموجب قرارات الزيادة العامة والزيادة الانتقائية في رأس المال التي أقرها مجلس المحافظين في 16 مارس/آذار 2011، من المُتوقع أن يرتفع رأس المال المكتتب به حوالي 87 مليار دولار، سيُدفع منها 5.1 مليار دولار. ومن المتوقع أن تنتهي فترات الاكتتاب للزيادة الانتقائية في رأس المال والزيادة العامة في رأس المال في مارس/آذار 2017 ومارس/آذار 2018 على الترتيب، وذلك في أعقاب موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على طلبات التمديد التي تقدمت بها البلدان المساهمة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2016، بلغ حجم الزيادة التراكمية في رأس المال المكتتب به 73 مليار دولار. وبلغت المبالغ المدفوعة ذات الصلة المتعلقة بزيادة رأس المال ما قيمته 4.3 مليار دولار.

وباعتباره مؤسسة تعاونية، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يسعى إلى تعظيم أرباحه وإنما يسعى إلى تحقيق دخل يكفي لضمان قوته المالية واستمرارية أنشطته الإنمائية. وأوصى مجلس المديرين التنفيذيين أن يوافق مجلس المحافظين على تحويل مبلغ 497 مليون دولار من صافي دخل البنك القابل للتخصيص في السنة المالية 2016 إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وتخصيص مبلغ 96 مليون دولار إلى الاحتياطي العام.

وفي إطار أنشطة الإقراض والاقتراض والاستثمار للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فإن البنك معرض للمخاطر الائتمانية المتعلقة بالأسواق والأطراف المقابلة والبلدان المعنية. ولإدارة هذه المخاطر، طبق البنك إطارا قويا لإدارة المخاطر يساند جهاز الإدارة في الاضطلاع بوظائفه الرقابية. ويهدف هذا الإطار إلى تمكينه ومساندته في تحقيق أهدافه على نحو مستدام ماليا. وتُعتبر نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض مقياساً موجزاً لصورة المخاطر التي يتحملها، وهي نسبة تتم إدارتها عن كثب بما يتفق مع الآفاق المالية وآفاق المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. وبلغت تلك النسبة 22.7 في المائة في 30 يونيو/حزيران 2016.

سندات البنك الدولي الخضراء

منذ عام 2008، أصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير سندات قياسية تزيد قيمتها على 9.1 مليار دولار بثماني عشرة عملة مقومة بالدولار الأمريكي واليورو والدولار الأسترالي؛ وسندات أصغر مقومة بعملات أخرى؛ وسندات خضراء مهيكلة. وقد ساندت سندات البنك الخضراء 84 مشروعا ذات صلة بالمناخ في 24 بلدا عضوا بالبنك، حيث أدت على سبيل المثال إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة، وساعدت على تطوير مصادر الطاقة المتجددة.

وأصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير أول سند أخضر للبنك الدولي عام 2008، مما جعله رائدا في سوق السندات الخضراء. ومنذ ذلك الحين، فإن إصداراته العالمية لكل من مؤسسات الاستثمار والمستثمرين الأفراد، فضلا عن توثيقه لإجراءات إصدار السندات الخضراء، وحصوله على رأي ثانٍ من مركز البحوث الدولية للمناخ والبيئة، وإصدار السندات بثماني عشرة عملة قد مهدت جميعا الطريق أمام تطور السوق ليشمل مجموعة واسعة من أنواع المصدرين والأسواق. وقد قاد البنك أيضا الجهود المبذولة لمواءمة إعداد التقارير عن تأثير السندات الخضراء التي تصدرها المؤسسات متعددة الأطراف الأخرى باعتبارها أداة مهمة للمستثمرين لتقييم المنافع غير المالية لاستثماراتهم. (انظر: **treasury.worldbank.org/cmd/htm/WorldBankGreenBonds.html**).

أدوات إدارة المخاطر

يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير للبلدان المتعاملة معه أدوات مالية تتيح لها العمل بكفاءة على تمويل برامجها التنموية وإدارة المخاطر ذات الصلة بكل من: العملات، وأسعار الفائدة، وأسعار المواد الأولية، والكوارث. وفي السنة المالية 2016، نفذت وحدة خدمات الخزانة بالبنك معاملات تحوّط لحساب البلدان الأعضاء تعادل قيمتها 1.1 مليار دولار، منها معاملات تحوط ضد تحويل العملة بما يعادل 790 مليون دولار، ومعاملات تحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة بما يعادل 349 مليون دولار، وذلك لمساعدة البلدان المقترضة على إدارة مخاطر تقلب أسعار العملات وأسعار الفائدة خلال أجل قروضها من البنك. وساعد البنك أوروغواي على الحد من تعرضها لمخاطر الزيادات في أسعار النفط الآجلة، من خلال تنفيذ معاملة تحوط بقيمة 330 مليون دولار، وهي أول مرة يدخل فيها في عقد للمشتقات مع أحد البلدان الأعضاء لإدارة تعرضه لتقلبات أسعار السلع الأولية. وشملت معاملات إدارة مخاطر الكوارث معاملة واحدةً بقيمة 43 مليون دولار لحساب المؤسسة الدولية للتنمية لتجديد تغطية برنامج التأمين ضد المخاطر بمنطقة المحيط الهادئ الذي يوفر الحماية ضد الزلازل والأعاصير المدارية لجزر كوك وجزر المارشال وساموا وتونغا وفانواتو. كما نفذت وحدة خدمات الخزانة بالبنك معاملات مقايضة بما يعادل 12.5 مليار دولار لإدارة تأثير المخاطر على موازنة البنك، وما يعادل 1.5 مليار دولار لإدارة تأثير المخاطر على موازنة المؤسسة الدولية للتنمية. (انظر: **treasury.worldbank.org/bdm/htm/risk_financing.html**).

الارتباطات والموارد والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية

المؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر متعدد الأطراف لتقديم التمويل الميسر إلى بلدان العالم الأشد فقراً. وتقدم المؤسسة اعتمادات إنمائية ميسرة ومنحا وضمانات دعما لجهود هذه البلدان الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء. وفي السنة المالية 2016، بلغ مجموع البلدان المؤهلة لتلقي المساعدة من المؤسسة 77 بلداً. بالإضافة إلى ذلك، ستحصل الهند، التي تخرجت من أهلية الاقتراض من المؤسسة في السنة المالية 2014، على مساندة مؤقتة على أساس استثنائي حتى نهاية فترة العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة التي تغطي السنوات المالية 2015 - 2017. (انظر: **worldbank.org/ida**).

وفي السنة المالية 2016، بلغت ارتباطات الإقراض الجديدة للمؤسسة الدولية للتنمية ما مجموعه 16.2 مليار دولار لصالح 161 عملية، وشمل ذلك 14.4 مليار دولار من الاعتمادات، و 1.3 مليار دولار من المنح، و 500 مليون دولار من الضمانات. (انظر جداول التوزيع حسب المناطق في الصفحة 23، وجداول التوزيع حسب القطاعات ومحاور التركيز في الصفحة 63).

الموارد والنموذج المالي

تحصل المؤسسة الدولية للتنمية على معظم مواردها التمويلية من المساهمات التي تقدمها البلدان الشريكة المتقدمة ومتوسطة الدخل. ويأتي للمؤسسة تمويل إضافي من التحويلات من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومُنح من مؤسسة التمويل الدولية، وحصيلة سداد الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها البلدان المقترضة منها. ويلتقي شركاء التنمية مرة كل ثلاث سنوات لتجديد الموارد المالية للمؤسسة ومراجعة سياساتها. وتغطي المؤسسة المصروفات الإدارية بشكل رئيسي من خلال رسوم الخدمات التي تسددها البلدان المستفيدة.

وفي إطار العملية السابعة عشرة لتجديد موارد مؤسسة التمويل الدولية، يصل إجمالي مبلغ الموارد إلى 37.7 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 56.8 مليار دولار). (يعكس هذا الرقم أحدث المستجدات بعد مناقشات عملية تجديد الموارد). علما بأن سلطة الارتباط المخولة للمؤسسة الدولية للتنمية مقومة بحقوق السحب الخاصة. وتستند المبالغ المعادلة للدولار الأمريكي المقدمة هنا إلى سعر الصرف المرجعي الخاص بالعملية السابعة عشرة، وهي مقدمة لأغراض التوضيح فقط.

ويقدم ما يبلغ إجمالا 51 شريكا، 4 منهم شركاء مساهمون جدد، 17.3 مليار وحدة سحب (26.1 مليار دولار) في شكل منح، منها 0.6 مليار وحدة سحب (930 مليون دولار) هي عنصر منحة من مساهمات قروض الشركاء الميسرة. ويقدم الشركاء 2.9 مليار وحدة سحب (4.4 مليار دولار) من قروض الشركاء الميسرة، أو 2.2 مليار وحدة سحب (3.4 مليار دولار)، باستبعاد مكون المنحة من القروض. ومن المتوقع كذلك أن يقدم الشركاء المساهمون أيضا 3 مليارات وحدة سحب (4.5 مليار دولار) تعويضا عن عمليات تخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيض الديون. وتبلغ حصيلة سداد الاعتمادات (أقساط أصل الدين

الشكل 14 نموذج عمل المؤسسة الدولية للتنمية

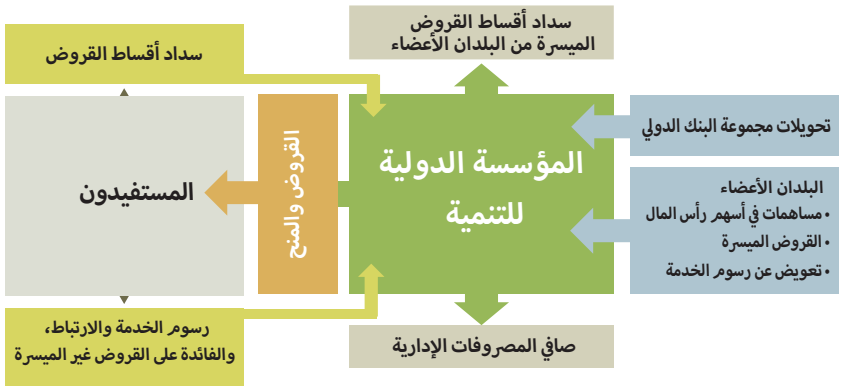

وفوائده) التي تسددها البلدان المتلقية للمساعدات من المؤسسة ما قيمته 9.9 مليار وحدة سحب (15 مليار دولار). ويشتمل هذا الرقم على 1.9 مليار وحدة سحب (2.8 مليار دولار) من عمليات السداد التعاقدي المعجل للاعتمادات غير المسددة من البلدان التي خرجت من أهلية الاقتراض من المؤسسة، فضلا عن عمليات السداد الطوعي قبل حلول مواعيد الاستحقاق. وتبلغ قيمة التحويلات المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، بما في ذلك الدخل المصاحب المُتحقق من الاستثمارات، 1.9 مليار وحدة سحب (2.9 مليار دولار). ويوافق على هذه التحويلات سنويا كل من مجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومجلس المديرين التنفيذيين لدى مؤسسة التمويل الدولية، وذلك بناء على تقييمات النتائج السنوية والقدرات المالية للمؤسستين.

ازدادت سلطة الارتباط الخاصة بالعملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية 5 مليارات دولار هذه السنة المالية. ومن هذا المبلغ، سيُخصص 3.9 مليار دولار لصالح إنشاء برنامج تسهيلات موسع جديد حتى نهاية فترة العملية السابعة عشرة، و 900 مليون دولار لتجديد موارد نافذة التصدي للأزمات، و 200 مليون دولار لمساندة المساعدات المقدمة للاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتم تمويل هذا التدبير الذي جرى لمرة واحدة باستخدام الموارد المتوفرة نتيجة لزيادة كفاءة استخدام السيولة لدى المؤسسة.

ويجري حاليا الإعداد للعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التي تغطي فترة السنوات المالية 2018 – 2020. وستختتم المفاوضات الخاصة بها في ديسمبر/كانون الأول 2016.

العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية

تتضمن حزمة السياسات الطموحة للعملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، التي ترتكز على إستراتيجية مجموعة البنك الدولي، طائفة متنوعة من التزامات السياسات ومؤشرات الأداء في إطار نظام مؤلف من أربعة مستويات لقياس النتائج بالمؤسسة. ويركز محور التركيز الرئيسي لتعظيم الأثر الإنمائي على مساعدة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة على تحسين تعبئة استثمارات القطاع الخاص

الشكل 15 عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية

مليارات الدولارات

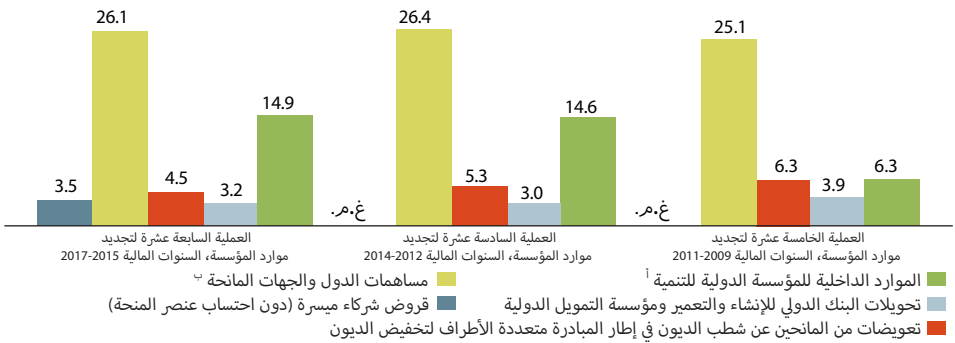

ملاحظة: غ.م. = غير منطبق. تعكس البيانات التقارير النهائية المتفق عليها لعمليات إعادة تجديد موارد المؤسسة وأسعار الصرف المستخدمة في مناقشات التجديد.

أ. الموارد الداخلية للمؤسسة تشمل مدفوعات سداد أصل الاعتمادات والرسوم والدخل من الاستثمارات.

ب. دون احتساب الفجوة الهيكلية في التمويل.

الجدول 16 أكبر 10 بلدان مقترضة: السنة المالية 2016

ملايين الدولارات

البنك الدولي للإنشاء والتعمير		المؤسسة الدولية للتنمية	
البلد	الارتباط	البلد	الارتباط
بيرو	2,850	إثيوبيا	1,862
الهند	2,820	فييتنام	1,670
كازاخستان	2,058	بنغلاديش	1,557
الصين	1,982	باكستان	1,460
إندونيسيا	1,700	نيجيريا	1,075
أوكرانيا	1,560	الهند	1,025
مصر	1,550	تنزانيا	864
العراق	1,550	كينيا	646
بولندا	1,504	جمهورية الكونغو الديمقراطية	600
كولومبيا	1,400	غانا	500

ملاحظة: تُوزع مبالغ العمليات متعددة البلدان بين البلدان المقترضة.

الجدول 17 صافي ارتباطات الحافظة الجاري تنفيذها

مليارات الدولارات، في 30 يونيو/حزيران 2016

المنطقة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	المؤسسة الدولية للتنمية	المجموع
أفريقيا	5.5	50.5	56.1
شرق آسيا والمحيط الهادئ	21.8	10.6	32.3
أوروبا وآسيا الوسطى	24.8	2.4	27.2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	26.9	1.9	28.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	13.7	0.8	14.5
جنوب آسيا	17.6	30.9	48.5
المجموع	**110.2**	**97.1**	**207.3**

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح.

والموارد العامة والمعرفة، مع التركيز بدرجة أكبر على تحقيق النتائج وفاعلية التكاليف. وتهدف محاور التركيز الأربعة الخاصة للعملية السابعة عشرة – وهي النمو الشامل للجميع، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات – إلى تدعيم عمل المؤسسة في القضايا المستجدة على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية.

إعداد الموازنة بفاعلية لمساندة زيادة الطلب من البلدان المتعاملة مع البنك

في فترة التخطيط التي تغطي السنوات المالية 2017 – 2019، من المتوقع أن تنمو الخدمات التي تقدمها مجموعة البنك الدولي للبلدان المتعاملة معها وتتحسن جودتها، وذلك بغرض زيادة مساندة جهود هذه البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ أهداف مؤتمر تمويل التنمية، والتصدي للآثار الناشئة عن تغير المناخ. وسيتعين على المجموعة في الوقت نفسه تلبية الاحتياجات الفورية للبلدان المتعاملة معها وهي تسعى إلى التكيف مع ضعف الاقتصاد العالمي. وفي حين تعمل المجموعة على الاستفادة من تأثير التدابير التي اتخذتها في الفترة الأخيرة لزيادة الإيرادات وإدارة التكاليف، من المتوقع أن تتحسن بيئة الموازنة في الفترة المقبلة. وتعمل المجموعة على إحراز المزيد من التقدم على صعيد أهدافها لتحقيق الاستدامة المالية، واجتذاب الموارد والحلول من القطاع الخاص كلما كان ذلك ممكنا.

تقوم مجموعة البنك بمواءمة مواردها باستخدام عملية مبسطة يُرمز لها بالحرف الإنجليزي "W" للتخطيط الإستراتيجي وإعداد الموازنات ومراجعة مستوى الأداء. وتمثل الأطراف الخمسة لحرف "W" نقاطا محددة لاتخاذ القرار في هذه العملية.

W1: يحدد جهاز الإدارة العليا أولويات التخطيط الإستراتيجي لمجموعة البنك الدولي.

W2: يستعرض جهاز الإدارة على مستوى وحدات نواب الرئيس الأولويات المؤسسية ويستجيب لها.

W3: ينقح جهاز الإدارة العليا الإرشادات الخاصة بالأولويات، ويحدد البرامج ومخصصات الموازنات على مستوى الوحدات وعلى مدى ثلاث سنوات لكل مؤسسة داخل مجموعة البنك الدولي.

W4: يضع جهاز الإدارة على مستوى وحدات نواب الرئيس برامج العمل وخطط التوظيف استجابة للأولويات المحددة ومخصصات الموازنات.

W5: تحدد قرارات التمويل النهائية عملية التخطيط للسنوات المالية الثلاث التالية. ويصادق المجلس على بنود الموازنات وبرامج العمل الخاصة بوحدات نواب الرئيس ويوافق عليها رسميا.

التكيف مع التحديات في بيئة عمل عالمية

إن أسعار الفائدة المنخفضة، والاختلالات المحتملة في الأسواق المالية، وضعف أسعار السلع الأولية، وتباطؤ النمو في البلدان الرئيسية ومخاطر حدوث تباطؤ اقتصادي أوسع نطاقا، والتوترات الجيوسياسية وغموض الأوضاع السياسية قد خلقت بيئة تشغيلية حافلة بالتحديات أمام البنك الدولي. وتؤثر هذه التحديات في البلدان المتعاملة مع البنك كذلك، وكثير منها بلدان مصدرة للنفط أو السلع الأولية التي تواجه ضغوطا على ماليتها العامة. كما تواجه العديد من البلدان المتعاملة مع البنك انخفاضا في حجم النشاط التجاري، وتدفقات خارجة لرؤوس الأموال، واحتمال وقوع اضطرابات في حالة عودة السياسات إلى وضعها الطبيعي في الاقتصادات المتقدمة. ويتعين على جميع البلدان مواصلة الإصلاحات المتعلقة بالنمو الهيكلي وتوفير فرص العمل على الأمد الطويل.

ويشعر البنك بهذا الأثر بشكل رئيسي من خلال زيادة الطلب على المساندة الهيكلية طويلة الأجل من مجموعة متنوعة من البلدان المتعاملة معه. ويسعى البنك إلى مساندة الاحتياجات التنموية لجميع البلدان المتعاملة معه وفقا للأولويات الإستراتيجية، مع القيام في الوقت نفسه بإدارة رأسماله وتكاليف التمويل على نحو حصيف. كما يواصل رصد مخاطر العمليات، ومنها ازدياد خطر انتهاك أمن البيانات والمعلومات، والأحداث الخارجية التي قد تؤثر على استمرارية الأعمال، والأمن المادي لموظفيه.

وباعتباره المؤسسة الإنمائية متعددة الأطراف الرائدة في العالم، يواصل البنك الابتكار والتكيف لتلبية الاحتياجات المختلفة لكل بلد على حدة، وكذلك لمعالجة الاحتياجات من المنافع العامة العالمية. ويتصدر تغير المناخ وتفشي الأوبئة والجوائح والتشرد القسري أولوياته الرئيسية. وبالاشتراك مع القطاعين العام والخاص، يقوم البنك بتطوير أشكال مبتكرة من التمويل للتصدي لهذه القضايا وغيرها من التحديات.

ومن شأن ظهور مؤسسات إنمائية دولية جديدة أن يوجد فرصا ويخلق تحديات لإقامة علاقات شراكة خلاقة، ويتطلب أفكارا جديدة حول الهيكل المالي للبنك. وتبحث عملية إستراتيجية داخلية بعنوان "التطلع إلى المستقبل" أطلقها البنك في أوائل هذا العام لمناقشة مستقبل المؤسسة في الأجل المتوسط إلى الطويل، الطلب على خدماته، وكيف يمكنه إدارة قدراته المالية ضمن مجموعة البنك الدولي للوفاء بهذا الطلب، مع التركيز على تحقيق الاستفادة المثلى من موارده وتعبئة الموارد من الغير.

الجدول 18 موجز عمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير: السنوات المالية 2012 - 2016

ملايين الدولارات

المؤشر	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
الارتباطات	20,582	15,249	18,604	23,528	29,729
منها الإقراض لأغراض سياسات التنمية	10,547[أ]	7,282[أ]	7,997	7,207	13,210
إجمالي المدفوعات	19,777	16,030	18,761	19,012	22,532
منها الإقراض لأغراض سياسات التنمية	9,052	5,972	9,786	8,935	12,068
سداد أصل القروض (شاملا السداد قبل مواعيد الاستحقاق)	11,970	9,470	9,805	9,005	9,327
صافي المدفوعات	7,806	6,361	8,956	10,007	13,204
القروض القائمة (غير المسددة)	136,325	143,776	154,021	157,012	169,655
القروض غير المدفوعة	62,916	61,306	58,449	60,211	65,909
الدخل القابل للتخصيص	998	968	769	686	593
مساهمات في أسهم رأس المال قابلة للاستخدام	37,636	39,711	40,467	40,195	39,424
نسبة المساهمات في أسهم في رأس المال إلى القروض (%)	27.0	26.8	25.7	25.1	22.7

أ. تم تنقيح هذا الرقم من التقارير السنوية للبنك الدولي ليشمل ارتباطات ضمانات سياسات التنمية.

الجدول 19 إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز والقطاعات: السنوات المالية 2012 - 2016

ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
إدارة الاقتصاد	1,160	353	461	715	1,340
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	2,429	1,308	1,231	1,836	3,758
تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص	3,313	2,700	5,102	6,214	6,838
التنمية البشرية	2,672	1,534	1,803	1,916	2,652
حوكمة القطاع العام	2,754	2,082	3,441	1,508	4,745
سيادة القانون	98	448	244	730	406
التنمية الريفية	1,921	1,771	1,844	1,745	2,974
التنمية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والاشتمال	405	753	713	1,165	449
الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر	2,244	2,025	1,230	3,357	2,563
التجارة والتكامل	1,437	1,031	403	838	1,555
التنمية الحضرية	2,150	1,243	2,132	3,503	2,447
مجموع محاور التركيز	**20,582**	**15,249**	**18,604**	**23,528**	**29,729**
القطاع					
الزراعة والصيد والحراجة	1,163	851	801	797	547
التعليم	1,296	1,065	1,123	1,477	1,754
الطاقة والتعدين	2,848	1,208	2,356	3,150	4,557
التمويل	1,410	1,609	1,293	3,404	2,634
الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى	2,489	1,822	1,598	2,949	2,399
الصناعة والتجارة	713	747	1,054	1,653	3,426
المعلومات والاتصالات	94	102	262	77	186
الإدارة العامة والقانون والعدالة	5,381	4,405	4,806	4,318	5,775
النقل	3,379	2,600	4,032	3,086	4,330
إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات	1,807	840	1,279	2,616	4,121
مجموع القطاعات	**20,582**	**15,249**	**18,604**	**23,528**	**29,729**
إجمالي إقراض البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية)	**35,335**	**31,547**	**40,843**	**42,495**	**45,900**

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح.

الجدول 20 موجز عمليات المؤسسة الدولية للتنمية: السنوات المالية 2012 - 2016

ملايين الدولارات

المؤشر	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
الارتباطات	14,753	16,298	22,239	18,966	16,171
منها الإقراض لأغراض سياسات التنمية	1,827	1,954	2,489	2,597	1,890
إجمالي المدفوعات	11,061	11,228	13,432	12,905	13,191
منها الإقراض لأغراض سياسات التنمية	2,092	1,662	2,644	2,005	2,564
سداد أصل القروض (شاملا السداد قبل مواعيد الاستحقاق)	4,023	3,845	3,636	4,085	4,327
صافي المدفوعات	7,037	7,371	9,878	8,820	8,806
الاعتمادات القائمة (غير المسددة)	123,576	125,135	136,011	130,878	136,735
الاعتمادات غير المدفوعة	37,144	39,765	46,844	47,288	49,476
المنح غير المدفوعة	6,161	6,436	6,983	6,637	6,099
مصروفات منح التنمية	2,062	2,380	2,645	2,319	1,232

الجدول 21 إقراض المؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز والقطاعات: السنوات المالية 2012 - 2016

ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
إدارة الاقتصاد	133	131	495	430	546
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	1,568	1,163	2,652	1,329	1,122
تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص	1,430	1,680	2,926	2,282	2,385
التنمية البشرية	2,289	2,814	3,389	4,128	2,262
حوكمة القطاع العام	1,281	1,708	1,811	1,325	1,124
سيادة القانون	28	142	47	95	61
التنمية الريفية	3,521	2,880	4,593	3,337	3,131
التنمية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والاشتمال	842	556	352	570	534
الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر	1,258	1,931	2,356	3,220	2,882
التجارة والتكامل	435	1,676	1,239	889	698
التنمية الحضرية	1,967	1,618	2,380	1,362	1,424
مجموع محاور التركيز	**14,753**	**16,298**	**22,239**	**18,966**	**16,171**
القطاع					
الزراعة والصيد والحراجة	1,971	1,261	2,257	2,230	1,657
التعليم	1,663	1,666	2,334	2,057	1,309
الطاقة والتعدين	2,151	2,071	4,333	1,360	2,645
التمويل	354	446	691	649	458
الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى	1,701	2,541	1,755	3,698	3,303
الصناعة والتجارة	638	685	753	659	729
المعلومات والاتصالات	63	126	119	245	61
الإدارة العامة والقانون والعدالة	3,347	3,586	4,031	3,862	2,836
النقل	1,066	2,535	2,914	2,064	2,039
إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات	1,798	1,381	3,052	2,144	1,132
مجموع القطاعات	**14,753**	**16,298**	**22,239**	**18,966**	**16,171**
إجمالي إقراض البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية)	**35,335**	**31,547**	**40,843**	**42,495**	**45,900**

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح.

الالتزام بتحقيق النتائج

يساعد البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة بالبلدان الشريكة عن طريق تقديم التمويل وتبادل المعرفة والعمل مع القطاعين العام والخاص. ويتطلب توفير حلول متكاملة لمساعدة البلدان على التصدي لتحدياتها الإنمائية تركيزا على تحقيق النتائج. وفي السنوات الأخيرة، قدم البنك إسهامات مهمة في العديد من المجالات لمساندة نتائج عملية التنمية التي حققتها البلدان الشريكة، وذلك على النحو المبين هنا في هذه الأمثلة المختارة من مختلف أنحاء العالم. وتظهر الخريطة المصاحبة أيضا أهلية الاقتراض الحالي للبلدان الأعضاء. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: **worldbank.org/results**.

1. **الأرجنتين:** أدى خفض استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون، والهالونات، ورابع كلوريد الكربون إلى إزالة 5052 طنا من طاقة استنفاد الأوزون بين عامي 1997 و 2010.
2. **بنغلاديش:** حصل 3.7 مليون شخص في الريف على كهرباء من مصادر متجددة من خلال مشروع يربط نحو 50 ألف نظام منزلي يعمل بالطاقة الشمسية شهريا، وذلك بين عامي 2012 و 2015.
3. **بوليفيا:** استفاد أكثر من 16 ألف أسرة من مشروع يهدف إلى تحسين سبل الوصول إلى الأسواق لصغار المزارعين في المناطق الريفية من خلال جمعيات شعبية ذاتية الإدارة.
4. **البوسنة والهرسك:** في الفترة بين منتصف عام 2014 حتى نهاية 2015، استفاد أكثر من 160 ألف شخص من إصلاح هياكل البنية التحتية في المناطق المتضررة من الفيضانات، في حين تلقى نحو 94 ألف شخص مواد بناء وسلعا أخرى لمواجهة حالات الطوارئ.
5. **البرازيل:** ساعد مشروع المناطق المحمية في منطقة الأمازون على حماية ما يقرب من 60 مليون هكتار من الغابات المطيرة منذ عام 2012.
6. **كمبوديا:** جرى 80 في المائة من حالات الولادة بمساعدة أفراد مدربين في منشآت صحية في عموم البلاد بنهاية عام 2015 ارتفاعا من 39 في المائة في عام 2008.
7. **الكاميرون:** بين عامي 2009 و 2015، ازداد سكان الريف الذين تتوفر لديهم طرق صالحة للسير عليها في كل الأجواء المناخية ضمن نطاق يبلغ 500 متر من 31 ألف نسمة إلى 435 ألفا.
8. **الصين:** في مقاطعة فيوجيان، تم إصلاح أكثر من 5400 كيلومتر من الطرق الريفية في الفترة بين عامي 2011 و 2014، مما اختصر وقت الانتقال للحصول على الخدمات الصحية والأسواق 42 في المائة.
9. **كولومبيا:** في بوغوتا، أدى مشروع الحد من التعرض للكوارث إلى تراجع عدد الأشخاص المعرضين لمخاطر الكوارث الطبيعية من 604 آلاف إلى 236972 شخصا.
10. **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** توفير مياه الشرب النظيفة لنحو 1.2 مليون شخص في المناطق الحضرية بين عامي 2014 و 2015.
11. **جمهورية مصر العربية:** أسفر البرنامج المصري لتخريد وإعادة تدوير المركبات عن تفادي أكثر من 130 ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عامي 2013 و 2014.
12. **إثيوبيا:** ارتفع عدد من يحصل على خدمات الإرشاد الزراعي من 4 ملايين شخص إلى 13 مليونا بين عامي 2005 و 2015.
13. **غرينادا:** ساعدت الإصلاحات التنظيمية غرينادا على زيادة عائدات السياحة حوالي 35 في المائة بين عامي 2013 و 2014.
14. **غواتيمالا:** عزز برنامج للتنمية الاقتصادية الريفية قدرات 20 ألف منتج ومنشأة أعمال صغيرة - 90 في المائة منهم ينتمون للشعوب الأصلية.
15. **هايتي:** بين عامي 2010 و 2013، تم تدريب 5571 فردا من الأطقم الطبية والعاملين المجتمعيين في إطار المشروع الطارئ لمكافحة الكوليرا.

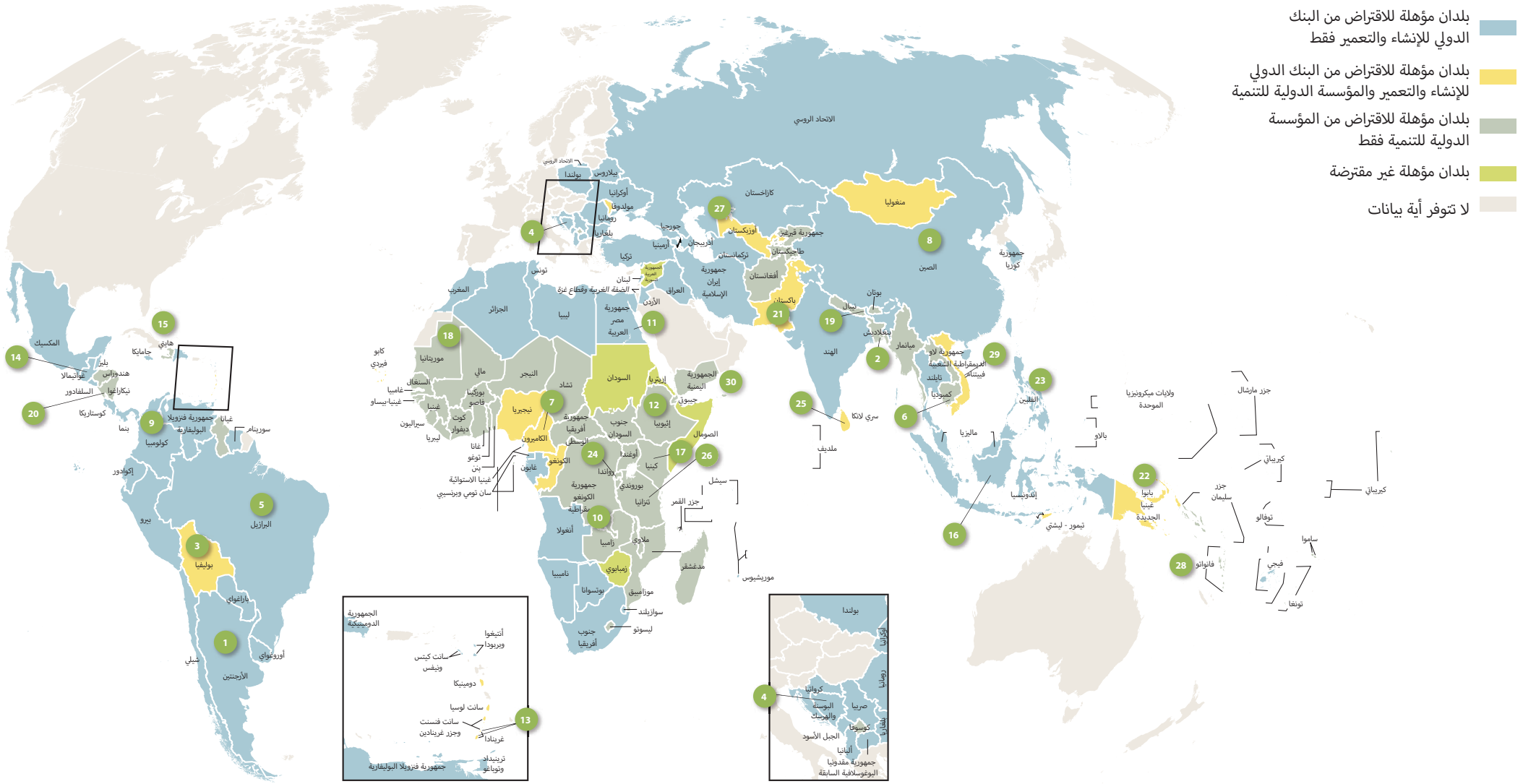

16 **إندونيسيا:** أدى أحد البرامج الوطنية لتمكين المجتمعات المحلية إلى تحسين سبل الحصول على الائتمان متناهي الصغر، وعاد ذلك بالنفع على أكثر من 670 ألف شخص من خلال صناديق القروض الدوارة.

17 **كينيا:** حتى عام 2015، استفاد 2.6 مليون شخص من مساندة التحويلات النقدية من خلال البرنامج الوطني لشبكات الأمان، ارتفاعا من 1.7 مليون في عام 2013.

18 **موريتانيا:** بين عامي 2011 و 2014، تم تدعيم قدرات الإدارة الضريبية الحكومية، مما أدى إلى زيادة تحصيل الإيرادات الضريبية بنحو 36 في المائة.

19 **نيبال:** تم بناء أكثر من 400 محطة متناهية الصغر لتوليد الكهرباء في الفترة بين عامي 2007 و 2014، مما وفر إمدادات كهرباء نظيفة ومستمرة لما يبلغ 150 ألف أسرة ريفية.

20 **نيكاراغوا:** بين عامي 2012 و 2015، استفاد 458557 شخصا – شكلت النساء أكثر من نصفهم – من مشروع لتدعيم حقوق الملكية من خلال تحسين صكوك ملكية الأراضي وخدمات التسجيل.

21 **باكستان:** تلقى 7.7 مليون شخص في عموم باكستان تمويلا من الصندوق الباكستاني للتخفيف من حدة الفقر - ذهب 61 في المائة من القروض إلى نساء.

22 **بابوا غينيا الجديدة:** تلقى 35 في المائة من الشباب الذين تخرجوا من برنامج التدريب أثناء العمل منذ عام 2011 عرض عمل بأجر.

23 **الفلبين:** بحلول عام 2015، كان هناك إجمالا 4.4 مليون أسرة فقيرة تعول أطفالا مسجلة في برنامج للتحويلات النقدية المشروطة يقدم حوافز للآباء للاستثمار في صحة وتعليم أطفالهم.

24 **رواندا:** بين عامي 2010 و 2015، أدت المساندة المقدمة لتنمية أنشطة البستنة وإنتاج المحاصيل الغذائية على سفوح الجبال إلى خلق 33 ألف وظيفة.

25 **سري لانكا:** عادت برامج تنمية مهارات المعلمين بالمدارس بالنفع على حوالي 186500 معلم منذ عام 2012.

26 **تنزانيا:** تمكن 8 ملايين مواطن تنزاني في المناطق الريفية من الحصول على مياه نظيفة ومأمونة بحلول عام 2015، بزيادة قدرها 75 في المائة من عام 2007.

27 **أوزبكستان:** بين عامي 2012 و 2015، تم ربط 3500 منزل في بخارى و 11 ألف منزل في سمرقند بشبكات الصرف الصحي العامة.

28 **فانواتو:** تم ربط 521 منزلا بشبكة الكهرباء في الفترة بين سبتمبر/أيلول 2014 وديسمبر/كانون الأول 2015.

29 **فييتنام:** بين عامي 2008 و 2014، تم تدريب أكثر من 93400 مزارع على أساليب الزراعة المستدامة والتكنولوجيات الجديدة، التي ساعدت المزارعين عند تطبيقها على تحقيق زيادة بلغت في المتوسط 22 في المائة في قيمة المبيعات.

30 **الجمهورية اليمنية:** بين عامي 2012 و 2015، حصل 101042 شخصا على خدمات رعاية صحية أولية محسنة؛ و 121193 شخصا على مصادر مياه محسنة؛ و 41039 شخصا على منشآت صرف صحي محسنة.

تقرير البنك الدولي السنوي لعام 2016

القوائم المالية مدرجة بالإشارة إليها. تُعد مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية المدققة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية («القوائم المالية») جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي. يمكن الاطلاع على القوائم المالية على الموقع التالي: **worldbank.org/financialresults.**

يمكن الاطلاع على المعلومات المالية ومعلومات الإقراض ومعلومات الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية بالكامل على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2016: **worldbank.org/annualreport.**

- التقرير السنوي للبنك الدولي 2016 (كتاب رقمي) في ثماني لغات
- مؤشر مبادرة الإبلاغ العالمية للسنة المالية 2016
- المزيد من المعلومات عن السنة المالية 2016 للبنك الدولي
  - بيانات الإقراض
  - العمليات الجديدة التي تمت الموافقة عليها
  - الدخل حسب المناطق
  - معلومات عن الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية
- عرض إيضاحي عن إقراض البنك الدولي في السنة المالية 2016 (باوربوينت)

فريق إعداد التقرير السنوي للبنك الدولي 2016

منسق التصميم والإنتاج على شبكة الإنترنت
Daniel Nikolits

منسق التصميم والإنتاج
Susan Graham

المحررون الاستشاريون
Nancy Lammers, Janet Sasser, John Felton, Barbara Karni

منسق إنتاج النسخة المطبوعة
Denise Bergeron

التصميم والتنضيد والطباعة
تصميم: Naylor Design؛ تنضيد: BMWW؛ طباعة: Professional Graphics Printing Co.

© 2016، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 1000-473-202، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة
1 2 3 4 19 18 17 16

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أي خريطة في هذا العمل أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

ليس بهذه الوثيقة ما يشكل أو يعتبر قيداً على أو تخلياً عن الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر

هذا العمل متاح بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري - لا اشتقاق) (CC BY-NC-ND 3.0 IGO): http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo. وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، لأغراض غير تجارية فقط، مع الالتزام بالشروط التالية:

عزو العمل إلى المؤلف—يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2016. التقرير السنوي للبنك الدولي 2016. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. 10.1596/978-1-4648-0852-4. الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري - لا اشتقاق) (CC BY-NC-ND 3.0 IGO).

الاستخدام غير التجاري—لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

لا اشتقاق—لا يجوز تعديل أو تغيير هذا العمل أو البناء عليه.

محتوى الطرف الثالث—البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مكون أو قسم يملكه طرف ثالث متضمن في هذا العمل بحقوق هؤلاء الأطراف. وتقع مخاطر أي دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا كنت ترغب في إعادة استخدام أحد مكونات هذا العمل، فإن مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على تصريح لإعادة الاستخدام أو الحصول على تصريح من صاحب حقوق الملكية يقع على عاتقك وحدك. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى شعبة النشر والمعرفة بالبنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 202-522-2625؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

ISBN: 978-1-4648-0853-1
eISBN: 978-1-4648-0861-6
doi: 10.1596/978-1-4648-0853-1

في السنوات الأخيرة، ساعدت عمليات البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على:

- حصول **14.9 مليون** شخص ومؤسسة أعمال متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة على خدمات مالية
- توفير خدمات الري **لمليوني** هكتار من الأراضي
- بناء أو إعادة تأهيل **113600 كيلومتر** من الطرق
- توليد **4287 ميجا وات** من قدرات توليد الطاقة التقليدية، و **2461 ميجا وات** من الطاقة المتجددة
- تعيين أو تدريب **6.6 مليون** معلم
- تزويد **377 مليون** شخص بالخدمات الأساسية للصحة والتغذية والسكان
- تغطية **32.7 مليون** مستفيد شملتهم برامج شبكات الأمان الاجتماعي
- توفير مصادر مياه شرب محسنة لما يبلغ **42.2 مليون** شخص
- توفير منشآت صرف صحي محسنة لما يبلغ **16.6 مليون** شخص
- خفض **588 مليون طن** من الانبعاثات بمكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا بدعم من أدوات خاصة لتمويل الأنشطة المناخية
- مساندة **36 بلدا** في إضفاء الطابع المؤسسي على جهود الحد من مخاطر الكوارث باعتبار ذلك أولوية وطنية

يتألف البنك الدولي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). ويتيح البنك الدولي التمويل والمعرفة وخدمات الجمع بين الأطراف المعنية التي تساعد البلدان المتعاملة معه على التصدي للعديد من أهم تحدياتها الإنمائية. لكن ما يجعل البنك الدولي فريدا هو انتشاره العالمي لتعزيز النمو والاحتواء والاستدامة. وأفادت البلدان المتعاملة مع البنك الدولي، بدعم من العمليات التي مولها البنك بين عامي 2013 و 2015، بالنتائج العالمية المختارة الواردة أعلاه.

worldbank.org/annualreport

SKU 210853

البنك الدولي
IBRD • IDA | مجموعة البنك الدولي